الاعتبار بالمتابعات والشواهد أهميتها ونشأتها وأثر ذلك في تقوية الحديث النبوي الشريف

إعداد

د/ عزة محمد مطاوع أحمد الشهاوي

مدرس الحديث وعلومه في كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالمنصورة

للتواصل:

Email: AzaMotawee1307.el@azhar.edu.eg

ملخص البحث

الاعتبار بالمتابعات والشواهد ، أهميتها ونشأتها وأثر ذلك في تقوية الحديث النبوي الشريف

عزة محمد مطاوع أحمد الشهاوي

قسم الحديث وعلومه، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالمنصورة، جامعة الأزهر الشريف، المنصورة، مصر.

البريد الالكتروني: AzaMotawee1307.el@azhar.edu.eg

ملخص البحث:

قمت بدراسة هذا الموضوع من كتب علوم الحديث نظرًا لأهميته في تقوية الحديث الضعيف – إذا كان الضعف يسيرا – إلي درجة الحسن ، أو الحديث الحسن إلي درجة الحديث الصحيح لغيره ،وإضافة دراسة جديدة في هذا الموضوع نظرا لصعوبته، وخفاء بعض مباحثه علي كثير من المتخصصين، ومحاولة تحديد ضوابط للمتابعات والشواهد ومعرفة من يعتبر بحديثه ومن لا يعتبر بحديثه، مستخدمة في ذلك المنهج الاستقرائي في جمع المادة العلمية، ثم تحليل هذه المعلومات، وقد تَناولت هذه الدراسة تعريف الاعتبار، و المُتَابعة، الشاهد في اللغة والاصطلاح، والفرق بين هذه المصطلحات، وتناولت أيضًا نشأة هذه المصطلحات، وأنه بدأ اعتبار المرويات والنظر فيما يقوي الخبر ويعضده من الشواهد والمتابعات في عصر الصحابة رضوان الله عليهم، إذ عُرف عنهم الاحتياط والتثبت في قبول الأخبار، ويدل علي ذلك خبر أبي بكر رضي الله عنه في إعطاء الجدة السدس، وقصة عمر رضي الله عنه في خبر الاستئذان، وتقسيم المتابعة إلي تامة، وقاصرة، وتقسيم الشواهد إلي لفظية ومعنوية، وشروط كل من الاعتبار، والمتابع، والشاهد، وفوائد معرفة الاعتبار وأهميتها في التعرف علي أَصل الحديث، والوقوف علي أصله، وارتقاء الحديث وتقويته بكثرة طرقه، وفوائد جمع المتابعات ليُعلم أن الحديث الضعيف لم ينفرد به عن ذلك الشيخ، وفوائد الشواهد فكثرة الشواهد قد تخرج الحديث الآحاد عن حد الغرابة، أو تصل **به** إلي درجة التواتر،، ثم أهم المصنفات

التي اهتمت لجمعها، مقسمة اياها إلي : مظان عامة، مثل كتب الصحاح، والسنن، والمسانيد، والمصنفات، ومظان خاصة مثل كتب الأطراف، ومراتب الجرح والتعديل وألفاظها عند ابن أبي حاتم، وابن الصلاح، والذهبي والعراقي، والسخاوي، والرواة الذين يعتبر بحديثهم، وهم الرواة الذين فيهم نوع ضعف يسير، فينزل حديثهم عن رتبة الاحتجاج مع الانفراد، وضعفهم علي درجات متفاوتة، والألفاظ المعبرة عنهم حسب ما نقله النقاد لمراتب الجرح والتعديل مثل شيخٌ، صالح الحديث، ليّن الحديث، والرواة الذين لا يُعتبر بحديثهم وهم الرواة الذين فيهم ضعف شديد ينزل بحديثهم عن رتبة الاعتضاد مع المتابعة، وضعفهم علي درجات متفاوتة أيضًا **ومن** الألفاظ المعبرة عنهم حسب ما نقله النقاد المصنفون لمراتب الجرح والتعديل لا شئ، ليس بشئ .و لا يساوي شيئًا، وكذاب، ويكذب، وقد أبانت هذه الدراسة عن مدي أهمية هذا الموضوع وأثره في تقوية الحديث الضعيف إلي درجة الحديث الحسن، أو الحديث الحسن إلي درجة الحديث الصحيح لغيره، وأن جمع طرق الحديث ذات أهمية كبيرة في التعرف علي حال الحديث، وتقويته، والوقوف علي أصله، وأنّ الحكم بالتفرد لا يكون إلا بعد الاعتبار .

الكلمات المفتاحية : الاعتبار، والمتابع، والشاهد، التفرد، المرسل ،الحسن، الجرح، التعديل.

Research Summary
Taking Motabaat (follow up) and Shawahid (proofs) in consediration, its importance, beginning and the affect of them in strengthing the holy Hadith

Aza Mohmed Motawee Ahmed Al-shihawi

Department of Hadith, Faculty ofArabic and Islamic studies for girls, Al-Azhar university, Mansora, Egypt.

E-mail : AzaMotawee1307.el@azhar.edu.eg

Abstract

Due to the importance of this subject in raising Da`if Hadith (weak) to the rank of Hassan (good) , I have studied it and added a new branch to declare its difficult for all specialists, and defined the measures of Mutabea`t (follow up) , Shawahid (proofs) and knowing the one whose Hadith is accepted and the one whose Hadith is not. I used the inductive way to collect the information and analyzing it.

This study included the definition of Eitibar (considerable), Mutabei`a (Follows up), Shahid (proof), the difference between these terms and the beginning of using them. These narrations began to be used during the period of companions (may Allah be pleased with them all), they were very carefull in accepting a narration such as; a narration that AbiBakr (may Allah be pleased with him) gave the grandmother one-sixth and that of Omar (may Allah be pleased with him) in taking permission.

I mentioned that Mutabei`a (Follows up)is divided into perfect and imperfect and Shawahid (proofs) into literary and semantic, and the conditions of ofEitibar(considerable ), Mutabei`a (Follows up) , Shahid (proof), and benefits and importance of Eitibar(considerable), and the merits of collecting Mutabi`at to show that Dae`ef(weak) Hadith doesn`t come only from that weak way from that Sheikh.

I also mentioned that the merits of Shawahid(proofs) is to change the strangeness of Ahad Hadith(lonely Hadith) or to raise it to Sahih (authentic) Hadith , then I stated the concerned books and devided them to public books as; Sihahbooks, Sunan, Masaned and Mosanafat , and to special books as; Atraf books(the first words of

hadith), Maratib al-Garh we Ta`deilwaAlfazuha (ranks of discrediting and endorsement of narrators)and its words according to IbnAbiHatim, Ibn As-Salah, Zahabi, El-Iraqi and Sakhawi.

I mentioned those narrators whose Hadithes are accepted and those who are weak, and what are the terms that explain this like; Sheikh(scholar), Salih Al-Hadith (his Hadith is authentic), Lain El-Hdith (his Hadith is permissible), and also mentioned the narrators whose Hadiths are very weak and what are the terms that explain this like; La-Shai` (it is nothing), Laisa be-Shai` wa la yosawiShai` (it equals noting), Kadhab (lair) and Yakzeb (he tells a lie).

This study declares the importance of this subject in raising Da`if Hadith (weak) to the rank of Hassan (good) or Hassan Hadith (good) to the rank of Sahih le-ghairoh (authentic with other). It also showed that collecting the ways of Hadith is very important to define the degree of Hadith, strength it, knowing its root .

Opening words: E`tibar (Consideration of Hadith), Mutaba`at (followups) ,Shawahid (Evidences), AL-tafarud (single), Mursal (addresser), Hassan (good) , discrediting and endorsement of narrators.

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والعاقبة للمتقين، ولا عدوان إلا علي الظالمين، وأشهد أن لا اله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، وصفيه من خلقه وحبيبه، بلغ الرسالة، وأدى الأمانة، ونصح الأمة، فكشف الله تعالى به الغمة، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وسلم تسليمًا كثيرًا.

أما بعد:

فَإِنَّ عِلمَ الحديثِ علمٌ شَريفُ الْقَدرِ عظيم الشأن، وذلك لاتصاله بأقوال المصطفي صلي الله عليه وسلم وأفعاله، وتقريراته، وصفاته الخَلقية، والخُلقية، وقد حفظ الله عز وجل سنة نبيه صلى الله عليه وسلم من الدس والتحريف والتغيير، وقيض لها من يدافع عنها في كل وقت وحين.

فقد أمرنا الله عز وجل بالتثبت في نقل الأخبار حيث يقول سبحانه: **(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ)**[1]

وعنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ -صلى الله عليه وسلم- يَقُولُ **(نَضَّرَ اللهُ امْرَأً سَمِعَ مِنَّا حَدِيثًا فَحَفِظَهُ حَتَّى يُبَلِّغَهُ فَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ وَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ لَيْسَ بِفَقِيهٍ)**.[2]

---

(١) سورة الحجرات الآية رقم ٦.

(٢) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب العلم، باب فَضْلِ نَشْرِ الْعِلْمِ ٣/ ٣٦٠ ح٣٦٦٢ من حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه، والترمذي في سننه، كتاب العلم باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع٥/ ٣٣ ح٢٦٥٦، قال أبو عيسى: وفي الباب عن عبد الله بن مسعود و معاذ بن جبل و جبير بن مطعم و أبي الدرداء و أنس، وحديث زيد بن ثابت حديث حسن، وابن ماجة في سننه، كتاب العلم، باب من بلغ علما١/ ٨٤ ح٢٣٠ من حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه، والدارمي في سننه: كتاب العلم، باب الاقتداء بالعلماء١/ ٨٦ ح٢٢٩ من حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه.

قَالَ الطَّيِّبِيّ: النضرة الْحسن والرونق يتَعَدَّى، وَلَا يتَعَدَّى، خص بالبهجة وَالسُّرُور والمنزلة فِي النَّاس فِي الدُّنْيَا ونعمة فِي الْآخِرَة حَتَّى يرى رونق الرضاء وَالنعْمَة لَان سعى فِي نضارة الْعلم =

وعلى منهج التثبت في نقل الأخبار سار الصحابة والتابعون من بعدهم، فلما وقعت الفتنة احتاج العلماء إلي البحث في رواة الحديث، فاهتموا بالإسناد لما له من دور هام في قبول الأخبار أو ردها، فقد جاء في مقدمة صحيح مسلم عن ابن سيرين قال: "لَمْ يَكُونُوا يَسْأَلُونَ عَنِ الإِسْنَادِ فَلَمَّا وَقَعَتِ الْفِتْنَةُ قَالُوا: سَمُّوا لَنَا رِجَالَكُمْ، فَيُنْظَرُ إِلَى أَهْلِ السُّنَّةِ فَيُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ، وَيُنْظَرُ إِلَى أَهْلِ الْبِدَعِ فَلاَ يُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ. "(١).

وبُناءً على أن الخبر لا يقبَل إلاَ بعد معرفة سنده فقد ظهر علم الجرح والتعديل، والكلام على الرواة، ومعرفة المتصل أو المنقطع من الأسانيد، ومعرفة العلل الخفية، وظهر الكلام في بعض الرواة لكن على قلة، لقلة الرواة المجروحين في أول الأمر.

وقد اهتم علماء الحديث بعلم الجرح والتعديل، ومعرفة أحوال الرواة جرحًا وتعديلًا للوصول إلي درجة الحديث من حيث الصحة، أو الحسن، أو الضعف، واهتموا كذلك بجمع الروايات وذلك إذا كان في الحديث ضعف محتمل فيمكن ارتقاء الحديث بمجيئه من وجه آخر.

و لا يتحقق تقوية الحديث إلا بكثرة البحث و التفتيش عن الأسانيد و الروايات في بطون الكتب، و صدور الرجال، لذا كان للاعتبار عند المحدّثين أهميته البالغة، و ضرورته القصوى، و بذلوا من أجله كل نفس ونفيس، وطافوا البلدان، وسمعوا من أهل الأمصار، رغبة في تمييز الأحاديث، والوقوف على الصحيح منها والسقيم، ومعرفة ما أصاب فيه الرواة وما أخطأوا فيه.

أسباب اختيار الموضوع:

ترجع أسباب اختيار هذا الموضوع إلي العديد من الأسباب لعل أهمها:

١ – لأهميته في تقوية الحديث من الضعف – إذا كان الضعف يسيرا – إلي درجة

وتجديد السّنة، وَرب للتكثير أَي (رب حَامِل فقه الى من هُوَ افقه مِنْهُ). (شرح الطيبي على مشكاة المصابيح المسمى بـ (الكاشف عن حقائق السنن)، شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي، ط. مكتبة نزار مصطفى الباز (مكة المكرمة – الرياض)الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧ م، تحقيق د. عبد الحميد هنداوي.

(١) أخرجه مسلم فى صحيحه، المقدمة، باب فِى أَنَّ الإِسْنَادَ مِنَ الدِّينِ ١/ ١١ ح ٢٧ عن ابن سيرين.

الحديث الحسن، أو من درجة الحديث الحسن إلي درجة الحديث الصحيح لغيره.

٢ – إضافة دراسة جديدة في هذا الموضوع نظرا لصعوبته، ولخفاء بعض مباحثه علي كثير من المتخصصين.

٣ – محاولة تحديد ضوابط للمتابعات والشواهد ومعرفة من يعتبر بحديثه ومن لا يعتبر بحديثه.

٤ – محاولة تبسيط بعض المصطلحات الحديثية وتيسير فهمها.

الدراسات السابقة:

بالرغم من أهمية موضوع المتابعات والشواهد، وعظيم أثرها في تقوية الحديث، إلا أننا لم نظفر بدراسة متكاملة تتناول هذا الموضوع بأسلوب سهل ميسر ومن أهم هذه المؤلفات:

١ – المتابعات والشواهد دراسة نظرية تطبيقية على صحيح مسلم"، إعداد صالح بن عبد الله بن حمد العصيمي، إشراف موفق بن عبد االله بن عبد القادر، رسالة لنيل درجة الماجستير في الحديث بجامعة أم القرى، عام ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م، حيث تناول الموضوع في قسمين، قسم نظري تحدث فيه عن تعريفات المتابعات والشواهد، وتاريخ نشأتها وأنواعها ومظانها، وتناول في القسم التطبيقي التعريف برواة المتابعات والشواهد في صحيح مسلم الذين اشترك الشيخان في الرواية لهم، أو انفرد مسلم بإخراج حديثهم في صحيحه.

٢ – تقوية الأحاديث بالمتابعات والشواهد عند الترمذي نماذج مختارة من خلال كتابه الجامع مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في الحديث وعلومه إعداد الطالبين: سحالي اسحاق – بلقاضي محمد فتح الله إشراف: د/ بلخير حدبي / كلية العلوم الإسلامية / الجزائر.

الموسم الدراسي ١٤٣٦ ه– / ١٤٣٧، ٢٠١٥/ ٢٠١٦ م.

٣ – الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات تأليف: أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد ط مكتبة ابن تيمية – القاهرة الطبعة الأولي ١٤١٧ه– / ١٩٩٨ م.

منهجي في البحث:

اعتمدت في إنجاز هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي[١]، و المنهج التحليلي[٢].

استخدمت المنهج الاستقرائي في جمع المادة العلمية من خلال قراءة الكتب التي تناولت هذا الموضوع، ثم القيام بتحليل تلك المعلومات.

٢ – قمت بعزو الآيات إلى سورها، بذكر اسم السورة، ورقم الآية

٣ – عزوتُ الأقوال إلى قائليها.

٤ – قمتُ بتخريج الأحاديث من المصادر الأصلية للسنة، وإذا كان الحديث مخرجا في الصحيحين أو أحدهما اكتفي بهما.

خطة البحث:

وقد استعنت بالله تعالي وقسمت هذا البحث إلي مقدمة، وستة مباحث، وخاتمة.

أما المقدمة: فقد تحدثت فيها عن هذا الموضوع وأهميته، وسبب اختيار الموضوع، وخطة البحث.

وأما المبحث الأول: فقد اشتمل علي: تعريف الاعتبار، والمتابع، والشاهد.

والمبحث الثاني: تاريخ نشأة الاعتبار والمتابع والشاهد.

والمبحث الثالث: أقسام المتابعات والشواهد.

المبحث الرابع: فوائد الاعتبار والمتابعات والشواهد، وأثرها في الحكم علي

---

(١) كلمة استقراء اسم من المصدر "استقرأ"، وهي تعني التَّتبُّع، والتَّقصِّي بغرض الوصول إلى النتائج.

والمنهج الاستقرائي يتمثَّل في تحديد ظاهرة مُعيَّنة، ومُلاحظتها بدقَّة، وجمع المعلومات والبيانات بهدف الوصول إلى علاقات عامة، وذلك عن طريق تناوُل الجُزئيات بالتحليل، ثم التعميم في مراحل تالية. (موقع مبتعث للدراسات والاستشارات الأكاديمية)

(٢) المنهج التحليلي يعتمد على تفكيك العناصر الأساسية للموضوعات محل البحث، ومن ثَمَّ دراستها بأسلوب متعمق، وفي ضوء ذلك يتم استنباط أحكام أو قواعد؛ يمكن عن طريقها إجراء تعميمات تساعد في حل المشاكل الاجتماعية، ويشيع استخدام ذلك المنهج في العلوم الشرعية والأدبية والفقهية والاجتماعية بجميع أطيافها. (موقع مبتعث للدراسات والاستشارات الأكاديمية)

الحديث.

المبحث الخامس: مظان المتابعات والشواهد.

المبحث السادس: من يعتبر بحديثه ومن لا يُعتبر.

وأما الخاتمة: فقد اشتملت علي أهم النتائج والتوصيات، ثم أتبعتها بفهرس المصادر والمراجع.

المبحث الأول
تعريف الاعتبار ،والمتابع ،والشاهد

أولاً: تعريف الاعتبار:

الاعتبار في اللغة: مأخوذ من مادة " عبر " والاعتبار: هو التدبر والنظر، و العبرة والاعتبار: الحالة التي يتوصل بها من معرفة المشاهد إلى ما ليس بمشاهد.(١)

الاعتبار اصطلاحًا:

مما عُرّف به الاعتبار: أنه سَبْر طرق الحديث للنظر هل تابع راو غيره فيما روي.

وقد نص علي ذلك العراقي في ألفيته حيث قال:

الاعْتِبَارُ سَبْرُكَ الحَدِيْثَ هَلْ شَارَكَ رَاوٍ غَيْرَهُ فِيْمَا حَمَلْ

قال العراقي(٢) في شرح الألفية: فالاعتبار: أن تأتي إلى حديث لبعض الرواة، فتعتبره بروايات غيره من الرواة بسبر طرق الحديث ليعرف هل شاركه في ذلك الحديث راو غيره فرواه عن شيخه أم لا؟(٣)

قال السخاوي(٤): والاعتبار سَبْرك بفتح المهملة ثم موحدة ساكنة أي اختيارك

---

(١) تاج العروس من جواهر القاموس / محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي ٢/ ٥١١ ط / دار الهداية، ومعجم مقاييس اللغة أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ٤/ ٢٠٩ ط / دار الفكر، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩ م

(٢) هو: عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن أبو الفضل، زين الدين، المعروف بالحافظ العراقي، بحاثه من كبار الحديث. أهله من الكرد، ومولده في زاريان من أعمال إربل سنة (٧٢٥) تحوَّل صغيرًا مع أبيه إلى مصر، فتعلم ونبغ فيها. وقام برحلة إلى الحجاز، والشام، وفلسطين، وعاد إلى مصر، فتوفي في القاهرة سنة (٨٠٦). من كتبه "المغني عن حمل الأسفار في الأسفار" في تخريج أحاديث الأحياء، و"الألفية" في مصطلح الحديث، وشرحها "فتح المغيث". (البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ١/ ٣٣٧، الضوء اللامع ٢/ ٣٠٤، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة٣/ ٤٣٩

(٣) شرح التبصرة والتذكرة: الحافظ العراقي ١/ ٨١

(٤) فتح المغيث شرح ألفية الحديث / شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي ١/ ٢٠٧، ط/ دار الكتب العلمية – لبنان الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ

ونظرك الحديث من الدواوين المبوبة والمسندة وغيرهما، كالمعاجم[١]، والمشيخات[٢]، والفوائد[٣]، لننظر هل شارك راويه الذي يظن تفرده به راو غيره؟ أو فقل: هل شارك راو من رواية غيره فيما حمل عن شيخه سواء اتفقا في رواية ذاك الحديث بلفظه عن شيخ واحد أم لا؟[٤]

وعرفه الحافظ ابن حجر[٥]: بأنه الهيئة الحاصلة في الكشف عن المتابعة والشاهد.[٦]

وبمثل هذا قال السيوطي حيث قال: فليس الاعتبار قسيما للمتابع والشاهد، بل هو

---

(١) جمع معجم وهو في اصطلاحهم: ما تذكر فيه الأحاديث على ترتيب الصحابة أو الشيوخ أو البلدان أو غير ذلك والغالب أن يكونوا مرتبين على حروف الهجاء كمعاجم الطبراني الثلاث الكبير والأوسط والصغير. الرسالة المستطرفة ١/ ١٣٦.

(٢) وهي التي تشتمل على ذكر الشيوخ الذين لقيهم المؤلف وأخذ عنهم، أو أجازوه وإن لم يلقهم، كمشيخة الحافظ أبي يعلى الخليلي، ومشيخة أبي يوسف يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي الفسوي، ومشيخة أبي الحسين بن المهدي، ومشيخة أبي طاهر أحمد بن محمد السلفي الأصبهاني. الرسالة المستطرفة ١/ ١٤١.

(٣) ومن الفوائد: فوائد تمام بن محمد بن عبد الله بن جعفر الرازي المتوفى: سنة أربع عشرة وأربعمائة، وهي في ثلاثين جزءا، و فوائد أبي بشر إسماعيل بن عبد الله بن مسعود العبدي الأصبهاني الملقب: (بسمويه) الحافظ المتقن الطواف المتوفى: سنة سبع وستين ومائتين وهي في ثمانية أجزاء. " الرسالة المستطرفة ١/ ٩٥.

(٤) فتح المغيث شرح ألفية الحديث / شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي ١/ ٢٠٧.

(٥) أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن أحمد شيخي الأستاذ إمام الأئمة الشهاب أبو الفضل الكناني العسقلاني المصري ثم القاهري الشافعي ويعرف بابن حجر، وهو لقب لبعض آبائه الْحَافِظ الْكَبِير الشهير الإمام الْمُنْفَرد بِمَعْرِفَة الحَدِيث وَعلله فِي الْأَزْمِنَة الْمُتَأَخِّرَة
انظر ترجمته في: (الضوء اللامع ٢/ ٣٦، والبدر الطالع ١/ ٨٧ والأعلام للزر كلي ١/ ١٧٤)

(٦) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر/ أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، مطبعة الصباح، دمشق الطبعة: الثالثة، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ ١/ ١٦

هيئة التوصل إليهما.[١]

وقال ابن حجر: واعلم أن تتبع الطرق من الجوامع[٢]، والمسانيد[٣]، والأجزاء[٤] لذلك الحديث الذي يظن أنه فرد ليعلم هل له متابع أم لا هو: الاعتبار.

فقد أفصح في هذا التعريف عن محل التتبع وهي كتب السنة الأصلية المروية بالأسانيد إلي مؤلفيها مثل الجوامع، والمسانيد، والأجزاء.

وعرفه الصنعاني فقال: فالاعتبار حقيقته: أن يأتي المحدث إلى حديث لبعض الرواة فتعتبره بروايات غيره من الرواة واعتباره يكون بسبره أي المحدث أي بتتبعه طرق الحديث ليعرف المحدث هل يشاركه أي يشارك الراوي في رواية ذلك الحديث الذي

---

(١) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي / عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ط. مكتبة الرياض الحديثة – الرياض، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف ١ / ٢٤٢، قواعد التحديث ص ٩٧

(٢) والجامع عند المحدثين: ما يوجد فيه من الحديث جميع الأنواع المحتاج إليها من العقائد، والأحكام والرقاق، وآداب الأكل، والشرب، والسفر، والمقام، وما يتعلق بالتفسير، والتاريخ، والسير، والفتن والمناقب، والمثالب، وغير ذلك، مثل: الجامع الكبير والصغير كلاهما للإمام البخاري، وجامع مسلم بن الحجاج (الرسالة المستطرفة ص ٤٣).

(٣) جمع مسند وهي: الكتب التي موضوعها جعل حديث كل صحابي على حدة صحيحا كان، أو حسنا، أو ضعيفا، مرتبين على حروف الهجاء في أسماء الصحابة كما فعله غير واحد، وهو أسهل تناولا، أو على القبائل، أو السابقة في الإسلام، أو الشرافة النسبية، أو غير ذلك، وقد يقتصر في بعضها على أحاديث صحابي واحد كمسند أبي بكر، أو أحاديث جماعة منهم كمسند الأربعة، أو العشرة، أو طائفة مخصوصة جمعها وصف واحد كمسند المقلين، و مسند الصحابة الذين نزلوا مصر إلى غير ذلك والمسانيد كثيرة جدا: منها مسند أحمد، وهو أعلاها، وهو المراد عند الإطلاق، وإذا أريد غيره قيد. (الرسالة المستطرفة ص ٦١)

(٤) الجزء عند المحدثين: تأليف الأحاديث المروية عن رجل واحد من الصحابة، أو من بعدهم، وقد يختارون من المطالب المذكورة في صفة الجامع مطلبا جزئيا يصنفون فيه مبسوطا، وهي كثيرة جدا فمن الأجزاء الحديثية: جزء (الحسن بن سفيان الشيباني النسائي) صاحب (المسند). (الرسالة المستطرفة ص ٨٧)

سبر طرقه راو غيره.[١]

وعرفه ابن الحنبلي فقال: وأما الاعتبار فتتبع طرق الحديث الذي يظن أنه فرد علم أن له متابعا أو شاهدا أو لا هذا ولا ذاك.[٢]

فقد أفصح في هذا التعريف عن متعلق البحث وهو الحديث الذي يُظن أنه فرد، وعلي هذا يمكن أن يعرف الاعتبار بأنه: تتبع طرق الحديث من كتب السنة المسندة لمعرفة المتابعات والشواهد لحديث ما.

ولا يخفي أن هناك صلة وثيقة بين المعني اللغوي والمعني الاصطلاحي، فإن تتبع طرق الحديث في كتب السنة المروية بالإسناد لمعرفة هل للحديث متابع أو شاهد لابد فيه من إمعان النظر والتدبر فيه.

تعريف المتابعة:

المتابعة لغة: مفاعله من التتابع، وهو التوالي، قال الليث: تتابعت الأشياء والأمطار والأمور، إذا جاء واحد خلف واحد على أثره.[٣]

تعريف المتابعة اصطلاحًا:

لم أجد في كتب المصطلح عبارة تفي ببيان المقصود منها بل عبارات المحدثين تدور حول موافقة الراوي غيره في رواية الحديث عن شيخ الأول، أو من فوقه دون الصحابي.

وقد اقتصر بعض المحدثين علي ضرب المثال دون وضع حد يُعرِّف به المتابعة.[٤]

وعرفها الكافيجي في "المختصر" فقال: "هو أن يروي راويان أو أكثر في طبقة واحدة حديثا واحدا". لكن فيه توسع لقوله "الطبقة" فلو قال عن شيخ واحد لقارب

---

(١) توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار محمد بن إسماعيل الأمير الحسني الصنعاني ط المكتبة السلفية المدينة المنورة تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ٢/ ١٠

(٢) قفو الأثر في صفوة علوم الأثر / رضي الدين محمد بن إبراهيم الحلبي الحنفي ١/ ٦٥، مكتبة المطبوعات الإسلامية – حلب، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة. ١/ ٦٤

(٣) تاج العروس ٢٠/ ٣٨٢

(٤) كما في علوم الحديث لابن الصلاح ص ٤٨، المنهل الروي ص ٥٩، فتح المغيث ١/ ٢٠٨، تدريب الراوي ١/ ٢٤١ -٢٤٢.

المعنى المراد عندهم[١]

وعرفها الزركشي فقال: المتابعة أن يوافق الراوي راو آخر في روايته عن ذلك الشيخ، ولهذا سمي متابعة لأنها مفاعلة من الجانبين كأنه تبعه في هذه الرواية.[٢]

وعلي هذا يمكن أن تُعرَّف المتابعة بأنها: أن يوافق راوٍ غيره في رواية الحديث عن شيخه، أو من فوقه دون الصحابي.

وإنما قيد التعريف ب" دون الصحابي " وذلك لإخراج الشاهد.

والصلة بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي واضحة إذ فيهما معني التتبع، فكأن أحد الراويين متبع للآخر في رواية الحديث.

قال السخاوي: ومثاله أن يروي حماد بن سلمه حديثا لم يُتَابَع عليه، عن أيوب، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم فينظر: هل روى ذلك ثقة غير أيوب، عن ابن سيرين؟ فإن وجد عُلم أن للخبر أصلا يرجع إليه، وإن لم يوجد ذلك فثقة غير ابن سيرين رواه عن أبي هريرة، وإلا فصحابي غير أبي هريرة رواه عن النبي صلى الله عليه و سلم، فإن وجد ذلك يعلم أن للحديث أصلا يرجع إليه فلا.[٣]

(١) المختصر في علم الأثر / محمد بن سليمان بن سعد بن مسعود الرومي الحنفي محيي الدين، أبو عبد الله الكافِيَجي (المتوفى: ٨٧٩هـ) ط. مكتبة الرشد – الرياض / الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ / المحقق: علي زوين، ص ١٤٢

(٢) النكت على مقدمة ابن الصلاح، لبدر الدين الزركشي. النكت علي مقدمة ابن الصلاح / بدر الدين أبي عبد الله محمد بن جمال الدين عبد الله بن بهادر ٢/ ١٧١ / ط أضواء السلف – الرياض / الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م / تحقيق: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج ٢/ ١٧٠.

(٣) فتح المغيث شرح ألفية الحديث / شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي ط. دار الكتب العلمية – لبنان / الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ، ١/ ٢٠٩.

تعريف الشاهد:

الشاهد في اللغة: اسم فاعل من الشهادة وهي: خبر قاطع.[١] قال ابن فارس (الشَّهَادَةُ) الإخبار بما قد شوهد.

الشاهد اصطلاحاً:

عرفه طاهر الجزائري[٢] بقوله: والشاهد متن يروى عن صحابي آخر يشبه متن الحديث الفرد.[٣] أي هو متن يشبه هذا الحديث الفرد مروي عن صحابي آخر، وهذا الشبه إما أن يكون في اللفظ والمعني، أو في المعني فقط.

وقال ابن حجر: وإن وجد متن يروى عن حديث صحابي آخر يشبهه في اللفظ والمعنى، أوُ في المعنى فقط فهو الشاهد.[٤]

ولا شك أن هناك صلة بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي، فالشهادة إخبار كما ذكرت، وكل واحدٍ من الصحابيين أخبر بمثل ما أخبر به الآخر، فصح كون أحدهما شاهداً للآخر.

---

(١) لسان العرب لسان العرب / محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: ٧١١هـ)، ط. دار صادر – بيروت الطبعة: الثالثة – ١٤١٤ هـ

٣/ ٢٣٩ مادة شهد، القاموس المحيط / مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (المتوفى: ٨١٧هـ) مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة ١/ ٢٩٢، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي / أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي ط / المكتبة العلمية – بيروت ١/ ٣٢٤

(٢) الشيخ طاهر الجزائري) (١٢٦٨ – ١٣٣٨ ه = ١٣٥٢ – ١٩٢٠ م) طاهر بن صالح (أو محمد صالح) ابن أحمد بن موهب، السمعوني الجزائري، ثم الدمشقي: بحاثة من أكابر العلماء باللغة والادب في عصره. (الأعلام للزركلي ٣/ ٢٢١)

(٣) توجيه النظر إلى أصول الأثر / طاهر الجزائري الدمشقي ط / مكتبة المطبوعات الإسلامية – حلب / الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة ١/ ٤٩٣

(٤) نزهة النظر ص ٧٥.

الفرق بين الاعتبار والمتابعات والشواهد:

مما سبق يتبين أن الاعتبار: هو سبر طرق الحديث للنظر هل تابع راو غيره فيما روي.

قال السيوطي: فليس الاعتبار قسيما للمتابع والشاهد بل هو هيئة التوصل إليهما.[١]

وعلي هذا فالاعتبار ليس قسيمًا للمتابعات والشواهد ولذا كان حق العبارة أن يقال: معرفة الاعتبار للمتابعات والشواهد، وما أحسن قول الحافظ العراقي:

الاعْتِبَارُ سَبْرُكَ الحَدِيْثَ هَلْ شَارَكَ رَاوٍ غَيْرَهُ فِيْمَا حَمَلْ

فقوله هذا سالم من الاعتراض.

وعلي هذا فحاصل الفرق بين الاعتبار من جهة، والمتابعات، والشواهد من جهة كالفرق بين الوسيلة والغاية، فالاعتبار وسيلة، والمتابعات والشواهد غاية.

الفرق بين المتابعات والشواهد:

ذهب جماعة منهم الحاكم[٢] في المستدرك، والبيهقي[٣] إلي أن المتابعة: ما كانت الموافقة فيه باللفظ، سواء عن الصحابي المتفرد به أو غيره، وأن الشاهد: ما كان بالمعني عنه أو عن غيره، وهذا هو اختيار ابن جماعة[٤] وابن الملقن[٥] والكافيجي،

---

(١) تدريب الراوي ١/ ٢٤٢

(٢) هو: محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم، أبو عبد الله الحاكم الامام الحافظ، الناقد العلامة، شيخ المحدثين، أبو عبد الله بن البيع الضبي الطهماني النيسابوري، الشافعي، صاحب التصانيف. (تاريخ بغداد ٥ / ٤٧٣، تذكرة الحفاظ ٣ / ١٠٣٩ - ١٠٤٥، ميزان الاعتدال ٣ / ٦٠٨، سير أعلام النبلاء ١٧/ ١٦٢)

(٣) هو: أبو بكر، أحمد ابن الحسين بن علي بن موسى الخسروجردي، الخراساني. الحافظ العلامة، الثبت، الفقيه، شيخ الاسلام وبورك له في علمه، وصنف التصانيف النافعة منها السنن الكبري وغيرها. (وفيات الاعيان ١ / ٧٥، ٧٦، تذكرة الحفاظ ٢ / ١١٣٢ - ١١٣٥، العبر ٣/ ٢٤٢، طبقات الحفاظ: ٤٣٣، ٤٣٤، سير أعلام النبلاء ١٨/ ١٦٤)

(٤)المنهل الروي ص ٥٩

(٥) التذكرة ص ٧٣

والسيوطي[١].

أي أن الفرق بينهما هو في اللفظ فقط، فما كان باللفظ فهو المتابعة، وما كان بالمعني فهو الشاهد سواء اتحد الصحابي أو اختلف.

وذهب الجمهور: إلي أنّ ما أتي عن الصحابي نفسه متابعة، وما أتي عن غيره شاهد.[٢]

وهذا ما رجحه الحافظ ابن حجر والسخاوي.

فمدار الأمر عند الجمهور: هو راوي الحديث من الصحابة، فإذا اتحدت الطرق في الصحابي فهي المتابعة، وإن اختلف الصحابي فهو الشاهد.

وهذا ما استقر عليه الاصطلاح: أن المتابعة تقع لمن دون الصحابي تامة أو قاصرة، والشاهد يقع عن صحابي آخر وافق الصحابي راوي الحديث في لفظ الحديث، أو معناه على السواء، وليس الخلاف لفظيًّا كما مر آنفًا.[٣]

هل تسمي المتابعات شواهد وبالعكس؟

اشتهر لدي المصنفين في علوم الحديث القول بجواز تسمية المتابعة القاصرة شاهدًا ولعل ذلك لوقوعها عن غير الشيخ المطلوب المتابعة عنه، فخرجت من اسم المتابعة إلي الشاهد، غير أن هناك من توسع فسمي المتابعة بنوعيها شاهدًا، منهم الحاكم، والسيوطي، والسخاوي.[٤]

قال الحافظ ابن حجر: "وقد تطلق المتابعة على الشاهد، وبالعكس، والأمر فيه سهل"[٥].

وهذا لأن المقصود بكل منهما هو التقوية، وهو "حاصل بكل منهما سواء سمي

---

(١) تدريب الراوي ١/ ٢٤٣

(٢) فتح المغيث ١/ ٢١٠، التوضيح الأبهر لتذكرة ابن الملقن في علم الأثرص ٧٣ / محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي ط. مكتبة أضواء السلف، الطبعة الأولى – ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨م

(٣) النكت ٢/ ٦٨٢، وفتح المغيث ١/ ٢٤٢

(٤) المنهل الروي ص ٥٩، النكت للزركشي ٢/ ١٦٩، تدريب الراوي ١/ ٢٤٣.

(٥) شرح النخبة وشرحها للقاري ص ٩٣

متابعة أو شاهدا".

ولما كان المقصود بالمتابعات والشواهد التقوية، فإن المحدثين يتساهلون، فيقبلون فيها رواية من يقارب الثقة، وينزلون إلى الضعيف، وهذا هو السبب في أن البخاري ومسلما يخرجان أحاديث بعض الضعفاء في المتابعات والشواهد، وذلك لأن الاعتماد ليس على التابع والشاهد، إنما هو على الأصل الصحيح الذي أريد إردافه بالمتابعة أو الشاهد.

لكن المحدثين لم يفرطوا في هذا التساهل بل تحرزوا فلم يعتدَّوا بكل أحد من الضعفاء في المتابعات والشواهد بل اشترطوا فيه ألا يكون قد اشتد ضعفه، وفقا لما جاء في مراتب الجرح والتعديل من بيان المراتب التي يعتبر بها، والتي لا يعتبر بها.

مثال ذلك: ما روى الترمذي: " قال: حدثنا أبو كريب، حدثنا سويد بن عمرو الكلبي، عن حماد بن سلمة، عن أيوب، عن محمد ين سيرين، عن أبي هريرة أراه رفعه قال: **" أَحْبِبْ حَبِيبَكَ هَوْنًا مَا عَسَى أَنْ يَكُونَ بَغِيضَكَ يَوْمًا مَا، وَأَبْغِضْ بَغِيضَكَ هَوْنًا مَا عَسَى أَنْ يَكُونَ حَبِيبَكَ يَوْمًا مَا"**.(١)

---

(١) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب البر والصلة، باب ما جاء في الاقتصاد في الحب والبغض ٤/ ٣٦٠ ح ١٩٩٧، بلفظه، وقال أبو عيسى: هذا حديث غريب لا نعرفه بهذا الإسناد إلا من هذا الوجه، وقد روي هذا الحديث عن أيوب بإسناد غير هذا، ورواه الحسن بن أبي جعفر وهو حديث ضعيف أيضا بإسناده له عن النبي صلى الله عليه و سلم، والصحيح عن علي موقوف، من حديث أبي هريرة، والبخاري في الأدب المفرد ١/ ٤٤٧ ح ١٣٢١، عن علي رضي الله عنه، والبيهقي في شعب الإيمان ٥/ ٢٦٠ ح ٦٥٩٣، عن علي رضي الله عنه أيضا، والطبراني في المعجم الكبير ٢٠١١/ ٣٤٨ ح٨٠٢ عن ابن عمر رضي الله عنهما، وقال: لا يروى هذا الحديث عن عبد الله بن عمر إلا بهذا الإسناد، تفرد به: عباد بن العوام، ٢٠ / ١٦١ ح ١٥٥٩، عن عبد الله بن عمرو، وقال: لا يروى هذا الحديث عن عبد الله بن عمرو إلا بهذا الإسناد، تفرد به: محمد بن كثير الفهري عبد الله بن عمرو بن العاص .

قال الشيخ المناوي في فيض القدير شرح الجامع الصغير ١/ ١٧٧ بعد أن عرض لروايات الحديث: وبعد أن علمتَ هذه الروايات فاعلم أن أمثلها الأولى -أي رواية الترمذي-، وقد استدرك الحافظ العراقي على الترمذي دعواه غرابته وضعفه، فقال: قلت: رجاله رجال مسلم، لكن الراوي تردد في رفعه، انتهى. والمصنف -أي السيوطي في الجامع الصغير- رمز لحُسنه.

قال أبو عيسى: "هذا حديث غريب لا نعرفه بهذا الإسناد إلا من هذا الوجه. . " إلى آخره.

والحديث يرويه أيضا الحسن بن دينار عن ابن سيرين، مما قد يوهم أنه خرج بذلك عن الغرابة، وتقوى، لكن الحسن بن دينار شديد الضعف. قال الذهبي: "تركوه"[1]. لذلك لم يخرجه الترمذي عن حد الغرابة والضعف لأنه لا يصلح للمتابعة.

(١) المغني في الضعفاء للذهبي ١/ ٧٤، والكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي ٢/ ٢٩٦، و المجروحين لابن حبان ١/ ٢٠٧.

المبحث الثاني
تاريخ نشأة الاعتبار والمتابع والشاهد

لقد بين علماء مصطلح الحديث أن الحديث النبوي الشريف ينقسم باعتبار القبول والرد إلي قسمين:

الأول: المقبول: وهو ما توافرت فيه شروط القبول بالصحة أو الحسن[١].

الثاني: المردود: وهو ما فقد شرطًا من شروط القبول.[٢]

وهذا القسم الثاني منه ما ينجبر ضعفه بمجيئه من طرق أخري، وهذا ما دعا علماء الحديث للتوقف في الحكم علي الحديث إلا بعد تتبع طرقه والنظر في رواته لمعرفة هل له متابعة أو له شواهد تقويه.

ومن هنا وجدنا طرق تقوية الحديث علي قسمين:

الأول: طريق يرجع إلي حديث الصحابي نفسه.

الثاني: طريق يرجع إلي صحابي آخر.

وسمي الأول ب- " المتابعات "، وسمي الثاني ب- " الشواهد " كما سموا تتبع هذين ب- " الاعتبار " ومن هنا نشأت الألفاظ الثلاثة: (الاعتبار) و (والمتابعات) و(والشواهد).

وقد بدأ اعتبار المرويات والنظر فيما يقوي الخبر ويعضده من الشواهد والمتابعات في عصر الصحابة رضوان الله عليهم، فقد عُرف عنهم الاحتياط والتثبت في قبول الأخبار، ويدل علي ذلك خبر أبي بكر رضي الله عنه في إعطاء الجدة السدس، وقصة عمر رضي الله عنه في خبر الاستئذان.[٣]

---

(١) وشروط القبول هي: اتصال الإسناد ـ عدالة الرواة ـ ضبط الرواة ضبطًا تاماً فإن خف الضبط فهو الحديث الحسن ـ عدم الشذوذ ـ عدم العلة. (تدريب الراوي ١/ ٦٣، توضيح الأفكار ١/ ٧، المنهل الروي ١/ ٣٣، شرح التبصرة والتذكرة ١/ ٣٧).

(٢) تدريب الراوي ١/ ١٧٩، وتوضيح الأفكار: ١/ ٢٤٨.

(٣) الكفاية في علم الرواية / أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر الخطيب البغدادي ط. المكتبة العلمية – المدينة المنورة، تحقيق: أبو عبدالله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، ص ٣٩٧.

رَوى قَبيصة بن ذؤيب[1] ﷺ قَالَ: (**جَاءَتِ الْجَدَّةُ إِلَى أَبِى بَكْرٍ الصِّدِّيقِ تَسْأَلُهُ مِيرَاثَهَا فَقَالَ: مَا لَكِ فِى كِتَابِ اللهِ تَعَالَى شَىْءٌ؟ وَمَا عَلِمْتُ لَكِ فِى سُنَّةِ نَبِىِّ اللهِ -صلى الله عليه وسلم- شَيْئًا، فَارْجِعِى حَتَّى أَسْأَلَ النَّاسَ، فَسَأَلَ النَّاسَ فَقَالَ الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ: حَضَرْتُ رَسُولَ اللهِ -صلى الله عليه وسلم- أَعْطَاهَا السُّدُسَ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: هَلْ مَعَكَ غَيْرُكَ؟ فَقَامَ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ فَقَالَ: مِثْلَ مَا قَالَ الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ، فَأَنْفَذَهُ لَهَا أَبُو بَكْرٍ، ثُمَّ جَاءَتِ الْجَدَّةُ الأُخْرَى إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضى الله عنه تَسْأَلُهُ مِيرَاثَهَا فَقَالَ: مَا لَكِ فِى كِتَابِ اللهِ تَعَالَى شَىْءٌ، وَمَا كَانَ الْقَضَاءُ الَّذِى قُضِىَ بِهِ إِلاَّ لِغَيْرِكِ، وَمَا أَنَا بِزَائِدٍ فِى الْفَرَائِضِ، وَلَكِنْ هُوَ ذَلِكَ السُّدُسُ، فَإِنِ اجْتَمَعْتُمَا فِيهِ فَهُوَ بَيْنَكُمَا، وَأَيَّتُكُمَا خَلَتْ بِهِ فَهُوَ لَهَا**)[2].

- وقصة عمر ﷺ وتوقفه فى خبر أبى موسى الأشعرى ﷺ فى الاستئذان حتى تابعه أبو سعيد الخدرى ﷺ:

روى أبو سَعِيدٍ الْخُدْرِىَّ قال: (**كُنَّا فِى مَجْلِسٍ عِنْدَ أُبَىِّ بْنِ كَعْبٍ فَأَتَى أَبُو مُوسَى الأَشْعَرِىُّ مُغْضَبًا حَتَّى وَقَفَ فَقَالَ: أَنْشُدُكُمُ اللهَ هَلْ سَمِعَ أَحَدٌ مِنْكُمْ رَسُولَ اللهِ -صلى الله عليه وسلم- يَقُولُ « الاِسْتِئْذَانُ ثَلاَثٌ فَإِنْ أُذِنَ لَكَ وَإِلاَّ فَارْجِعْ ». ؟ قَالَ أُبَىٌّ: وَمَا ذَاكَ؟ قَالَ: اسْتَأْذَنْتُ عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَمْسِ ثَلاَثَ مَرَّاتٍ فَلَمْ يُؤْذَنْ لِى فَرَجَعْتُ، ثُمَّ**

---

(١) قَبيصة هو: قَبيصة بن ذؤيب الخزاعي الكعبى، أبو سعيد، من فقهاء أهل المدينة وعبادهم، من أولاد الصحابة، كان مولده يوم الفتح، وله رؤية مات سنة ٨٦هـ٠تقريب التهذيب ٢/ ٢٦، وتذكرة الحفاظ ١/ ٦٠، والثقات للعجلى ص ٣٨٨، وطبقات الحفاظ ص ٢٨، والثقات لابن حبان ٥/ ٣١٧، والعبر ١/ ١٠١ ٠

(٢) أخرجه أبو داود فى سننه كتاب الفرائض، باب فى الجدة ٣/ ١٢١، ١٢٢ رقم ٢٨٩٤ واللفظ له، مَالِكٍ، ، والترمذى فى سننه كتاب الفرائض، باب ما جاء فى ميراث الجدة٤/ ٣٦٦رقم٢١٠١، كلاهما من حديث مالك عن ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ خَرَشَةَ، عَنْ قَبِيصَةَ بْنِ ذُؤَيْبٍ، وقال أبوعيسى: وفى الباب عن بُرَيْدَةَ وهذا أحسن وهو أصح من حديث ابن عيينة، وابن ماجة في سننه، أبواب الفرائض، بَابُ فَرَائِضِ الْجَدِّ، ٤/ ٢٦ ح ٢٧٢٤، من حديث مالك عن ابن شهاب به، والنسائي في السنن الكبرى، كتاب الفرائض، ذِكْرُ الْجَدَّاتِ وَالْأَجْدَادِ، وَمَقَادِيرِ نَصِيبِهِمْ ٦/ ١١٣ ح ٦٣١٢، من حديث مالك عن ابن شهاب به، وقال الحافظ في "التلخيص" ٣/ ٨٢: إسناده صحيح لثقة رجاله، إلا أن صورته مرسلٌ. ورواية مالك أصح من رواية يونس بن يزيد لأن الزهري لم يسمعه من قبيصة كما قال النسائي بإثر الحديث (٦٣٠٨)

جِئْتُهُ الْيَوْمَ فَدَخَلْتُ عَلَيْهِ فَأَخْبَرْتُهُ أَنِّى جِئْتُ أَمْسِ فَسَلَّمْتُ ثَلاَثًا ثُمَّ انْصَرَفْتُ، قَالَ: قَدْ سَمِعْنَاكَ وَنَحْنُ حِينَئِذٍ عَلَى شُغْلٍ فَلَوْ مَا اسْتَأْذَنْتَ حَتَّى يُؤْذَنَ لَكَ، قَالَ: اسْتَأْذَنْتُ كَمَا سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ -صلى الله عليه وسلم- قَالَ: فَوَاللهِ لأُوجِعَنَّ ظَهْرَكَ وَبَطْنَكَ، أَوْ لَتَأْتِيَنَّ بِمَنْ يَشْهَدُ لَكَ عَلَى هَذَا، فَقَالَ أُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ: وَاللهِ لاَ يَقُومُ مَعَكَ إِلاَّ أَحْدَثُنَا سِنًّا، قُمْ يَا أَبَا سَعِيدٍ. فَقُمْتُ حَتَّى أَتَيْتُ عُمَرَ فَقُلْتُ: قَدْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ -صلى الله عليه وسلم- يَقُولُ هَذَا).[1]

مما سبق بيان لمدي الاهتمام البالغ من الصحابة رضوان الله عليهم، فلم يكن ذلك منهم طعنًا في الصحابيين الكريمين، المغيرة بن شعبة، وأبي موسى الأشعري، وإنما كان الغرض تعليم الناس الاحتياط لحديث رسول الله صلى الله عليه، وسلم؛ لذلك جاءت رواية أخرى صحيحة عن عمر بن الخطاب لأبي موسى: **(فَقَالَ عُمَرُ: لِأَبِي مُوسَى «أَمَا إِنِّي لَمْ أَتَّهِمْكَ وَلَكِنْ خَشِيتُ أَنْ يَتَقَوَّلَ النَّاسُ عَلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ).**[2]

وسري هذا الأصل في التابعين فهذا عُمَرُ بْنُ عبد العزيز أَخَّرَ الصَّلاةَ يَوْمًا، فَدَخَلَ عَلَيْهِ عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، فَأَخْبَرَهُ أَنَّ الْمُغِيرَةَ ابْنَ شُعْبَةَ أَخَّرَ الصَّلاةَ يَوْمًا، وَهُوَ بِالْعِرَاقِ، فَدَخَلَ عَلَيْهِ أَبُو مَسْعُودٍ الأَنْصَارِيُّ، فَقَالَ: مَا هَذَا يَا مُغِيرَةُ؟ أَلَيْسَ قَدْ عَلِمْتَ أَنَّ جِبْرِيلَ نَزَلَ فَصَلَّى، فَصَلَّى رَسُولُ اللهِ، ثُمَّ نزل فَصَلَّى، فَصَلَّى رَسُولُ اللهِ (صلى الله عليه وسلم) خمس مرات، ثُمَّ قَالَ: (بِهَذَا أُمِرْتُ)، فَقَالَ عُمَرُ لِعُرْوَةَ: اعْلَمْ مَا تُحَدِّثُ، أَوَ إِنَّ جِبْرِيلَ هُوَ الذى أَقَامَ لِرَسُولِ اللهِ وَقْتَ الصَّلاةِ، قَالَ عُرْوَةُ: كَذَلِكَ كَانَ بَشِيرُ بْنُ أَبِي مَسْعُودٍ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ، قَالَ عُرْوَةُ: وَلَقَدْ حَدَّثَتْنِي عَائِشَةُ رضي الله عنها أَنَّ رَسُولَ اللهِ كَانَ يُصَلِّي

---

(١) أخرجه البخاري فى صحيحه كتاب الاستئذان، باب التسليم والاستئذان ثلاثًا ١١/ ٢٨ رقم ٦٢٤٥، ومسلم فى صحيحه، كتاب الآداب، باب الاستئذان ٧/ ٣٨٧ رقم ٢١٥٣ .

(٢) أخرجه أبو داود، كتاب الاستئذان، بَابُ كَمْ مَرَّةً يُسَلِّمُ الرَّجُلُ فِي الِاسْتِئْذَانِ، ٤/ ٣٤٥ ح ٥١٧٧، من طريق مالك، ومالك في الموطأ، كتاب الاستئذان، باب الاستئذان ٢/ ١٤٢ ح ٢٠٣٠، ، من حديث رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَعَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مَنْ عُلَمَائِهِمْ فِي هَذَا أَنَّ أَبَا مُوسَى الأَشْعَرِيَّ...)الحديث.

الْعَصْرَ، وَالشَّمْسُ فِي حُجْرَتِهَا، قَبْلَ أَنْ تَظْهَرَ)[1].

فقد ذكر عروة خبر أبي مسعود الأنصاري في مواقيت الصلاة ، ثم اتبعه بشاهد من حديث عائشة في وقت العصر خاصة.

وعلي هذا المنهج سار أتباع التابعين فروي أبو داود في سننه[2] عن سفيان بن عيينة،

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب مواقيت الصلاة، باب مواقيت الصلاة وفضلها ١/ ٥٣١ ح ٥٢١، من حديث مَالِكٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ أخر الصلاة. .) الحديث، ومسلم في صحيحه، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب أوقات الصلاة الخمس ١/ ٤٢٥ ح ٦١٠، من حديث مالك عن ابن شهاب به، قال المهلب: تأخير عمر بن عبد العزيز الصلاة كان عن الوقت المستحب المرغب فيه، ولم يؤخرها حتى يخرج وقتها كله وغربت الشمس أو قريب من ذلك، وقد جاء فى بعض طرق هذا الحديث ما يدل على ذلك وهو قوله: (إن عمر بن عبد العزيز أخر الصلاة شيئًا)، ولا يجوز على عمر بن عبد العزيز على مكانته من العلم والفضل أن يؤخرها عن جميع وقتها ويصليها فى وقت غيره، وإنما أنكر عليه عروة ترك الوقت الفاضل الذى صلى فيه جبريل بالنبى (صلى الله عليه وسلم) وهو الوقت الذى عليه الناس، هذا مفهوم الحديث. (شرح ابن بطال ٢/ ١٤٨)

(٢) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الصلاة، بَابُ الْخَطِّ إِذَا لَمْ يَجِدْ عَصًا١ / ١٨٤ ح ٦٩٠، من حديث بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ، عن إِسْمَاعِيلُ بْنُ أُمَيَّةَ، عن أَبِي عَمْرِو بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ حُرَيْثٍ، أَنَّهُ سَمِعَ جَدَّهُ حُرَيْثًا يُحَدِّثُ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ولفظه: (أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيَجْعَلْ تِلْقَاءَ وَجْهِهِ شَيْئًا، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيَنْصِبْ عَصًا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ عَصًا فَلْيَخْطُطْ خَطًّا، ثُمَّ لَا يَضُرُّهُ مَا مَرَّ أَمَامَهُ»، وابن ماجة في سننه، كتاب الصلاة، بَابُ مَا يَسْتُرُ الْمُصَلِّي ١/ ٣٠٣ ح ٩٤٣، من حديث. إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ، عَنْ أَبِي عَمْرِو بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حُرَيْثٍ به.

والحديث ضعيف لضعف أبي محمد بت عمرو بن حريث جد لإسماعيل بن أمية من قبل أمه، قال أبو جعفر الطحاوي: هو مجهول، قال ابن حجر: ونقل الخلال عن أحمد أنه قال: الخط ضعيف، وقال الدارقطني: لا يصح ولا يثبت، وقال الشافعي في سنن حرملة: ولا يخط المصلي بين يديه خطا إلا أن يكون ذلك في حديث ثابت فيتبع، وحكى أبو أحمد الحاكم عن ابن عيينة قال: جاءنا بصري لكم كنيته أبو معاذة، فقال: لقيت هذا الشيخ إذا حدث بهذا فإني عندكم شيء تسدونه به. . . ، وقال الطحاوي أبو عمرو وجده مجهولان ليس لهما ذكر في غير حديث الخط.

=

عن إسماعيل بن أمية، عن أبي محمد بن عمرو بن حريث، عن جده رجل من بني عذرة، عن أبي هريرة: عن أبي القاسم صلى الله عليه و سلم قال فذكر حديث الخط.

قال سفيان: لم نجد شيئا نشد به هذا الحديث ولم يجيء إلا من هذا الوجه.

وأخرج هذا الحديث عن سفيان: البيهقي في السنن الكبري[1] ثم قال: قال سفيان: ولم نجد شيئا يشد هذا الحديث ولم يجئ إلا من هذا الوجه". قال سفيان: وكان إسماعيل إذا حدث بهذا الحديث يقول: عندكم شيء تشدونه به.

فقد بحث إسماعيل، وسفيان عما يقوي هذا الحديث ويعضده فلم يجدا إلا هذا الطريق.

ثم فشا اعتبار المرويات وتقوية الخبر بالمتابعات والشواهد في كلام الأئمة بعد القرون الفاضلة فهذا الإمام الشافعي قد وضع شروطًا لتقوية مرسل كبار التابعين[2]

فقد بين الإمام الشافعي ان المرسل يختلف عن المنقطع فقال:

(المنقطع مختلف، فمن شاهد أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من التابعين فحدث حديثا منقطعا عن النبي اعتبر عليه بأمور:

منها أن ينظر إلى ما أرسل من الحديث، فإن شركه فيه الحفاظ المأمونون فأسندوه

وقال الدار قطني: و كان ابن عيينة يضطرب في هذا الحديث، فربما قال عن أبي محمد بن عمرو بن حريث، وربما قال عن أبي عمرو بن محمد، ثم ثبت على أبي محمد بن عمرو، (يعني حديثه عن أبي محمد بن عمرو بن حريث، عن أبيه، عن جده، عن أبي هريرة، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال (إذا صلى أحدكم فليجعل تلقاء وجهه شيئًا. . . الحديث). (تهذيب التهذيب ٣٨/ ١٨٣، الجرح والتعديل ٨/ ٣٣، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة للذهبي ٢/ ٤٦٧، علل الدار قطني ١٠/ ٢٨٠).

(١) أخرجه البيهقي في السنن الكبري، كتاب الصلاة، بَابُ الْخَطِّ إِذَا لَمْ يَجِدْ عَصًا٢/ ٣٨٤ ح٣٤٦٧، ٣٤٦٨، من حديث. إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ، عَنْ أَبِي عَمْرِو بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حُرَيْثٍ به. وقال: وَكَذَلِكَ رَوَاهُ رَوْحُ بْنُ الْقَاسِمِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ وَابْنِ عُيَيْنَةَ فِي إِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ عَنْهُ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، وَرَوَاهُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ.

(٢) الرسالة للإمام محمد بن ادريس الشافعي ط مكتبة الحلبي ـ مصر الطبعة الأولي ١٣٥٨ هـ/ ١٩٤٠ م تحقيق أحمد شاكر. ص ٤٦١

إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بمثل معنى ما روى كانت هذه دلالة على صحة من قُبل عنه وحفظه، وإن انفرد بإرسال حديث لم يشركه فيه من يسنده قُبل ما يفرد به من ذلك، ويعتبر عليه بأن ينظر هل يوافقه مرسل غيره ممن قبل العلم عنه من غير رجاله الذين قبل عنهم، فإن وجد ذلك كانت دلالة يقوي به مرسله وهي أضعف من الاولى، وإن لم يوجد ذلك نظر إلى بعض ما يروى عن بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قولا له، فإن وجد ما يوافق ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت هذه دلالة على أنه لم يأخذ مرسله إلا عن أصل يصح إن شاء الله، وكذلك إن وجد عوام من أهل العلم يفتنون بمثل معنى ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم.

قال الشافعي: ثم يعتبر عليه بأن يكون إذا سمى من روى عنه لم يسمي مجهولا، ولا مرغوبا عن الرواية عنه، فيستدل بذلك على صحته فيما روى عنه، ويكون إذا شرك أحدا من الحفاظ في حديث لم يخالفه، فإن خالفه وجد حديثه أنقص كانت في هذه دلائل على صحة مخرج حديثه، ومتى ما خالف ما وصفت أضر بحديثه حتى لا يسع أحدا منهم قبول مرسله.

قال: وإذا وجدت الدلائل بصحة حديث بما وصفت أحببنا أن نقبل مرسله، ولا نستطيع أن نزعم أن الحجة تثبت به ثبوتها بالمتصل، وذلك إن معنى المنقطع مغيب محتمل أن يكون حمل عن من يرغب عن الرواية عنه إذا سمى، وإن بعض المنقطعات وان وافقه مرسل مثله فقد يحتمل أن يكون مخرجها واحدا من حيث لو سمى لم يقبل، وإن قول بعض أصحاب النبي إذا قال برأيه لو وافقه يدل على صحة مخرج الحديث دلالة قوية إذا نظر فيها ويمكن أن يكون إنما غلط به حين سمع قول بعض أصحاب النبي صلي الله عليه وسلم يوافقه ويحتمل مثل هذا فيمن وافقه من بعض الفقهاء.

فقول الامام الشافعي: (فمن شاهد أصحاب رسول الله من التابعين فحدث حديثا منقطعا عن النبي اعتبر عليه بأمور...) فهذا هو الاعتبار، والأمور المطلوبة هي الشواهد التي يتقوي بها المرسل عنده.

وقد جاء هذا في كلام الإمام أحمد حيث قال في أحاديث " **أَفْطَرَ الْحَاجِمُ**

وَالْمَحْجُومُ "(١)

(١) هذا الحديث رواه من الصحابة: ثوبان، وشداد بن أوس، ورافع بن خديج، وأبي موسي الأشعري، وأبو هريرة، وبلال، والسيدة عائشة، وأسامة بن زيد رضي الله عنهم وأرضاهم.

أما حديث ثوبان رضي الله عنه فأخرجه:

أبو داود في سننه، كتاب الصيام، باب فى الصائم يحتجم ٢/ ٣٠٨ ح ٢٣٦٧، وح ٢٣٧٠، وابن ماجة في سننه، كتاب الصيام، باب ما جاء في الحجامة للصائم، ١/ ٥٣٧ ح ١٦٨٠، و النسائي في السنن الكبري، كتاب الصيام، باب الحجامة للصائم ٢/ ٢١٦ ح٣١٣٤، و الدار مي في سننه، كتاب الصيام، باب الحجامة تفطر الصائم ٢/ ١٠٨٠ ح١٧٧٢، وابن حبان في صحيحه، كتاب الصيام، باب حجامة الصائم، ٨/ ٣٠١ ح٣٥٣٢، والحاكم في المستدرك، كتاب الصوم، ١/ ٥٩٠ ح١٥٥٨، وقال صحيح علي شرط الشيخين، مِنْ حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي أَسْمَاءَ، عَنْ ثَوْبَانَ به.

وأما حديث شداد بن أوس رضي الله عنه، فأخرجه: أبو داود في سننه، كتاب الصيام، باب فى الصائم يحتجم ٢/ ٣٠٨ ح ٢٣٦٩، وابن ماجة في سننه، كتاب الصيام، باب ما جاء في الحجامة للصائم، ١/ ٥٣٧ ح ١٦٨١ من حديث يحيي بن أبي كثير، عن أبي قلابة، عن أبي الأشعث، عن شداد بن أوس، و النسائي في السنن الكبري، كتاب الصيام، باب الحجامة للصائم ٢/ ٢١٧ ح٣١٣٨، ح ٣١٣٩، من حديث أبي قلابة عن أبي الأشعث، عن شداد بن أوس: (أَنَّهُ مَرَّ مَعَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ زَمَنَ الْفَتْحِ عَلَى رَجُلٍ يَحْتَجِمُ بِالْبَقِيعِ، لِثَمَانِ عَشْرَةَ خَلَتْ مِنْ رَمَضَانَ، فَقَالَ: "أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ")، والحاكم في المستدرك ١/ ٥٩٢، ح ١٥٦٣، وقال: (سمعت محمد بن صالح يقول: سمعت أحمد بن سلمة يقول: سمعت إسحاق بن إبراهيم يقول: هذا إسناد صحيح يقوم به الحجة و هذا الحديث قد صح بأسانيد و به يقول).

وأما حَدِيثُ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ فأخرجه:

الترمذي في سننه، كتاب الصيام، باب كراهية الحجامة للصائم ٣/ ١٣٥ ح ٧٧٤، قال أبو عيسى: وفي الباب عن علي، و سعد، و شداد بن أوس، و ثوبان، و أسامة بن زيد، و عائشة، و معقل بن سنان (ويقال ابن يسار) و أبي هريرة، و ابن عباس، و أبي موسى، و بلال، و سعد، مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ أَنْبَأَ مَعْمَرٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ قَارِظٍ، عَنْ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ عَنْ النَّبِيِّ عليه السلام، قَالَ: "أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ"، قال أبو عيسى: وحديث رافع بن خديج حديث حسن صحيح، وذكر عن أحمد بن حنبل أنه قال: أصح شيء في هذا الباب حديث رافع بن خديج، وذكر عن علي بن عبد الله أنه قال: أصح شيء في هذا الباب حديث ثوبان و شداد بن أوس، لأن يحيى بن أبي كثير روى عن أبي قلابة الحديثين =

جميعا حديث ثوبان و حديث شداد بن أوس، و ابْنُ حِبَّانَ فِي صَحِيحِهِ٨/ ٣٠٦ ح ٣٥٣٥، وَالْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ ١/ ٥٩١، ح ١٥٦١، وَقَالَ: صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَنَقَلَ عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ قَالَ: هُوَ أَصَحُّ شَيْءٍ فِي الْبَابِ، وَنَقَلَ عَنْ ابْنِ الْمَدِينِيِّ أَنَّهُ قَالَ: لَا أَعْلَمُ فِي الْبَابِ أَصَحَّ مِنْهُ، قال صاحب تنقيح تحقيق أحاديث التعليق ٢/ ٣١٨ معلقا علي ما نقله الحاكم: وَفِيمَا قَالَهُ نَظَرٌ، فَإِنَّ ابْنَ قَارِظٍ انْفَرَدَ بِهِ مُسْلِمٌ، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ: هَذَا الْحَدِيثُ عِنْدِي بَاطِلٌ، وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: هُوَ غَيْرُ مَحْفُوظٍ، وَقَالَ إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: هُوَ غَلَطٌ، وَقَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: هُوَ أَضْعَفُهَا.

وأما حديث أبي موسي فأخرجه:

النسائي في السنن الكبري ٢/ ٢٣١ ح٣٢٠٨، من حديث روح بن عبادة قال: حدثنا سعيد بن أبي عروبة عن مطر، عن بكر بن عبد الله المزني، عن أبي رافع قال: " دخلت على أبي موسى ليلا وهو يحتجم فقلت: ألا كان هذا نهارا؟ قال: أهريق دمي وأنا صائم، وقد سمعت رسول الله صلى الله عليه و سلم يقول: أفطر الحاجم والمحجوم " قال أبو عبد الرحمن هذا خطأ. ، وَقَدْ وَقَفَهُ حَفْصٌ، ثُمَّ أَخْرَجَهُ عَنْ حَفْصٍ ثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ بِهِ مَوْقُوفًا، ثُمَّ أَخْرَجَهُ مِنْ حَدِيثِ حُمَيْدٍ، عَنْ بَكْرٍ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ مَوْقُوفًا عَلَيْهِ، وَقَالَ صَاحِبُ "التَّنْقِيحِ" ٢/ ٣٢٣: قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: حَدِيثُ بَكْرٍ عَنْ أَبِي رَافِعٍ عَنْ أَبِي مُوسَى خَطَأٌ، لَمْ يَرْفَعْهُ أَحَدٌ، إِنَّمَا هُوَ بَكْرٌ عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ، والحاكم في المستدرك ١/ ٥٩٤ ح١٥٦٧، من حديث روح بن عبادة، عن سعيد يه، وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين و لم يخرجاه، وأسند إلي ابن المديني أنه قال: صحيح

وأما حديث أبي هريرة رضي الله عنه فأخرجه:

ابن ماجة في سننه كتاب الصيام، باب ما جاء في الحجامة للصائم١/ ٥٣٧ ح١٦٩٧ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ مُحَمَّدٍ الرَّقِّيُّ، وَدَاوُدُ بْنُ رَشِيدٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُعَمَّرُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ بِشْرٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ»

في الزوائد إسناد حديث أبي هريرة منقطع. قال أبو حاتم عبد الله بن بشر لم يثبت سماعه من الأعمش. وإنما يقول كتب إلى أبو بكر بن عياش عن الأعمش، و أحمد في مسنده١٤/ ٣٧٣ ح ٨٧٦٨ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ ابْنُ الْمَدِينِيِّ - وَذَلِكَ قَبْلَ الْمِحْنَةِ - قَالَ عَبْدُ اللهِ: «وَلَمْ يُحَدِّثْ أَبِي عَنْهُ بَعْدَ الْمِحْنَةِ بِشَيْءٍ»، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ يَعْنِي الثَّقَفِيَّ، حَدَّثَنَا يُونُسُ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ»

=

وأما حديث بلال رضي الله عنه فأخرجه:

النسائي في السنن الكبرى ٢/ ٢٢١ ح ٣١٥٦، من حديث يزيد بن هارون، عن أبي العلاء، عن قتادة، عن شهر، عن بلال ثُمَّ قَالَ: خَالَفَهُ هَمَّامٌ، فَرَوَاهُ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ شَهْرٍ، عَنْ ثَوْبَانَ، ثُمَّ أَخْرَجَهُ كَذَلِكَ، ثُمَّ قَالَ: خَالَفَهُمَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، فَرَوَاهُ عَنْ شَهْرٍ، فَأَدْخَلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ ثَوْبَانَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ غَنْمٍ، ثُمَّ أَخْرَجَهُ كَذَلِكَ، ثُمَّ قَالَ: خَالَفَهُمْ بُكَيْر بْنُ أَبِي السُّمَيْطِ، فَرَوَاهُ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ مِقْدَادِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ ثَوْبَانَ، ثُمَّ أَخْرَجَهُ كَذَلِكَ، ثُمَّ قَالَ: خَالَفَهُمْ اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، فَرَوَاهُ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ الْحَسَنِ، عَنْ ثَوْبَانَ، ثُمَّ أَخْرَجَهُ كَذَلِكَ، ثُمَّ قَالَ: مَا عَلِمْت أَحَدًا تَابَعَ اللَّيْثَ، وَلَا بُكَيْر بْنَ أَبِي السُّمَيْطِ عَلَى رِوَايَتِهِمَا، وأحمد في مسنده ٣٩/ ٣٢٢ ح ٢٣٨٨٨ من حديث أَبِي الْعَلَاءِ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ، عَنْ بِلَالٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ»

قال الهيثمي في مجمع الزوائد٣/ ٢١٩: رواه أحمد والبزار والطبراني في الكبير. وشهر لم يلق بلالاً.

وأما حديث علي رضي الله عنه:

أخرجه النسائي في السنن الكبري ٢/ ٢٢٢ ح ٣١٦١، مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ بْنِ إبْرَاهِيمَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ الْحَسَنِ، عَنْ عَلِيٍّ مَرْفُوعًا نَحْوَهُ، ثُمَّ قَالَ: وَقَفَهُ أَبُو الْعَلَاءِ، ثم أخرجه عن أبي العلاء، عَنْ قَتَادَةَ بِهِ مَوْقُوفًا، ثُمَّ قَالَ: وَرَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، وَاخْتُلِفَ عَلَيْهِ فِيهِ، فَرَوَاهُ يَزِيدُ بْنُ أَبِي ذُرَيْعٍ، عَنْ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ مَطَرٍ، عَنْ الْحَسَنِ، عَنْ عَلِيٍّ، عَنْ النَّبِيِّ عليه السلام، وَرَوَاهُ عَبْدُ الْأَعْلَى، عَنْ ابْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ الْحَسَنِ، فَوَقَفَهُ عَلَى عَلِيٍّ، ثُمَّ أَخْرَجَهُمَا كَذَلِكَ، وَرَوَاهُ الْبَزَّارُ فِي "مُسْنَدِهِ"، وَقَالَ: جَمِيعُ مَا يَرْوِيهِ الْحَسَنُ عَنْ عَلِيٍّ مُرْسَلٌ، وَإِنَّمَا يُرْوِي عَنْ قَيْسِ بْنِ عَبَّادٍ، وَغَيْرِهِ عَنْ عَلِيٍّ.

وأما حديث عائشة رضي الله عنها:

أخرجه أحمد في مسنده ٤٢/ ١٣٧ ح ٢٥٢٤٢ من حديث أبي النَّضْرِ قال: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ يَعْنِي شَيْبَانَ، عَنْ لَيْثٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ».

وأما حديث معقل بن سنان رضي الله عنه فأخرجه: النسائي في السنن الكبرى ٢/ ٢٢٤ ح٣١٦٧ مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ فُضَيْلٍ، عَنْ عَطَاءٍ، قَالَ: شَهِدَ عِنْدِي نَفَرٌ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ: مِنْهُمْ الْحَسَنُ، عَنْ مَعْقِلِ بْنِ سِنَانٍ الْأَشْجَعِيِّ، أَنَّهُ قَالَ: (مَرَّ عَلَيَّ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأَنَا أَحْتَجِمُ فِي ثَمَانَ عَشْرَةَ مِنْ رَمَضَانَ، فَقَالَ: "أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ"، ثُمَّ أَخْرَجَهُ مِنْ حَدِيثِ سُلَيْمَانَ بْنِ مُعَاذٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ بِهِ، وَقَالَ مَعْقِلُ بْنُ يَسَارٍ: ثُمَّ قَالَ: وَعَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ كَانَ قَدْ اخْتَلَطَ، وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنْهُ غَيْرَ هَذَيْنِ، عَلَى اخْتِلَافِهِمَا عَلَيْهِ فِيهِ، وَفِيمَا قَالَهُ نَظَرٌ، فَإِنَّ =

وقد روي البيهقي[1] عن الإمام أحمد بن حنبل وقد سئل: أيما حديث أصح عندك

أَحْمَدَ رَوَاهُ فِي "مُسْنَدِهِ"٢٥/ ٢٣٨ ح١٥٩٠١ مِنْ حَدِيثِ عَمَّارِ بْنِ ذريق عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ بِهِ، سَوَاءً، ، وَفِي "كِتَابِ الْعِلَلِ" لِلتِّرْمِذِيِّ، قال: قُلْت لِمُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ: حَدِيثُ الْحَسَنِ عَنْ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ أَصَحُّ، أَوْ مَعْقِلِ بْنِ سِنَانٍ؟ فَقَالَ: مَعْقِلُ بْنُ يَسَارٍ أَصَحُّ، وَلَمْ يَعْرِفْهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، وَقَالَ صَاحِبُ "التَّنْقِيحِ"٢/ ٣٢٠: قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ: رَوَاهُ بَعْضُهُمْ عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ الْحَسَنِ، عَنْ مَعْقِلِ بْنِ سِنَانٍ الْأَشْجَعِيِّ، وَرَوَاهُ بَعْضُهُمْ عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ الْحَسَنِ، عَنْ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ، وَرَوَاهُ بَعْضُهُمْ عَنْ الْحَسَنِ، عَنْ أُسَامَةَ، وَرَوَاهُ بَعْضُهُمْ عَنْ الْحَسَنِ، عَنْ عَلِيٍّ، وَرَوَاهُ بَعْضُهُمْ عَنْ الْحَسَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَرَوَاهُ التَّيْمِيّ، فَأَثْبَتَ رِوَايَتَهُمْ جَمِيعًا، وَالْحَسَنُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عَامَّةِ هَؤُلَاءِ، وَلَا لَقِيَهُ عِنْدَنَا مِنْهُمْ: ثَوْبَانُ، وَمَعْقِلُ بْنُ سِنَانٍ، وَأُسَامَةُ، وَعَلِيٌّ، وَأَبُو هُرَيْرَةَ،

قال الهيثمي في مجمع الزوائد ٣/ ٢٢٠: رواه البزار والطبراني في الكبير وفيه عطاء بن السائب وقد اختلط.

وأما حديث أسامة بن زيد رضي الله عنه أخرجه:

النسائي في السنن الكبرى ٢/ ٢٢٣ ح ٣١٦٥من حديث: أشعث، عن الحسن، عن أسامة بن زيد قال: قال رسول الله صلى الله عليه و سلم: (أفطر الحاجم والمحجوم) ثُمَّ قَالَ: لَا نَعْلَمُ تَابَعَ أَشْعَثَ عَلَى رِوَايَتِهِ أَحَدٌ. ، و أحمد في مسنده ٣٦/ ١٤٩ ح ٢١٨٢٦حَدَّثَنَا من حديث أَشْعَثَ، به، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ٣/ ٢١٩: رواه أحمد والبزار. والحسن مدلس، وقيل لم يسمع من أسامة.

وذكره البخاري في صحيحه تعليقاً، كتاب الصيام، باب الحجامة والقيء للصائم ٥/ ٣٥، حيث قال: ويروى عن الحسن عن غير واحد مرفوعا فقال: أفطر الحاجم والمحجوم وقال لي عياش: حدثنا عبد الأعلى قال: حدثنا يونس عن الحسن مثله: قيل له عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: نعم، ثم قال الله أعلم.

(١) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب الصيام، باب في ذكر بعض ما بلغنا عن حفاظ الحديث في تصحيح هذا الحديث، ٤/ ٢٦٧ ح٨٠٧٩.

والخلاصة: كما قَالَ التِّرْمِذِيُّ فِي "عِلَلِهِ الْكُبْرَى": قَالَ الْبُخَارِيُّ: لَيْسَ فِي هَذَا الْبَابِ أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ ثَوْبَانَ، وَشَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ، فَذَكَرْت لَهُ الِاضْطِرَابَ، فَقَالَ: كِلَاهُمَا عِنْدِي صَحِيحٌ، فَإِنَّ أَبَا قِلَابَةَ رَوَى الْحَدِيثَيْنِ جَمِيعًا: رَوَاهُ عَنْ أَبِي أَسْمَاءَ عَنْ ثَوْبَانَ. وَرَوَاهُ عَنْ أَبِي الْأَشْعَثِ عَنْ شَدَّادٍ، قَالَ التِّرْمِذِيُّ: وَكَذَلِكَ ذَكَرُوا عَنْ ابْنِ الْمَدِينِيِّ أَنَّهُ قَالَ: حَدِيثُ ثَوْبَانَ، وَحَدِيثُ شَدَّادٍ صَحِيحَانِ. (العلل الكبير للترمذي ١/ ٢٦٠ ح ١٣٣).

في أفطر الحاجم والمحجوم؟ فقال: حديث ثوبان من حديث يحيى بن أبي كثير، عن أبي قلابة، عن أبي أسماء، عن ثوبان، فقيل لأحمد بن حنبل: فحديث رافع بن خديج، قال: ذاك تفرد به معمر.

قال أبو حامد: وقد رواه معاوية بن سلام عن يحيى بن أبي كثير قال: أخبرنا أبو نصر بن قتادة الأنصاري، أنبأ أبو أحمد الحسين بن علي التميمي، سمعت أبا بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة يقول: سمعت العباس بن عبد العظيم العنبري يقول: سمعت علي بن عبد الله يقول: لا أعلم في (أفطر الحاجم والمحجوم) حديثا أصح من ذا يعني من حديث رافع بن خديج، أخبرنا أبو عبد الله الحافظ قال سمعت أبا الحسن أحمد بن محمد العنزي يقول: سمعت عثمان بن سعيد الدارمي يقول: قد صح عندي حديث " أفطر الحاجم والمحجوم " لحديث ثوبان، وشداد بن أوس وأقول به، وسمعت أحمد بن حنبل يقول به، ويذكر أنه صح عنده حديث ثوبان وشداد.(١)

وروي البيهقي(٢) بسنده أيضاً عن أحمد بن أبي يحيى قال: سمعت أحمد بن حنبل يقول: أحاديث " أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ "، و" "لَا نِكَاحَ إِلا بولي"(٣).

---

(١) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب الصيام، باب في ذكر بعض ما بلغنا عن حفاظ الحديث في تصحيح هذا الحديث، ٤/ ٢٦٧ ح٨٠٧٩.

(٢) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب الصيام، باب في ذكر بعض ما بلغنا عن حفاظ الحديث في تصحيح هذا الحديث، ٤/ ٢٦٧ ح٨٠٧٩.

(٣) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب النكاح، باب فِي الْعَضْلِ، ٢/ ١٩١ ح ٢٠٨٧، عَنْ يُونُسَ وَإِسْرَائِيلَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى: (أَنَّ النَّبِيَّ -صلى الله عليه وسلم. .) الحديث، والترمذي في سننه، كتاب النكاح، باب ما جاء لا نكاح إلا بولي، وقال أبو عيسي: وفي الباب عن عائشة، و ابن عباس، و، أبي هريرة، و عمران بن حصين، و أنس، وقال: وحديث أبي موسى حديث فيه اختلاف رواه إسرائيل، و شريك بن عبد الله، و أبو عوانة، و زهير بن معاوية، و قيس بن الربيع، عن أبي إسحق، عن أبي بردة، عن أبي موسى، عن النبي صلى الله عليه و سلم، وروى أسباط بن محمد، و زيد بن حباب، عن يونس بن أبي إسحق، عن أبي إسحق، عن أبي بردة، عن أبي موسى، عن النبي صلى الله عليه و سلم، وروى أبوعبيدة الحداد، عن يونس بن أبي إسحق، عن أبي بردة، عن أبي موسى، عن النبي صلى الله عليه و سلم نحوه ولم يذكر فيه (عن أبي إسحق)، وقد روي عن يونس بن أبي إسحق، عن أبي =

" أحاديث يشد بعضها بعضا، وأنا أذهب إليها، أخبرنا أبو عبد الله الحافظ سمعت محمد بن صالح بن هانئ يقول: سمعت أحمد بن سلمة يقول: سمعت إسحاق بن إبراهيم يقول لحديث شداد بن أوس: هذا إسناد صحيح تقوم به الحجة وهذا الحديث صحيح بأسانيد وبه نقول.

فقد أشار الإمام أحمد بقوله: "يشد بعضها بعضاً" إلي متابعات الحديث وشواهده أي يقوي بعضها بعضاً.

كذلك وجد هذا في كلام الإمام الترمذي حيث عَرّف الحديث الحسن فقال: (ومما ذَكرنا في هذا الكتاب "حديث حسن"؛ فإنما أردنا به حُسن إسناده عندنا: كل حديث يُروى، لا يكون فيه إسناده من يُتهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذاً، ويُروى من غير

إسحق، عن أبي بردة، عن أبي موسى، عن النبي صلى الله عليه و سلم أيضا، وروى شعبة، و الثوري عن أبي إسحق، عن أبي بردة، عن النبي صلى الله عليه و سلم: (لا نكاح إلا بولي)، وقد ذكر بعض أصحاب سفيان عن سفيان عن أبي إسحق عن أبي بردة عن أبي موسى ولا يصح، ورواية هؤلاء الذين رووا عن أبي إسحق، عن أبي بردة، عن أبي موسى، عن النبي صلى الله عليه و سلم: (لا نكاح إلا بولي)عندي أصح لأن سماعهم من أبي إسحق في أوقات مختلفة، وإن كان شعبة و الثوري أحفظ وأثبت من جميع هؤلاء الذي رووا عن أبي إسحق هذا الحديث، فإن رواية هؤلاء عندي أشبه لأن شعبة و الثوري سمعا هذا الحديث من أبي إسحق في مجلس واحد، ومما يدل على ذلك ما حدثنا محمود بن غيلان قال: حدثنا أبو داود قال: أنبأنا شعبة قال: سمعت سفيان الثوري يسأل أبا إسحق: أسمعت أبا بردة يقول: قال رسول الله صلى الله عليه و سلم لا نكاح إلا بولي؟ فقال: نعم، فدل هذا الحديث على أن سماع شعبة و الثوري عن مكحول هذا الحديث في وقت واحد، و إسرائيل هو ثقة ثبت في أبي إسحق سمعت محمد بن المثنى يقول: سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: ما فاتني من حديث الثوري عن أبي إسحق الذي فاتني إلا لما اتكلت به على إسرائيل لأنه كان يأتي به أتم، وابن ماجه في سننه، كتاب النكاح، باب لا نكاح إلا بولي، ١/ ٦٠٥ ح ١٨٨١، والطحاوي في شرح معاني الآثار٣/ ٩، والبيهقي في السنن الكبري٧/ ١٠٧ من طريق أبي عوانة عن أبي إسحاق السبيعي، به، والحاكم في المستدرك ٢/ ١٧١، والبيهقي في السنن الكبرى ٧/ ١٠٩ من طريق يونس بن أبي إسحاق السبيعي، به.

وجه نحو ذاك، فهو عندنا حسن).[1]

فإذا كان الإمام الترمذي يشترط في الحديث لكي يصلح لأن يعتضد بغيره: أن لا يكون في إسناده متهم بالكذب، وألا يكون شاذاً، أدركنا أن الحديث الشاذ لا يصلح لأن يعتضد بتعدد الطرق، كما أن الذي فيه متهم لا يصلح لذلك، ولا تنفعه الطرق المتعددة.

كذلك شرط الإمام الترمذي في الحديث الذي ينجبر أن يروي من وجه آخر.

ومما يدل علي فشو الاعتبار أيضـًا ما ذكره البيهقي عندما علق علي أحاديث التوسعة في يوم عاشوراء[2] فقال: (هذه الأسانيد وإن كانت ضعيفة فهي إذا ضُم بعضها إلى بعض أحدثت قوة)[3]، وقال العراقي: له طرق صحح بعضها وبعضها على شرط مسلم.[4]

---

(١) العلل الصغير الملحقة بآخر الجامع ٥/ ٧١١

(٢) يعني حديث: عن ابن مسعود رضي الله عنه: أن رسول الله صلى الله عليه و سلم قال: (مَنْ وَسَّعَ عَلَى عِيَالِهِ يَوْمَ عَاشُورَاءَ وَسَّعَ اللهُ عَلَيْهِ سَائِرَ سَنَتِهِ) والحديث أخرجه الطبراني ١٠/ ٧٨ ح ١٠٠٠٧، عن عبد الله: عن النبي صلى الله عليه و سلم قال: (من وسع على عياله يوم عاشوراء لم يزل في سعة سائر سنته)، وفي سنده الهيضم بن شداخ مجهول، و البيهقي في شعب الإيمان ٣/ ٣٦٥ ح ٣٧٩٢، وقال: تفرد به هيضم عن الأعمش، و ح ٣٧٩٥ عن أبي هريرة رضي الله عنه، وأخرجه ابن عدي ٦/ ٣٦١، ح ١٣٦٤، عن ابن مسعود مرفوعا، كذا ذكره ابن الجوزي في العلل المتناهية ٢/ ٥٥٣ ح٩١٠، وقال: قال الدار قطني: حديث ابن عمر منكر من حديث الزهري عن سالم، وإنما يروي هذا من قول إبراهيم بن محمد بن المنتشر ويعقوب بن خرة ضعيف، وأما حديث أبي هريرة فقال العقيلي: سليمان مجهول والحديث غير محفوظ فلا يثبت هذا عن رسول الله صلى الله عليه و سلم في حديث مسند، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ٣/ ٢٤٥ ح ٥١٣٧ وقال: رواه الطبراني في الكبير وفيه الهيضم بن الشداخ وهو ضعيف جداً، قال الشوكاني في الفوائد المجموعة ص ٩٨: رواه الطبراني عن ابن مسعود مرفوعا، وفي إسناده الهيضم بن شداخ مجهول ورواه العقيلي عن أبي هريرة وقال سليمان بن أبي عبد الله مجهول والحديث غير محفوظ.

(٣) شعب الإيمان ٤/ ٣٧٧.

(٤) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح للملا علي القاري ٦/ ٢٢٠، تذكرة الموضوعات للفتني الهندي ص ١١٨.

وتصرفات الحفاظ في هذا المجال كثيرة، والمقصود هو الإتيان ببعض نماذج فقط كي ندلل علي وجود هذا الأصل في صناعتهم.

ويتضح لنا من خلال هذا العرض: أن اعتبار المرويات بالبحث عن المتابعات والشواهد وجمع أحاديث الرواة، وعرض بعضها علي بعض، هي احدي الوسائل التي سلكها أهل الحديث للكشف عن مراتب الرواة ودرجات المرويات.

وقد وجدنا هذا المنهج في القرون الثلاثة الفاضلة، ثم تتابع إعماله بعد ذلك في أزمنة الرواية.

ومع ظهور تدوين علوم الحديث وأصوله، وضبط مصطلحاته، أدرج هذا الأصل في كتب هذا الفن باسم (الاعتبار والمتابعات والشواهد) وقررت قواعده وحددت ضوابطه، فقلّ أن تجد كتابا من كتب علوم الحديث المطولة إلا وفيها باب مفرد بهذا العنوان (الاعتبار والمتابعات والشواهد).

ولم تكن دائرة (الاعتبار والمتابعات والشواهد) تخرج عند حذاق المحدثين عن طرق الحديث وأسانيده، ولا كانوا يلتفتون إلي شئ سواها، ثم حدثت عواضد لا صلة لها بتلك الدائرة:

- منها: تلقي الأمة للحديث بالقبول.
- ومنها: استدلال المجتهد به.
- ومنها: الكشف.
- ومنها: موافقته للمكتشفات المعرفية الحديثة.
- ومنها مطابقته للواقع.[1]
- ومنها: موافقته لظاهر القرآن.
- ومنها: فتيا العالم أو عمله به.
- ومنها: الرؤى المنامية.

ولم نلتفت إلي هذه العواضد لعدم الاعتداد بها فأخرجناها من دائرة (الاعتبار والمتابعات والشواهد) وجعلنا البحث مقصوراً في طرق الحديث وأسانيده.

(١) المتابعات والشواهد دراسة نظرية تطبيقية علي صحيح مسلم / صالح بن عبد الله العصيمي (رسالة ماجستير) ص ٤٢

المبحث الثالث
أقسام الاعتبار والمتابعات والشواهد

مما سبق يتبين: أن الاعتبار هو هيئة يتوصل بها إلي معرفة المتابعات والشواهد وذلك من خلال البحث في الصحاح، والسنن، والمسانيد، والجوامع، والأجزاء، ويمكن تقسيم الاعتبار إلي قسمين:

الأول: اعتبار المتابعات:

أي تتبع طرق الحديث للبحث عن موافقة راوٍ غيره في رواية الحديث عن شيخه أو من فوقه دون الصحابي.

فتكون دائرة البحث حول موافقة الرواة بعضهم بعضاً فيما دون الراوي الأعلي الذي هو الصحابي غالباً.

الثاني: اعتبار الشواهد:

وهو تتبع الطرق للبحث عن متن يروي عن صحابي آخر، وحينئذ فدائرة البحث حول الراوي الأعلي للحديث، وهو الصحابي غالباً لمعرفة هل وافقه صحابي آخر في روايته للحديث عن النبي ﷺ.

أقسام المتابعات:

تنقسم المتابعات إلى قسمين[1]

الأول: باعتبار طبقة المتابع.

الثاني: باعتبار نوع المتابعة.

أقسام المتابعات باعتبار طبقة المتابع:

تنقسم المتابعات باعتبار طبقة المتابِع إلي قسمين:

الأول: المتابعة التامة[2]: وحقيقتها: أن يقع الاتفاق في الرواية عن الشيخ الذي ظُن التفرد عنه، بحيث يكون ملتقي الأسانيد.

---

(١) المتابعات والشواهد دراسة نظرية تطبيقية علي صحيح مسلم / صالح بن عبد الله العصيمي (رسالة ماجستير) ص ٤٤.

(٢) فتح المغيث ١/ ٢٠٨، تدريب الراوي ١/ ٢٤٣، توضيح الأفكار ٢/ ١٣، توجيه النظر إلي أصول الأثر ١/ ٤٩٣، منهج النقد في علوم الحديث ١/ ٤١٨.

الثاني: المتابعة القاصرة أو الناقصة[1]:

وحقيقتها: أن لا يقع الاتفاق في الرواية عن الشيخ الذي ظُن التفرد عنه، بل فوقه سواء في شيخ الشيخ، أو من هو أعلي منه بشرط أن يتحد الصحابي راوي الحديث.

مثال للمتابعة التامة:

أورد الحافظ ابن حجر مثالا تجتمع فيه المتابعة التامة، والمتابعة القاصرة، والشاهد باللفظ ، والشاهد بالمعنى وهو: ما رواه الشافعي في الأم عن مالك، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، أن رسول الله صلى الله عليه و سلم قال: (**الشَّهْرُ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ لَيْلَةً، فَلاَ تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْهُ، فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا العِدَّةَ ثَلاَثِينَ**)[2]

وقد ظن قوم أن هذا الحديث بهذا اللفظ قد تفرد به الشافعي عن مالك، فعدوه في غرائبه، لأن أصحاب مالك رووه عنه بهذا الإسناد بلفظ البخاري: (**فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَاقْدُرُوا لَهُ**)، فنظرنا فوجدنا للشافعي مُتابِعًا وهو عبد الله القعنبي، أخرجه البخاري عنه، عن مالك بلفظ الشافعي، فهذه متابعة تامة، وقد دل على أن مالكا رواه عن عبد الله بن دينار باللفظين معا، ووجدنا عبد الله بن دينار قد توبع فيه، عن ابن عمر من وجهين، أحدهما: ما أخرجه مسلم من طريق أبي أسامة عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن عبد

(١) المصادر السابقة، المنهل الروي ١/ ٥٩، المقنع ١/ ١٨٨

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الصيام، باب قول النبي صلى الله عليه و سلم (إذا رأيتم الهلال فصوموا وإذا رأيتموه فأفطروا٢/ ٦٧٤ ح ١٨٠٨، من حديث مالك، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، ومسلم في صحيحه، كتاب الصيام، باب وُجُوبِ صَوْمِ رَمَضَانَ لِرُؤْيَةِ الْهِلاَلِ وَالْفِطْرِ لِرُؤْيَةِ الْهِلاَلِ، ٣/ ١٢٢ ح ٢٥٥٠من حديث مالك عن نافع به، وح ٢٥٥٢ من حديث عُبَيْدُ اللهِ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ، ح ٢٥٥٤ من حديث أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ به، أبو داود في سننه، كتاب الصوم، باب الشَّهْرِ يَكُونُ تِسْعًا وَعِشْرِينَ، عن ابن عمر رضي الله عنهما، ٢/ ٢٦٧ ح ٢٣٢٢، من حديث أَيُّوبُ عَنْ نَافِعٍ به، وابن ماجه في سننه، كتاب الصيام، باب ما جاء في (صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته)، ١/ ٥٢٩ ح١٦٥٤ من حديث الزهري عن سالم عن ابن عمر رضي الله عنهما.

الله بن عمر فذكر الحديث وفي آخره: (**فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَاقْدُرُوا لَهُ**).[١]

والثاني: ما أخرجه ابن خزيمة في صحيحه[٢] من طريق عاصم بن محمد بن زيد، عن أبيه، عن جده ابن عمر بلفظ: (**فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فكملوا ثلاثين**) فهذه متابعة لكنها قاصرة، وله شاهدان:

أحدهما: من حديث أبي هريرة، رواه البخاري[٣] عن آدم، قال آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زِيَادٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَوْ قَالَ: قَالَ أَبُو القَاسِمِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**صُومُوا لِرُؤْيَتِهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَتِهِ، فَإِنْ غُبِّيَ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا عِدَّةَ شَعْبَانَ ثَلاَثِينَ**».[٤]

والثاني: من حديث عمرو بن دينار عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه و سلم: (**صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين**)[٥]

ومثال المتابعة القاصرة: ما رواه ابن خزيمة في صحيحه[٦] من حديث عاصم بن محمد، عن أبيه محمد بن زيد، عن جده عبد الله بن عمر، "فأكملوا ثلاثين".

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الصيام، بَابُ وُجُوبِ صَوْمِ رَمَضَانَ لِرُؤْيَةِ الْهِلَالِ، وَالْفِطْرِ لِرُؤْيَةِ الْهِلَالِ، وَأَنَّهُ إِذَا غُمَّ فِي أَوَّلِهِ أَوْ آخِرِهِ أُكْمِلَتْ عِدَّةُ الشَّهْرِ ثَلَاثِينَ يَوْمًا ٢/ ٧٥٩ ح ٣، من حديث مالك، عن نافع، عن ابن عمر به.

(٢) أخرجه ابن خزيمة في صحيحه، كتاب الصيام، بَابُ الْأَمْرِ بِالتَّقْدِيرِ لِلشَّهْرِ إِذَا غُمَّ عَلَى النَّاسِ ٣/ ٢٠٢ ح١٩٠٧

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصيام، بَابُ وُجُوبِ صَوْمِ رَمَضَانَ لِرُؤْيَةِ الْهِلَالِ، وَالْفِطْرِ لِرُؤْيَةِ الْهِلَالِ، وَأَنَّهُ إِذَا غُمَّ فِي أَوَّلِهِ أَوْ آخِرِهِ أُكْمِلَتْ عِدَّةُ الشَّهْرِ ثَلَاثِينَ يَوْمًا ٣/ ٢٧ ح١٩٠٩.

(٤) نزهة النظر ص١٥، توجيه النظر ١/ ٤٩٣، فتح المغيث ١/ ٢١٠، تدريب الراوي ١/ ٢٤٤

(٥) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الصيام، باب ما جاء لا تقدموا الشهر بصوم، ٣/ ٧٢ ح ٦٨٨، قال أبو عيسى حديث ابن عباس حديث حسن صحيح وقد روي عنه من غير وجه، والنسائي في سننه، كتاب الصيام، باب ذكر الاختلاف على عمرو بن دينار في حديث ابن عباس فيه، ٤/ ١٣٥ ح٢١٢٤

(٦) أخرجه ابن خزيمة في صحيحه، كتاب الصيام، بَابُ الْأَمْرِ بِالتَّقْدِيرِ لِلشَّهْرِ إِذَا غُمَّ عَلَى النَّاسِ ٣/ ٢٠٢ ح ١٩٠٩.

ورواه مسلم في صحيحه قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا أبو أسامة حدثنا عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر. . . الحديث بلفظ "فاقدروا ثلاثين".[1]

فهذه متابعة قاصرة، لأن الموافقة للشافعي وقعت في رواية الحديث عمن فوق شيخه، وهو هنا الصحابي.

أقسام المتابعات باعتبار نوع المتابعة[2]:

تنقسم المتابعات باعتبار نوع المتابعة إلي قسمين:

الأول: متابعة موافقة

وحقيقتها: الاتفاق في المتابعة التامة أو القاصرة علي إسناد الحديث ومتنه فلا يقع فيها اختلاف بين الرواة.

الثاني: متابعة مخالفة.

وحقيقتها: وقوع الاختلاف بين الرواة عن الشيخ الذي ظُن التفرد عنه أو من فوقه في متن الحديث وسنده أو أحدهما، وينتج منها معرفة الشاذ والمحفوظ، والمعروف والمنكر.

وهؤلاء الرواة وقعت بينهم متابعة بروايتهم عن شيخ واحد، لكن هذه المتابعة لم تتفق في نتيجتها، مع اتحادها في المورد.

وكأن هذا النوع هو المراد بالاستدلال في قول أبي زرعة الرازي لما ذكر حديثًا رواه عبد الله بن نافع، عن أبيه، خالف فيه أصحاب أبيه: " وبمثل هذا يستدل على الرجل إذا

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الصيام، بَابُ وُجُوبِ صَوْمِ رَمَضَانَ لِرُؤْيَةِ الْهِلَالِ، وَالْفِطْرِ لِرُؤْيَةِ الْهِلَالِ، وَأَنَّهُ إِذَا غُمَّ فِي أَوَّلِهِ أَوْ آخِرِهِ أُكْمِلَتْ عِدَّةُ الشَّهْرِ ثَلَاثِينَ يَوْمًا ٢/ ٧٥٩ ح ٦، والترمذي في سننه، كتاب الصيام، باب ما جاء لا تقدموا الشهر بصوم، ٣/ ٦٨ ح ٦٨٤ من حديث محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة، قال أبو عيسى: حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح، والعمل على هذا عند أهل العلم، والنسائي في سننه، كتاب الصيام، باب إكمال شعبان ثلاثين إذا كان غيم وذكر اختلاف الناقلين عن أبي هريرة، ٤/ ١٣٣ ح٢١١٧، من حديث شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة.

(٢) المتابعات والشواهد دراسة نظرية تطبيقية على صحيح مسلم، لصالح بن عبد االله بن حمد العصيمي (ص٤٩.

روى مثل هذا وأسنده رجل واحد يعني أن عبد الله بن نافع في رفعه هذا الحديث يستدل على سوء حفظه وضعفه "[1]، يعني يستدل علي وهمه وسوء حفظه.

ويشمل هذا المصطلح معنيين:

الأول: الاستدلال علي ثبوت حديث الراوي بموافقة غيره له.

الثاني: الاستدلال علي عدم ثبوت حديث الراوي بمخالفة غيره له.

وهذا العموم يصوب القول باندراج الرواية المختلفة عن شيخ واحد في معني المتابعة، لكن مع اختلاف بين رواتها، فبينهما عموم وخصوص، فأما العموم ففي القدر المشترك من الرواية عن الشيخ نفسه، وأما الخصوص ففي انفراد كل واحد منهم بوجه في الرواية غير الآخر.

ومن هذا الضرب: ما رواه الإمام أحمد[2] عن أيوب أنّ ابن أبي مليكه قال له: " ألا تعجب،

حدثني القاسم[3] عن عائشة أنها قالت: أهللت بالحج. . وحدثني عروة أنها قالت:

---

(١) أسئلة البرذعي لأبي زرعه الرازي ٢/ ٦٩٣، ٦٩٤.

(٢)أخرجه الامام أحمد في العلل ومعرفة الرجال ٢/ ٣٨٩، وذكره ابن قتيبة في تأويل مختلف الحديث ١/ ٤٧١ وقال: وَنَحْنُ نَقُولُ: إِنَّ لِهَذَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ مَخْرَجًا، إِنْ لَمْ يَكُنْ وَقَعَ فِيهِ غَلَطٌ مِنَ الْقَاسِمِ، أَوْ عُرْوَةَ.

وَذَلِكَ أَنَّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدِمُوا مَكَّةَ، وَقَدْ لَبَّوْا بِالْحَجِّ فَأَمَرَهُمْ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَطُوفُوا وَيَسْعَوْا، ثُمَّ يُحِلُّوا، وَيَجْعَلُوهَا عُمْرَةً، فَحَلَّ الْقَوْمُ وَتَمَتَّعُوا.

وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "لَوْلَا أَنَّ مَعِيَ الْهَدْيَ، لَحللت". وَكَانَ أَبُو ذَرٍّ يَقُولُ: "إِنَّ هَذَا مِنْ فَسْخِ الْحَجِّ، لَهُمْ خَاصَّةً"، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ كَثِيرٌ مِنَ الْفُقَهَاءِ، فَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ عَائِشَةُ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا أَهَلَّتْ، أَوَّلًا بِالْحَجِّ فَقَالَتْ لِلْقَاسِمِ: "إِنِّي أَهْلَلْتُ بِالْحَجِّ"، ثُمَّ فَسَخَتْهُ وَجَعَلَتْهُ عُمْرَةً، وَقَالَتْ لِعُرْوَةَ: "إِنِّي أَهْلَلْتُ بِعُمْرَةٍ"، وَهِيَ صَادِقَةٌ فِي الْأَمْرَيْنِ؛ لِأَنَّ الْحَجَّ الَّذِي أَهَلَّتْ بِهِ، صَارَ عُمْرَةً بِأَمْرِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسلم.

(٣) أخرجه مالك في الموطأ، كتاب الحج، باب دخول الحائض مكة، ١/ ٤١١ ح ٩٢٥، من حديث عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة: انها قالت: قدمت مكة وأنا حائض فلم أطف بالبيت ولا بين الصفا والمروة فشكوت ذلك إلى رسول الله صلى الله عليه و سلم، فقال: (افعلي ما يفعل الحاج غير ان لا تطوفي بالبيت ولا بين الصفا والمروة حتى تطهري)

أهللت بعمرة[1].ألا تعجب؟ "

فالقاسم بن محمد، وعروة بن الزبير تابع أحدهما في الرواية عن عائشة أنها أهلت مع النبي صلي الله عليه وسلم، ثم اختلفا فيما أهلت به.

ومنه ما أخرجه الحميدي قال: ثنا سفيان قال: سمعت الزهري وحفظته منه، عن سعيد بن المسيب، أنه أخبره عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه و سلم: **(إِذَا كَانَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ كَانَ عَلَى كُلِّ بَابٍ مِنْ أَبْوَابِ الْمَسْجِدِ مَلاَئِكَةٌ يَكْتُبُونَ النَّاسَ عَلى مَنازِلهم الأَوَّلَ فَالأَوَّلَ فَإِذا خَرجَ الإِمَامُ طُوِيَتْ الصُّحُفُ واسْتَمعُوا الخُطْبَةَ فَالمُهجِّر إِلي الجُمعَةِ كَالمُهْدي بَدَنَة ثُمَّ الْذِي يَلِيه كَالمُهْدي بَقَرة، ثُمَّ الْذِي يَلِيه كَالمُهْدي كَبْشًا حَتَّى ذَكر الدَّجَاجَةَ والْبَيْضَة)**.[2]

قال أبو بكر: فقيل لسفيان إنهم يقولون في هذا الحديث عن الأغر عن أبي هريرة، قال سفيان: ما سمعت الزهري ذكر الأغر قط ما سمعته إلا عن سعيد أنه أخبره عن أبي هريرة.[3]

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الحج، باب بيان وجوه الإحرام وأنه يجوز إفراد الحج والتمتع والقران، وجواز إدخال الحج على العمرة، ومتى يحل القارن من نسكه؟ ٢/ ٨٧٠ ح ١١٣ من حديث الزهري، عن عروة، عن عائشة رضي الله عنها قالت: خرجنا مع النبي صلى الله عليه و سلم عام حجة الوداع فأهللت بعمرة، ولم أكن سقت الهدي، فقال النبي صلى الله عليه و سلم: (مَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْىٌ فَلْيُهْلِلْ بِالْحَجِّ مَعَ عُمْرَتِهِ ثُمَّ لاَ يَحِلَّ حَتَّى يَحِلَّ مِنْهُمَا جَمِيعًا ». قَالَتْ: فَحِضْتُ فَلَمَّا دَخَلَتْ لَيْلَةُ عَرَفَةَ، قُلْتُ يَا رَسُولَ اللهِ: إِنِّى كُنْتُ أَهْلَلْتُ بِعُمْرَةٍ، فَكَيْفَ أَصْنَعُ بحجتي؟ قَالَ: « انْقُضِى رَأْسَكِ، وَامْتَشِطِى، وَأَمْسِكِى عَنِ الْعُمْرَةِ وأهلي بِالْحَجِّ. . .) الحديث.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الجمعة، باب فضل التهجير يوم الجمعة ٣/ ٨ ح ٢٠٢٣، من حديث يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، أخبرني أَبُو عَبْدِ اللهِ الأَغَرُّ، عن أبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، والنسائي في سننه، كتاب الجمعة، باب التبكير إلى الجمعة ٣/ ٩٨، ح ١٣٨٦، من حديث الزهري عن سعيد عن أبي هريرة يبلغ به النبي صلى الله عليه و سلم، والحميدي في مسنده ٢/ ٤١٧ح ٩٣٤، من حديث الزهري عن سعيد عن أبي هريرة به، وأحمد في مسنده ٢/ ٥١٢ ح ١٠٦٥٤،

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الجمعة، بَابُ فَضْلِ التَّهْجِيرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، ٢/ ٥٨٧، ح٨٥٠، من حديث يَعْقُوبُ يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، والنسائي في =

وهذا الخبر ظاهر في اجتماع سفيان وغيره في رواية الحديث عن الزهري، ثم الاختلاف عليه في شيخه.

ومثله أيضًا حديث روى جعفرُ بنُ برقان فِي رِوايةِ بعضِ أصحابِهِ عنهُ، عنِ الزُّهرِيِّ، عن سالِمٍ، عن أبِيهِ، عنِ النّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، قال: (**من جلس على مائِدةٍ يشربُ عليها الخمر**)(١).

قال أبو حاتم الرازي: فطلبت أثر هذا الحديث من ثقات أصحاب جعفر، فوجدت بعضهم يرويه عن جعفر، عمن حدثه، عنِ الزهري، وكان هشام بن عمار قديما يقول: حديثه أصح منه بآخره، وذلك أنه كان يلقن فما لقن تلقن، وقديما كان يقرأ من كتابه. (٢)

وقد وجدت هذا النوع من المتابعة في كلام أبي عبد الله البخاري في " صحيحه " فإنه استعمل فعل المتابعة في هذا المعني، فمن ذلك ما أخرجه من حديث عبد الله بن المبارك

سننه، كتاب الجمعة، بَابُ التَّبْكِيرِ إِلَى الْجُمُعَةِ، ٣/ ٩٨ ح ١٣٨٦، من حديث الزهري، عن سعيد، عن أبي هريرة رضي الله عنه، وابن ماجة في سننه، كتاب الصلاة، بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّهْجِيرِ إِلَى الْجُمُعَةِ ١/ ٣٤٧ ح ١٠٩٢، من حديث الزهري عن سعيد به، الحميدي في مسنده ٢/ ٤١٧، ح ٩٦٣.

(١) لم أقف علي هذا اللفظ إلا في كتاب العلل، وانما هو بلفظ: (نَهَى رَسُولُ اللهِ -صلى الله عليه وسلم- عَنْ مَطْعَمَيْنِ عَنِ الْجُلُوسِ عَلَى مَائِدَةٍ يُشْرَبُ عَلَيْهَا الْخَمْرُ وَأَنْ يَأْكُلَ الرَّجُلُ وَهُوَ مُنْبَطِحٌ عَلَى بَطْنِهِ) وهذا الحديث أخرجه: أبو داود في سننه، كتاب الأطعمة، باب مَا جَاءَ فِى الْجُلُوسِ عَلَى مَائِدَةٍ عَلَيْهَا بَعْضُ مَا يُكْرَهُ، ٣/ ٤١٠، ح٣٧٧٦، من حديث جَعْفَرِ بْنِ بُرْقَانَ عَنِ الزهري عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ، وقَالَ أَبُو دَاوُدَ: هَذَا الْحَدِيثُ لَمْ يَسْمَعْهُ جَعْفَرٌ، مِنَ الزُّهْرِيِّ، وَهُوَ مُنْكَرٌ، والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب النكاح، بَابُ الرَّجُلِ يُدْعَى إِلَى الْوَلِيمَةِ وَفِيهَا الْمَعْصِيَةُ نَهَاهُمْ فَإِنْ نَحَّوْا ذَلِكَ عَنْهُ وَإِلَّا لَمْ يُجِبْ ٧/ ٤٣٤ ح١٤٥٥٠، من حديث جَعْفَرُ بْنُ بُرْقَانَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ به، والحاكم في المستدرك ٤/ ١٤٣ ح٧١٧١ من حديث جعفر بن برقان، عن الزهري به.

(٢) العلل لابن أبي حاتم / أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ) ط. مطابع الحميضي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد و د/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي، ٢/ ٣٣

قال: أخبرنا الأوزاعي، عن يحيى، عن أبي سلمه، عن جعفر بن عمرو بن أمية، عن أبيه، قال: (رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمْسَحُ عَلَى عِمَامَتِهِ وَخُفَّيْهِ)[1]

ثم قال: " وَتَابَعَهُ مَعْمَرٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سلمه، عَنْ عَمْرٍو قَالَ: (رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ...) الحديث.

ويظهر من الروايتين أن ابن المبارك، ومعمرًا اتفقا في الرواية عن يحيي بن أبي كثير، واختلفا في تعيين شيخ شيخهما، فهو في رواية الأول: جعفر بن أمية الضمري، وفي رواية الثاني: عمرو بن أمية.

ومن ذلك أيضًا ما رواه من حديث ابن أبي ذئب قال: حدثنا سعيد المقبري، عن أبيه، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (**لَا يَحِلُّ لِامْرَأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُسَافِرَ مَسِيرَةَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ لَيْسَ مَعَهَا حُرْمَةٌ**)

ثم قال: تَابَعَهُ يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ وَسُهَيْلٌ وَمَالِكٌ عَنْ الْمَقْبُرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ)[2].

فالرواة الأربعة: ابن أبي ذئب، ويحيي بن أبي كثير، وسهيل، ومالك، كلهم رووا الحديث عن المقبُري، واختلفوا عليه أهو مما حدّث به عن أبي هريرة، أو رواه عن أبي هريرة مباشرة.

ومن ذلك ما رواه من حديث مالك، عن سعيد بن أبي سعيد الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (**إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ فِرَاشَهُ فَلْيَنْفُضْهُ بِصَنِفَةِ[3] ثَوْبِهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، وَلْيَقُلْ بِاسْمِكَ رَبِّ وَضَعْتُ جَنْبِي، وَبِكَ أَرْفَعُهُ، إِنْ أَمْسَكْتَ**

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الوضوء، باب المسح علي الخفين ١/ ٢١٢ ح ٢٠٥

(٢) أخرجه البخاري، كتاب أبواب تقصير الصلاة، باب في كم تقصر الصلاة، ١/ ٣٦٩ ح ١٠٣٨، ومسلم في صحيحه، كتاب الحج، باب سَفَرِ الْمَرْأَةِ مَعَ مَحْرَمٍ إِلَى حَجٍّ وَغَيْرِهِ. ٤/ ١٠٣ ح٣٣٣١، من حديث ابْنِ أَبِي ذِئْبٍ، عن سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وابن ماجه في سننه، كتاب الحج، باب المرأة تحج بغير ولي ٢/ ٩٦٨ ح٢٨٩٩، من حديث ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبي هريرة.

(٣) قال ابن الأثير: صَنِفة الإزارِ - بكسر النون -: طَرَفه مَّما يَلِي طُرَّته، (النهاية في غريب الحديث ٣/ ١١٤، غريب الحديث لابن الجوزي ١/ ٦٠٦، لسان العرب٩/ ١٩٨)

نَفْسِي فَاغْفِرْ لَهَا، وَإِنْ أَرْسَلْتَهَا فاحفظها بِمَا تَحْفَظُ بِهِ عِبَادَكَ الصَّالِحِينَ)[1].

ثم قال: تَابَعَهُ يَحْيَى وَبِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّل، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَزَادَ زُهَيْرٌ، وَأَبُو ضَمْرَةَ، وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكَرِيَّاءَ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَرَوَاهُ ابْنُ عَجْلَانَ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

فأطلق البخاري فعل المتابعة مع أن الرواة عن المقبُري، اختلفوا عليه أهو مما حدّث به عن أبيه، عن أبي هريرة، أو رواه عن أبي هريرة مباشرة.

فهذه المتابعات بينها اتفاق واختلاف، فأما الاتفاق ففي القدر المشترك من الرواية عن الشيخ نفسه، وأما الاختلاف ففي انفراد كل واحد منهم بوجه في الرواية غير الآخر، بالوصل والإرسال، أو الرفع والوقف.

أقسام الشواهد:

تنقسم الشواهد إلي قسمين:

القسم الأول: الشواهد اللفظية المعنوية: وهي التي تتفق مع الحديث المراد شاهده في اللفظ والمعني، وإن اختلف راوي الحديث من الصحابة.

القسم الثاني: الشواهد المعنوية فقط: وهي الأحاديث المتفقة مع الحديث المراد طلب شاهده في المعني، فهي تفترق في شئ، وتختلف في شيئين، فهما يتفقان في معني الحديث، ويختلفان في لفظ الحديث وراويه من الصحابة.

قال ابن الحنبلي: اعلم أن الشاهد حديث يساوي آخر أو يشبهه في المعنى فقط

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التوحيد، باب السؤال بأسماء الله تعالي ٦/ ٢٦٩١ ح ٦٩٥٨ بلفظه، من حديث مالك، عن سعيد بن أبي سعيد، عن أبي هريرة، وكتاب الدعوات، بَابُ التَّعَوُّذِ وَالقِرَاءَةِ عِنْدَ المَنَامِ، ٨/ ٧٠ ح٦٣٢٠، من حديث عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ، عن سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ المَقْبُرِيُّ، عَنْ أَبِيهِ به، وأبو داود في سننه، كتاب الأدب، باب مَا يُقَالُ عِنْدَ النَّوْمِ، ٤/ ٤٧٢ ح٥٠٥٢ من حديث عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ، عن سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ به، الترمذي في سننه، كتاب الدعوات، باب ٢٠ منه، ٥/ ٤٧٢ ح٣٤٠١، من حديث سفيان عن ابن عجلان عن سعيد المقبري عن أبي هريرة به، وقال: وفي الباب عن جابر و عائشة قال حديث أبي هريرة حديث حسن.

والصحابي غير واحد وإيراده يسمى استشهادا.[١]

ولا شك أن الشواهد اللفظية المعنوية أوثق في الشهادة لمتن ما، من الشواهد الموافقة في المعني فقط، لأن الاشتراك متحقق في المعني إذا وجدت المشاركة في اللفظ، أما الشاهد المعنوي فقط فيدل علي إثبات معني الحديث دون مفرداته، قال ابن حجر: " فإن الطرق إذا كثرت وتباينت مخارجها دل ذلك على أن لها أصلا "[٢]

فالأصل في كلام الحافظ هو المحصل في الشواهد المعنوية.

وعليه فالفرق بين المتابعات والشواهد ظاهر، فالمتابعة تختص بالطرق التي يكون اجتماعها في الصحابي الواحد من غير نظر لاتفاق اللفظ أو اختلافه ما دام المعنى متفق؛ وأما الشاهد يختص فيما روي عن صحابي آخر غير صحابي الحديث الأول، سواء وافق لفظه أو معناه.

شروط الاعتبار والمتابعات والشواهد:

لما كان المقصود من المتابعات والشواهد التقوية، فإن المحدثين وضعوا لها شروطا تنبني عليها:

١. شرط الاعتبار: أن تكون العواضد المطلوبة تتبعها في حديث ما ملتمسة في دائرة الرواية أسانيدها ومتونها، دون التفات إلى غيرها، فالعمدة في هذا الباب تعدد الطرق، واختلاف المخارج، وفي هذا المعنى يقول د. مرتضي الزين أحمد: قال الحافظ ابن حجر: " إن كثرة الطرق إذا اختلفت المخارج تزيد المتن قوة"، ولا يكفي تعدد الطرق وحدها، بل لا بد من النظر في مرتبة المتابَع؛ والمتابِع، ولا يصح تتبع العواضد خارج هذه الدائرة، فلا يقوى الحديث ولا يرتقي بالمنامات والرؤى، والذوق، والقياس، ومطابقة الواقع، أو عن طريق الكشف الصوفي، أو باستدلال المجتهد به؛ ولو ما فوقها كالقرآن والإجماع؛ لأن هذه العواضد ليست من طرق النقل الخاص عن النبي ﷺ ذلك يصحح الحديث ويقويه للزم من اعتماد هذا المنهج تصحيح الأحاديث الضعيفة التي في

(١) قفو الأثر ص ٦٤.

(٢) فتح الباري ١٣/ ٢٤٢.

أسانيدها الضعفاء والمتروكين والكذابين.[١]

لكن قد تفيد بعض تلك المذكورات في تعضيد الحديث من جهة فقهه ودرايته، كما تقرر عند الفقهاء والأصوليين؛ مع القطع بأن ذلك لا يجدي شيئا في قبوله نقلاً؛ فرب حديث ضعيف انعقد الإجماع على معناه وجرى العمل عليه وفق مقتضاه، غير أن ذلك لا يقوي ثبوته عن النبي يفيد ثبوت النقل عنه.

٢ – وأما شروط المتابعات والشواهد فيمكن أن نقسمها قسمين:

أ- شروط مشتركة متفق عليها: وهي ثلاثة شروط على الإجمال كما نص عليها الإمام الترمذي في كتابه العلل قال: "وما ذكرنا في هذا الكتاب "حديث حسن"، فإنما أردنا به حسن إسناده عندنا. ويروى من غير وجه كل حديث يروى لا يكون في إسناده متهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذا[٢] نحو ذلك".

وعلق ابن رجب علي كلام الترمذي فقال: " وقد تقدم أن الرواة منهم من يتهم بالكذب، ومنهم من يغلب على حديثه الوهم والغلط، ومنهم الثقة الذي يقل غلطه، ومنهم الثقة الذي يكثر غلطه. فعلى ما ذكره الترمذي: كلما كان في إسناده متهم فليس بحسن، وما عداه فهو حسن، بشرط أن لايكون شاذا، والظاهر أنه أراد بالشاذ ما قاله الشافعي، وهو: أن يروي الثقات خلافه عن النبي ﷺ وبشرط أن يروى نحوه من غير وجه، يعني أن يروي معنى ذلك الحديث من وجوه أخر عن النبي بغير ذلك الإسناد".

وعليه فشروطها ثلاثة: ألا يكون الضعف شديدا: أي أن يكون راوي المتابعة ثقة أو ضعيفا يصلح حديثه للإخبار، وكونه ثقة مما لا خلاف فيه أن يورد، أما الضعيف فإنما يورد حديثه لحصول القوة بمجموع رواية الضعفاء إذا تابع بعضهم بعضا، فيخرج الحديث الموضوع والضعيف جدا.

ب – ألا يكون الحديث شاذا، فإطلاق الشذوذ عليه ينافي وجود المتابعة أو نفعها له، ويؤكد الخطأ فأخرج مخالفة المقبول لمن هو أرجح منه، ومخالفة الضعيف للمقبول من باب أولى.

---

(١) مناهج المحدثين في تقوية الأحاديث الحسنة والضعيفة، للدكتور المرتضي الزين أحمد (ص ١

(٢) شرح علل الترمذي، لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب (٢/ ٥

ج – أن يروى من غير وجه، وهذه إشارة إلى المتابعات والشواهد[١].

ولا بد عند إرادة تقوية الحديث أن يكون بغير الإسناد الأول، أي أن لا يكون فيه كذابا ولا شديد الضعف، وظاهر كلام الترمذي، أنه لا يشترط رفعه لقوله" ويروى من غير وجه" فيحتمل عن النبي صلي الله عليه وسلم ويحتمل عن غير النبي صلي الله عليه وسلم، فيدخل فيه حتي الموقوف وهذه الشروط لابد أن تتوافر في المتابَع وكذلك المتابع والشاهد.

وقال السيوطي: (وأما الضعيف لفسق الراوي، أو كذبه، فلا يؤثر فيه موافقة غيره، له إذا كان الآخر مثله، لقوة الضعف، وتقاعد هذا الجابر، نعم يرتقي بمجموع طرقه عن كونه منكرا، أو لا أصل له، صرح به شيخ الإسلام قال: بل ربما كثرت الطرق حتى أوصلته إلى درجة المستور السيء الحفظ بحيث إذا وجد له طريق آخر فيه ضعف قريب محتمل ارتقى بمجموع ذلك إلى درجة الحسن).[٢]

وقد أنكر تقوية الحديث الضعيف بالضعيف ابن حزم، وخالف الجمهور في ذلك، ولكن تعقبه العلماء، ومن أحسن من رد هذه الدعوى الزركشي فقال: (وشذ ابن حزم عن الجمهور فقال: ولو بلغت طرق الضعيف ألفا لا يقوى ولا يزيد انضمام الضعيف إلى الضعيف إلا ضعفا، وهذا مردود لأن الهيئة الاجتماعية لها أثر، ألا ترى أن خبر المتواتر يفيد القطع مع أنا لو نظرنا إلى آحاده لم يفد ذلك، فإذا كان ما لا يفيد القطع بانفراده يفيده عند الانضمام فأولى أن يفيد الانضمام الانتقال من درجة الضعف إلى درجة القوة).[٣]

شروط خاصة بالمتابعات وهي نوعان: شرط في الإسناد وينظر فيه من جهتين:

---

(١) شرح علل الترمذي لابن رجب / الإمام العالم الحافظ النّقّاد زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن أحمد البغدادي المعروف (بابن رجب الحنبلي)١/ ٢٣٤، ط. مكتبة المنار – الزرقاء – الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م، تحقيق: د. نور الدين عتر، مع مقدمة تحقيق د. همام عبد الرحيم سعيد، ٢/ ٦٠٦.

(٢) تدريب الراوي ١/ ١٧٧

(٣) النكت على مقدمة ابن الصلاح، لبدر الدين أبي عبد االله محمد بن جمال الدين الزركشي (١/ ٣٢٢.)

الأول: جهة الصحابي: فلا بد من اتحاد الصحابي.

الثاني: جهة المتابع: وهذا فيه خلاف بين العلماء في هذا الشرط على قولين:

الأول: أنه لا يقبل إذا كان دونه فلا يتقوى به، قال ابن حجر: (الثاني: لا يخلو المتابع إما أن يكون دونه أو مثله أو فوقه، فإن كان دونه فإنه لا يرقيه عن درجته).[١]

وقال أيضا: (ومتى توبع السيء الحفظ بمعتبر كأن يكون فوقه أو مثله، لا دونه، وكذا المختلط الذي لم يتميز والمستور، والإسناد المرسل وكذا المدَّلس إذا لم يعرف المحذوف منه، صار حديثهم حسنًا، لا لذاته بل وصفه بذلك باعتبار المجموع من المتابِع والمتابَع لأن مع كل واحد منهم احتمال كون روايته صوابًا، أو غير صواب على حدٍ سواء، فإذا جاءت من المعتبرين رواية موافقة لأحدهم؛ رجح أحد الجانبين من الاحتمالين).[٢]

الثاني: تقبل هذه المتابعة ويتقوى الخبر حتى ولو كانت من أدنى، وهو قول الحافظ العلائي وغيره.

قال العلائي: (وثانيهما: أن المسند قد يكون في درجة الحسن، وبانضمام المرسل إليه يقوى كل منهما بالآخر ويرتقي الحديث بهما إلى درجة الصحة، وهذا أمر جليل أيضا ولا ينكره إلا من لا مذاق له في هذا الشأن).[٣]

والحاصل: أن الحديث الضعيف لا يمكن أن يتقوى بما هو أضعف إلا إذا كان مثله، أو أعلى منه، لكن إذا كان الحديث ثابتا- صحيحا أو حسنا- ثم أتى من طرق أخرى ضعيفة ضعفا يسيرا، فإنه يزداد قوة هذه الطرق الضعيفة.

وما أحسن كلام الحافظ ابن سيد الناس فيما ضبط به هذا الباب، حيث قال كما نقله عنه الزركشي في النكت قال: (الحق في هذه المسألة أن يقال: إما أن يكون الراوي المتَابع مساويا للأول في ضعفه أو منحطا عنه أو أعلى منه، فأما مع الانحطاط فلا تفيد المتابعة شيئا، وأما مع المساواة فقد تقوى، ولكنها قوة لا تخرجه عن الضعف، بل

---

(١) النكت لابن حجر (١/ ٤٢٠. .

(٢)نزهة النظر ص١٠٥.

(٣) جامع التحصيل في أحكام المراسيل، لصلاح الدين أبو سعيد خليل بن عبد الله العلائي ص٤١

يتفاوت فيكون الضعيف الفرد أضعف رتبة من الضعيف المتابَع، ولاَ يتوجه الاحتجاج بواحد منهما، وإنما يظهر أثر ذلك في الترجيح، وأما إن كان المتابع أقوى من الراوي الأول، إن أفادت متابعته ما دفع شبهة الضعيف عن طريق الأول، فلا مانع من القول بأنه يصير حسنا).

قال الزركشي معلقا علي كلام ابن سيد الناس: " وهو تفصيل حسن ولا يخفى أن هذا كله فيما إذا كان الحديث في الأحكام فإن كان من الفضائل فالمتابعة فيه تقوم على كل تقدير لأنه عند انفراده مفيد "[١]

شرط في المتن: وضابط هذا الشرط:

أن يكون الحديث المروي عن الصحابي نفسه، هو عين الحديث الذي طلبت له المتابعة، ولا يضر التغير اليسير؛ أما إذا كان في معناه بحيث يبعد عن اللفظ المراد، فقد يعل أحدهما الآخر إذ مخرج الحديث صحابي واحد، وتغيير اللفظ عنه لا يحتمل إلا من رواة ثقات أثبات[٢].

والشروط الخاصة بالشواهد نوعان:

شرط للإسناد: وهو اختلاف الصحابي، بأن يكون الحديث المطلوب شاهده مع غيره من رواية صحابيين اثنين، روى أحدهما حديثا، وروى الثاني الحديث الآخر.

وشرط للمتن: وهو أن تكون الأحاديث دائرة في فلك واحد، إما باتفاق اللفظ والمعنى جميعا، أو باتفاق المعنى فقط؛ فإذا خرجت الأحاديث عن الباب الذي يطلب لحديث منه شاهد ما فقد افترقت؛ فلا بد من اعتبار اللفظ والمعنى معا أو أحدهما ولا شك أن الاشتراك فيهما معا أقوى من الموافقة لواحد منهما فقط.[٣]

والخلاصة: أنه لا بد في الشواهد والمتابعات المطلوبة للتقوية أن تكون صالحة للاعتبار، ذلك لأن حصر الشروط والقواعد والقرائن التي يعتني بها أئمة الحديث أثناء تقويتهم للأحاديث، يتطلب استقراء تاما لمؤلفاتهم ومعرفة منهجهم، وليس هناك كتابا

---

(١) النكت للزركشي ١/ ٣٢٢.

(٢) المتابعات والشواهد، لصالح بن عبد الله بن حمد ص٦

(٣) المصدر نفسه.

مستقلا في فن المصطلح يتحدث عن تلك الأمور، وإنما هي إشارات متفرقة في كتبهم، والبعض الآخر يستخلص من تطبيقاتهم، إذ الشأن كل الشأن في تقوية الأحاديث بالمتابعات والشواهد هو من الجهة التطبيقية.

المبحث الرابع
فوائد معرفة الاعتبار والمتابعات والشواهد

إن جمع طرق الحديث وعرض الروايات بعضها علي بعض له أهمية كبيرة في الوصول للحكم الصحيح علي الحديث، كذلك يساعدنا جمع الطرق علي معرفة ما إذا كان بالحديث علة خفية أم لا.

وقد أشار إلي ذلك علماء الحديث حيث يقول علي بن المديني رحمه الله: «الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه»(١).

ويقول الخطيب البغدادي: «والسبيل إلى معرفة علة الحديث أن يجمع بين طرقه، وينظر في اختلاف رواته، ويعتبر بمكانهم من الحفظ ومنزلتهم في الإتقان والضبط»(٢)

ومن أثر المتابعات والشواهد في الحكم على الأحاديث باختصار ما يلي:

تقوية الحديث الحسن لذاته بالحديث الصحيح.

تقوية الحديث الحسن لذاته بمثله.

تقوية الحديث الضعيف ضعفا يسيرا بمثله، أو أعلى منه.

أولاً: فوائد معرفة الاعتبار:

وهي فوائد مشتركة بين المتابعات والشواهد، لأن الاعتبار هو هيئة التوصل إليهما كما تقدم.

وهي تسع فوائد:

١- التعرف علي حال الحديث، هل هو من قسم المقبول أم لا؟ كما قال بدر الدين بن جماعة "وهي أمور يتعرفون بها حال الحديث.(٣)

٢- تقوية الحديث، فإذا كان الحديث ضعيفاً وروي من طرق متعددة ينجبر هذا

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي ٢/ ٢١٢، علوم الحديث ص٨٢، و شرح التبصرة ١/ ٢٢٧ و تدريب الراوي ١/ ٢٥٣ و توجيه النظر ص٢٦٥

(٢) الجامع لأخلاق الراوي ٢/ ٢٩٥، مقدمة ابن الصلاح ص ٥٢، شرح علل الترمذي لابن رجب ص ٣٧.

(٣) -المنهل الروي ص٥٩، تدريب الراوي ١/ ٢٤١.

الضعف بكثرة متابعاته كما هو مشهور عند جمهور المحدثين.[١]

قال الصنعاني: والقريب المختلف في قبوله فهو مما ينجبر بالمتابعات والشواهد حتى يصير بهما صحيحا لغيره، وقد عرفنا من طريق مشيخة الحديث أن الضعف القريب إذا انجبر بكثرة المتابعات، ارتقى من الضعف إلى القوة حتى يصير صحيحا لغيره، وقال النووي وهذا-أي انجبار الضعيف بكثرة المتابعات-مشهور عنهم.[٢]

٣ - الوقوف علي أصل الحديث، بحيث يُعلم أن للحديث أصلاً يرجع إليه كما ذكر ذلك ابن حبان[٣] وابن جماعة[٤] والسيوطي[٥].

قال السيوطي: فأي ذلك وجد علم به أن له أصلا يرجع إليه، وإن لم يوجد شيء من ذلك فلا أصل له، كالحديث الذي رواه الترمذي عن طريق حماد بن سلمه، عن أيوب، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة أراه رفعه: (**أَحْبِبْ حَبِيبك هَوْنًا ما... الحديث**)[٦] قال الترمذي: غريب لا نعرفه بهذا الإسناد إلا من هذا الوجه أي من وجه يثبت، وإلا فقد رواه الحسن بن دينار عن ابن سيرين والحسن متروك الحديث لا يصلح للمتابعات.[٧]

٤ - أنّ الحكم بالتفرد لا يكون إلا بعد الاعتبار، فينظر هل تفرد به راويه أم لا؟

قال الجزائري: ولا يسوغ الحكم بالتفرد إلا بعد الاعتبار، والاعتبار هو تتبع الطرق من الجوامع والمسانيد والأجزاء لذلك الحديث الذي يظن أنه فرد، ليعلم هل لراويه متابع أو هل له شاهد أم لا.[٨]

٥ - تكثير طرق الحديث وجمعها في موضع واحد، ليفسر بعضها بعضًا، فبجمع الطرق تعرف المخالفة والموافقة، وتعرف علل الأحاديث، إن كان في الإسناد رجل

---

(١) فتح المغيث ١/ ٢٠٨، توضيح الأفكار ١/ ١٣٢.
(٢) توضيح الأفكار ١/ ٣٢٥.
(٣) توجيه النظر ١/ ٤٩١.
(٤) المنهل الروي ص ٦٠.
(٥) تدريب الراوي ١/ ٢٤٣.
(٦) تقدم تخريجه ص ١٣ .
(٧) تدريب الراوي ١/ ٢٤٣.
(٨) توجيه النظر ١/ ٤٩١.

أدخل فيه، أو إن كان فيه اختلاف في رفعه و وقفه، أو إن كان فيه تعارض في وصله و إرساله، أو كان في الحديث زيادة في متنه تفرد أحد الرواة ولم يتابع عليها.

قال ابن حجر -رحمه الله- في النكت: (وإذا تقرر هذا فالسبيل إلى معرفة سلامة الحديث من العلة كما نقله المصنف عن الخطيب أن يجمع طرقه، فإن اتفقت رواته واستووا ظهرت سلامته)[١]

٦ - الرد علي من ادعي أن من شرط الصحة كالبخاري ومسلم أخرجوا لجماعة من الضعفاء ليسوا علي شرط كتابيهما، فيعتذر لهما بأنهما أخرج ذلك في المتابعات والشواهد.[٢]

قال السخاوي: (وكما أنه لا انحصار للمتابعات في الثقة كذلك الشواهد، ولذا قال ابن الصلاح: واعلم أنه قد يدخل في باب المتابعة والاستشهاد رواية من لا يحتج بحديثه وحده، بل يكون معدودا في الضعفاء، وفي كتابي البخاري ومسلم جماعة من الضعفاء، ذكرهم في المتابعات والشواهد وليس كل ضعيف يصلح لذلك، ولهذا يقول الدارقطني وغيره فلان يعتبر به، وفلان لايعتبر به)[٣].

٧ - أنها من أسباب رواية الحديث الضعيف، ولأجل هذا يتساهلون في رواية الأحاديث الضعيفة، قال الإمام النووي في شرح مسلم: (قد ذكر مسلم رحمه الله في هذا الباب: أن الشعبي روى عن الحارث الأعور، وشهد أنه كاذب، وعن غيره حدثني فلان وكان متهما، وعن غيره الرواية عن المغفلين والضعفاء والمتروكين، فقد يقال: لم حدث هؤلاء الأئمة عن هؤلاء مع علمهم بأنهم لا يحتج بهم؟ ويجاب عنه بأجوبة:

أحدها: أنهم رووها ليعرفوها وليبنوا ضعفها، لئلا يلتبس في وقت عليهم، أو على غيرهم، أو يتشككوا في صحتها.

الثاني: أن الضعيف يكتب حديثه ليعتبر، أو يستشهد ولا يحتج به على انفراده.

الثالث: رواية الراوي الضعيف يكون فيها الصحيح والباطل، فيكتبونها ثم يميز أهل

---

(١) النكت لابن حجر على مقدمة ابن الصلاح ص٢٩٥

(٢) قفو الأثر في صفوة علوم الأثر ١/ ٦٥.

(٣) فتح المغيث ١/ ٢٠٩

الحديث والإتقان بعض ذلك من بعض، وذلك سهل عليهم معروف عندهم، وبهذا أحتج سفيان رحمه الله حين نهى عن الراوية عن الكلبي، فقيل له: أنت تروي عنه؟ فقال: (أنا أعلم صدقة من كذبه).

الرابع أنهم قد يروون عنهم أحاديث الترغيب والترهيب وفضائل الأعمال والقصص، وأحاديث الزهد، ومكارم الأخلاق، ونحو ذلك مما لا يتعلق بالحلال والحرام وسائر الأحكام، وهذا الضرب من الحديث يجوز عند أهل الحديث وغيرهم التساهل فيه، ورواية ما سوى الموضوع منه والعمل به لأن أصول ذلك صحيحة مقررة في الشرع معروفة عند أهله وعلى كل حال فإن الأئمة لا يروون عن الضعفاء شيئاً يحتجون به على انفراده في الأحكام فإن هذا شيء لا يفعله إمام من أئمة المحدثين ولا محقق من غيرهم من العلماء وأما فعل كثيرين من الفقهاء أو أكثرهم ذلك واعتمادهم عليه فليس بصواب بل قبيح جداً وذلك لأنه إن كان يعرف ضعفه لم يحل له أن يحتج به فإنهم متفقون على أنه لا يحتج بالضعيف في الأحكام وإن كان لا يعرف ضعفه لم يحل له أن يهجم على الاحتجاج به من غير بحث عليه بالتفتيش عنه إن كان عارفا أو بسؤال أهل العلم به)[1].

٨ – معرفة علل الحديث، فجمع الطرق يُنتج الوقوف علي اختلاف الرواة.

قال علي بن المديني: " الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه ".[2]

ثانياً: فوائد المتابعات:

وتختص المتابعات بثلاث فوائد:

١ – ليعلم أن الضعيف لم ينفرد به عن ذلك الشيخ.[3]

٢ – الوقوف علي ما يُعين علي تمييز رواية المختلط، فبتتبع الطرق ربما وجدنا راويًا حمل عن ذلك الشيخ المختلط قديمًا قبل اختلاطه.

٣ – الوقوف علي ما يساعد علي تمييز رواية المدلسين، بأن نجد راوايًا روي عن

(١) شرح النووي علي مسلم ١/ ١٢٥، توجيه النظر ٢/ ٦٦٧، قواعد التحديث ١/ ٧١.

(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٢/ ٢١٢

(٣) النكت للزركشي ٢/ ١٧١.

هذا المدلس، عرفنا أنه لا يحمل عنه ما دلسه، كرواية شعبة بن الحجاج عن قتادة بن دعامة، أو تقف في شيء من التصريح بسماع المدلس.

فوائد الشواهد:

وتختص الشواهد بثلاث فوائد أيضًا:

١ - معرفة المتواتر، فكثرة طرق الحديث ربما بلغت به حد التواتر.

٢- معرفة الآحاد بحيث لو وجد له شواهد فيخرج بذلك عن حد الغرابة، أو لا يوجد له شاهد فيبقي آحادا.

٣ - معرفة الأفراد من الأحاديث، فإذا بحثنا عن الشواهد ولم نجد علمنا بذلك أنه انفرد بروايته هذا الصحابي.[١]

(١) المتابعات والشواهد، لصالح بن عبد الله بن حمد ص ٦٧.

المبحث الخامس
مظان المتابعات والشواهد :

هناك مظان عامة، ومظان خاصة:

أما المظان العامة فهي:

كتب السنة المسندة أي التي تروي الحديث بأسانيدها، ويندرج في هذا كتب الصحاح[١]: " مثل صحيح البخاري، وصحيح مسلم، وصحيح ابن خزيمة، وصحيح ابن حبان، ومستدرك الحاكم، ويتبعها المستخرجات[٢] عليها الموصوفة بالصحة، مثل صحيح أبي عوانة، وصحيح الإسماعيلي).

وكتب السنن[٣]: (مثل سنن أبي داود، وسنن الترمذي، وسنن النسائي الصغرى المسماة بالمجتبي، والسنن الكبرى للنسائي أيضًا، وسنن ابن ماجه، وسنن الدرامي، وسنن الدار قطني، وسنن البيهقي الصغرى والكبرى وسنن سعيد بن منصور).

وكتب المصنفات[٤] مثل: (مصنف عبد الرزاق، ومصنف ابن أبي شيبة)

---

(١) هي: كتب التزم أهلها فيها الصحة (الرسالة المستطرفة ص ٢١)

(٢) مَوْضُوعُهَا: أنْ يأتيَ المصنِّفُ إلى كتابِ البخاريِّ، أو مسلمٍ فيخَرِّجَ أحاديثَهُ بأسانيدَ لنفسِهِ من غيرِ طريقِ البخاريِّ، أو مسلمٍ، فيجتمعُ إسنادُ المصنِّفِ مع إسنادِ البخاريِّ، أو مسلمٍ في شيخِهِ، أو مَنْ فوقَهُ، كالمستخرَجِ على صحيحِ البخاريِّ لأبي بكرٍ الإسماعيليِّ، ولأبي بكرٍ البرقانيِّ ولأبي نُعيمٍ الأصبهانيِّ، وكالمستخرَجِ عَلَى صحيحِ مسلمٍ لأبي عوانةَ، ولأبي نُعيم أيضًا. والمستخرجونَ لم يلتزموا لفظَ واحدٍ من الصحيحينِ، بَلْ رَوَوْهُ بالألفاظِ التي وَقعتْ لهم عن شيوخِهِم مع المخالفةِ لألفاظِ الصحيحينِ. وربّما وقعتِ المخالفة أيضًا في المعنى. (شرح التبصرة والتذكرة ص ٤٢، النكت علي ابن الصلاح للزركشي ١/ ٢٢٩، تدريب الراوي ١/ ١١٢)

(٣) قال الكتاني: وهي في اصطلاحهم الكتب المرتبة على الأبواب الفقهية من الإيمان والطهارة والصلاة والزكاة إلى آخرها وليس فيها شيء من الموقوف لأن الموقوف لايسمى في اصطلاحهم سنة ويسمى حديثا. " الرسالة المستطرفة ١/ ٣٢ "

(٤) قال الكتاني: مشتملة على السنن وما هو في حيزها أو له تعلق بها بعضها يسمى مصنفا وبعضها جامعا وغير ذلك. " الرسالة المستطرفة ١/ ٤٠.

وكتب المسانيد[١] مثل: (مسند أحمد، ومسند الطيالسي، ومسند عبد بن حميد، ومسند أبي يعلي الموصلي، ومسند البزار).

في سلسلة طويلة من الكتب المسندة المؤلفة علي أنحاء شتي مما ذكره صاحب الرسالة المستطرفة وغيره.

وقد يتميز في بعض هذه الكتب المسندة الأحاديث المخرجة في أصل الكتاب، والأحاديث المخرجة في المتابعات والشواهد، وبعضها لا يتميز بعضها عن بعض وإنما يعرف ذلك بإمعان النظر وتقليب الفكر في كيفية سياق طرق الأحاديث.

وللحافظ ابن رجب الحنبلي كلام حسن يصلح أن يُضرب مثالاً بين فيه كيفية ترتيب الطرق عند الترمذي والنسائي وأبي داود.

فإنه ذكر اعتراض بعضهم علي الترمذي، بأنه في غالب الأحيان يبدأ بالأحاديث الغريبة الإسناد غالبـًا.

يقول ابن رجب: (وقد اعترض على الترمذي -رحمه الله- بأنه في غالب الأبواب يبدأ في الأحاديث الغريبة الإسناد وليس ذلك بعيب فإنه -رحمه الله- يبين ما فيها من العلل ثم يبين الصحيح من الإسناد وكان مقصده -رحمه الله- ذكر العلل)[٢]

فقد بين ابن رجب أن الإمام الترمذي إنما فعل ذلك لأمرين:

الأول: أن الترمذي يبدأ أولاً بذكر الضعيف من الطرق، ثم يتبعه بذكر الصحيح.

الثاني: أن الباعث له علي ذلك هو بيان العلل.

ثم صرح بمثل ذلك في سنن النسائي حيث قال:

(ولهذا نجد النسائي إذا استوعب طرق الحديث بدأ بما هو غلط، ثم يذكر بعد ذلك الصواب المخالف له).[٣]

---

(١) قال الكتاني: جمع مسند وهي الكتب التي موضوعها جعل حديث كل صحابي على حدة صحيحا كان أو حسنا أو ضعيفا مرتبين على حروف الهجاء في أسماء الصحابة كما فعله غير واحد وهو أسهل تناولا أو على القبائل أو السابقة في الإسلام أو الشرافة النسبية أو غير ذلك. " الرسالة المستطرفة ١/ ٦١ "

(٢) شرح علل الترمذي لابن رجب ١/ ٢٣٤.

(٣) المصدر نفسه.

ووقع ترتيب أبي داود علي خلاف هذا لمباينته لهما في القصد.

قال ابن رحب تتمة للكلام السابق:

(وأما أبو داود رحمه الله فكانت عنايته بالمتون أكثر:

ولهذا يذكر الطرق واختلاف ألفاظها، والزيادات المذكورة في بعضها دون بعض، فكانت بفقه الحديث أكثر من عنايته بالأسانيد، فلهذا يبدأ بالصحيح من الأسانيد، وربما لم يذكر الإسناد المعلل بالكلية)[1].

ثم ساق طرفًا من رسالته لأهل مكة يبين هذا المعني فقال ابن رجب:

ولهذا قال في رسالته إلى أهل مكة: (سألتم أن أذكر لكم الأحاديث التي في كتاب السنن أهي أصح ما عرفت في الباب؟ فاعلموا أنه كذلك، إلا أن يكون قد روي من وجهين صحيحين، وأحدهما أقوى إسناداً، والآخر صاحبه أقدم في الحفظ، فربما كتبت ذلك، ولا أرى في كتابي من هذا عشرة أحاديث، ولم أكتب في الباب إلا حديثاً أو حديثين، وإن كان في الباب أحاديث صحاح، فإنه يكثر).

(وإذا أعدت الحديث في الباب من وجهين أو ثلاثة فإنما هو من زيادة كلام فيه، وربما فيه كلمة زائدة على الأحاديث، وربما اختصرت الحديث الطويل، لأني لو كتبته بطوله لم يعلم بعض من سمعه، ولا يفهم موضع الفقه منه، فاختصرته لذلك).

إلى أن قال: (وما كان في كتابي من حديث فيه وهن شديد فقد بينته ومنه مالا يصح مسنداً، وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح، وبعضها أصح من بعض).

إلى أن قال: (والأحاديث التي وضعتها في كتاب السنن أكثرها مشاهير، وهو عند كل من كتب شيئاً من الأحاديث، إلا أن تمييزها لا يقدر عليه كل الناس، والفخر بها أنه مشاهير، فإنه لا يحتج بحديث غريب، ولو كان من رواية مالك ويحيى بن سعيد والثقات من أئمة العلم (ولو احُتج بحديث غريب وجدت من يطعن فيه، ولا يحتج بالحديث الذي قد احتج به إذا كان غريباً شاذاً.

فأما الحديث المشهور المتصل الصحيح فليس يقدر أن يرده علينا أحد)[2].

---

(١) رسالة أبي داود لأهل مكة ص ٢٢، ٢٣، فتح المغيث ١/ ٨٣، توجيه النظر ١/ ٣٧٠.

(٢) رسالة أبي داود لأهل مكة ص ٢٢ ـ ٢٩.

وقال إبراهيم النخعي: (كانوا يكرهون الغريب من الحديث)[١].

وقال يزيد بن أبي حبيب: إذا سمعت الحديث فانشده، كما تنشد الضالة، فإن عرف وإلا فدعه). وذكر بقية الرسالة[٢].

فقد تبين لنا من رسالة أبي داود لأهل مكة صحة ما استنبطه ابن رجب، فقد صرح في رسالته بأنّ ما يذكره هو أصح ما في الباب، وإذا أعاد الحديث في الباب من وجهين أو ثلاثة فإنّما هو من زيادة كلام فيه، وربما فيه كلمة زائدة علي الأحاديث، فكان همّه الأعظم هو فقه المتون وهذا اقتضي الاقتصار علي الأصح.

وقد يوجد في كلام بعض الأئمة تصريح بالمتابعات والشواهد، كما يوجد في كلامهم أيضًا التصريح بانتفاء المتابعات والشواهد، فقد يقولون: تابعه فلان وفلان كما جاء ذلك في كلام الإمام البخاري، وهو كثير في كلامهم. كذلك وقع من بعضهم التصريح بالشواهد كما هو موجود في كلام الإمام الترمذي في سننه، فإنه يشير إلي شواهد حديث أخرجه فيقول: وفي الباب عن فلان وفلان. . . . ويذكر جماعة.

ويظهر هذا في أول حديث أخرجه فيه حيث روي بإسناده إلي ابن عمر: عن النبي صلى الله عليه و سلم قال: " **لَا تُقْبَلُ صَلَاةٌ بِغَيْرِ طُهُورٍ، وَلَا صَدَقَةٌ مِنْ غُلُول** "[٣] قال هناد: في حديثه إلا بطهور.

قال أبو عيسى هذا الحديث: أصح شيء في هذا الباب و أحسن.

---

(١) رسالة أبي داود لأهل مكة ص ٢٢، ٢٣، شرح علل الترمذي٢/ ٦٢٧، توجيه النظر ١/ ٣٧١

(٢) شرح علل الترمذي ١/ ٢٣٤، ٢٣٥.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الطهارة، باب وُجُوبِ الطَّهَارَةِ لِلصَّلاَةِ، ١/ ١٤٠ ح ٥٥٧، من حديث أَبُو عَوَانَةَ عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ عَنْ مُصْعَبِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ دَخَلَ عَبْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ عَلَى ابْنِ عَامِرٍ يَعُودُهُ وَهُوَ مَرِيضٌ فَقَالَ أَلاَ تَدْعُو اللهَ لِى يَا ابْنَ عُمَرَ. قَالَ إِنِّى سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ -صلى الله عليه وسلم- يَقُولُ « لاَ تُقْبَلُ صَلاَةٌ بِغَيْرِ طُهُورٍ وَلاَ صَدَقَةٌ مِنْ غُلُولٍ ». وَكُنْتَ عَلَى الْبَصْرَةِ، والترمذي في سننه، أبواب الطهارة، باب ما جاء لا تقبل صلاة بغير طهور ١/ ١٥ ح، من حديث أبي عوانة، عن سماك بن حرب، عن ابن عمر رضي الله عنهما.

ثم ذكر شواهد هذا الحديث فقال: و في الباب عن أبي المليح عن أبيه[١] و أبي هريرة[٢] وأنس[٣] وأبو المليح بن أسامة أسمه عامر ويقال زيد بن أسامة بن عمير الهذلي.

ويعتبر جامع الترمذي أكثر الستة عناية بهذا الأمر، وأشهرها في ذلك مطلقًا.

وأما التصريح بانتفاء المتابعات والشواهد فهو موجود كذلك في كلام بعضهم كقولهم: حديث غريب أو تفرد به فلان، أو لا نعلم أحدًا رواه إلا فلان، وأكثر المشتغلين ببيان هذا الأمر الترمذي في جامعه والطبراني في المعجم " الأوسط والصغير " أما الكبير فكلامه فيه قليل جدًا مع سعته.

وأما المظان الخاصة:

فالمراد بها الكتب المؤلفة علي وضع خاص ييسر الوقوف علي المتابعات والشواهد وجمعها في مؤلف واحد.

يقول طاهر الجزائري: "ومظنة معرفة الطرق التي يحصل بها المتابعات والشواهد وينتفي بها التفرد كتب الأطراف "[٤]

فقد أبان رحمه الله تعالي أن الكتب التي اهتمت بذلك هي كتب الأطراف، فترتيب كتب الأطراف يعرّف بمن روي الحديث علي تدرج طبقات الرواة: الصحابة، فالتابعين،

---

(١) هذه الرواية أخرجها النسائي في السنن الكبري، كتاب الطهارة، باب فضل الوضوء، ١/ ٨٠ ح ٧٩، من حديث قتادة عن أبي المليح عن أبيه.

(٢) أخرجها البخاري في صحيحه، كتاب الطهارة، باب لا تقبل صلاة بغير طهور١/ ٦٣ ح ١٣٥ من حديث عبد الرزاق قال أخبرنا معمر عن همام بن منبه أنه سمع أبا هريرة يقول: قال رسول الله صلى الله عليه و سلم (لا تقبل صلاة من أحدث حتى يتوضأ).

(٣) أبو عوانة في المستخرج ١/ ٣١٩ ح ٤٩٢ من حديث يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ - صلى الله عليه وسلم -: لا تُقْبَلُ صَلاةٌ بِغَيْرِ طَهُورٍ، وَلا صَدَقَةٌ مِنْ غُلُولٍ.

(٤) توجيه النظر ١/ ٤٩١. قال الكتاني: وهي: التي يقتصر فيها على ذكر طرف الحديث الدال على بقيته مع الجمع لأسانيده إما على سبيل الاستيعاب أو على جهة التقيد بكتب مخصوصة مثل: تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف للمزي. (الرسالة المستطرفة ١/ ١٦٩).

فتابعيهم، فمَن دونهم.

وتميز بين كتب الأطراف " تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف " للحافظ المزي، فقد جمع فيه أطراف الكتب الستة، التي هي عمدة أهل الإسلام، وعليها مدار الأحكام وهي: (صحيح محمد بن إسماعيل البخاري)، و(صحيح مسلم بن الحجاج النيسابوري)، و(سنن أبي داود السجستاني)، و(جامع أبي عيسى الترمذي)، و(سنن أبي عبد الرحمن النسائي)، و(سنن أبي عبد الله بن ماجة القز ويني) وما يجري مجراها من (مقدمة كتاب مسلم)، وكتاب (المراسيل) لأبي داود، وكتاب (العلل) للترمذي، وهو الذي في آخر كتاب (الجامع) له، و كتاب (الشمائل) له، وكتاب (عمل اليوم والليلة) للنسائي.[1]

وبين فيه المتابعات علي وجه المتابعة التامة والناقصة، وما كان علي المخالفة، ويصرح بالمتابعة تارة كقوله:

(خ د ق) حديث: - (**إِنَّ مِنَ الشِّعْرِ حِكْمَةً**)[2]. خ في الأدب (٩٠) عن أبي اليمان الحكم بن نافع، عن شعيب بن أبي حمزة، عن الزهريّ، عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، عن مروان بن الحَكم، عن عبد الرحمن بن الأسود به.

د (٩٥) ق (٤١) جميعاً فيه (في الأدب) عن أبي بكر بن أبي شيبة، عن ابن المبارك، عن يونس بن يزيد، عن الزهريّ به.

---

(١) تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف / المؤلف: الحافظ المزي ١/ ٢تحقيق: عبد الصمد شرف الدين طبعة: المكتب الإسلامي، والدار القيّمةالطبعة الثانية: ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الأدب، باب ما يجوز من الشعر والرجز والحداء وما يكره منه ٥/ ٢٢٦٧، ح٥٧٩٣، من حديث أبي اليمان قال: أخبرنا شعيب، عن الزهري قال أخبرني أبو بكر بن عبد الرحمن أن مروان بن الحكم أخبره أن عبد الرحمن بن الأسود بن عبد يغوث أخبره أن أبي بن كعب أخبره : أن رسول الله صلى الله عليه و سلم قال (إن من الشعر حكمة)، وأبو داود في سننه، كتاب الأدب، باب مَا جَاءَ فِي الشِّعْرِ. ٤/ ٤٦٠ ح٥٠١٢، من حديث ابْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ يُونُسَ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ عَنْ مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الأَسْوَدِ بْنِ عَبْدِ يَغُوثَ عَنْ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ به، وابن ماجه في سننه، كتاب الأدب، بَابُ الْقَصَصِ ٤/ ٦٨٦ ح٣٧٥٥، من حديث الزُّهْرِيِّ به.

ز[1] رواه إبراهيم بن سعد[2]، عن الزهريّ بإسناده، وقال: عن عبد الله بن الأسود بن عبد يغوث. قاله غير واحد عن إبراهيم بن سعد كذلك، وهو معدود من أوهامه.

ورواه أبو عمر الحوضيّ وأبو معمر الهُذَليّ وعبد العزيز بن أبي سلمه العُمَريّ، عن إبراهيم بن سعد، فقالوا: عن عبد الرحمن بن الأسود على الصواب.

وتابعه يزيد بن هارون[3]، إلا أنّه أسقط مروان بن الحَكَم من إسناده.

وكذلك رواه الوليد بن محمد الموقَّريّ، عن الزهريّ.[4] ورُوي عن عبد الرحمن بن مهديّ، عن إبراهيم بن سعد بالوجهين جميعـًا، وذكر فيه مروان بن الحَكَم. ورواه معمر، عن الزهريّ، فاختُلِف عليه فيه: فقال رَباح بن زيد الصنعانيّ: عن معمر بإسناده عن عبد الله بن الأسود، كما هو المشهور عن إبراهيم بن سعد. وقال عبد الله بن المبارك وعبد الرزاق: عن معمر، عن الزهريّ، عن عروة بن الزبير، عن مروان بن الحَكَم، عن عبد الرحمن بن لأسود، عن أبيّ بن كعب.[5]

فقد صرح هنا بالمتابعة حيث قال: " تابعه يزيد بن هارون ".

وأحيانًا يذكرها بما يفهم ذلك منه كقوله:

---

(١) قال المزي: وما في أوله من الكلام على الأحاديث فهو مما زدته أنا. (تحفة الأشراف ص ٢)

(٢) أخرجه أحمد في مسنده، ٣٥/ ٨٩ ح ٢١١٥٥، من حديث إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، فَذَكَرَ بِإِسْنَادِهِ مِثْلَهُ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْأَسْوَدِ بْنِ عَبْدِ يَغُوثَ، والطحاوي في شرح معاني الآثار، بَابُ رِوَايَةِ الشِّعْرِ، هَلْ هِيَ مَكْرُوهَةٌ أَمْ لَا؟ ٤/ ٢٩٧ ح٦٩٩٨، من حديث إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، فَذَكَرَ بِإِسْنَادِهِ مِثْلَهُ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْأَسْوَدِ بْنِ عَبْدِ يَغُوثَ.

(٣) أخرجه أحمد في مسنده ٣٥/ ٨٨ ح ٢١١٥٤ من حديث يزيد بن هارون إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ عَنْ مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ ابْنِ الْأَسْوَدِ بْنِ عَبْدِ يَغُوثَ عَنْ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ به

(٤) أخرجه عبد الله بن أحمد في زوائد المسند ٣٥/ ٩٤ ح٢١١٦٤، من حديث سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ قال: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمُوقَرِيُّ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا بَكْرِ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الْأَسْوَدِ بْنِ عَبْدِ يَغُوثَ. . . . به

(٥) تحفة الأشراف ١/ ٢٢

(د ق) حديث: (**إِذَا بَالَ أَحَدُكُمْ فَلْيَنْتُرْ ذَكَرَهُ ثَلَاثًا**)[1] د في المراسيل (في الطهارة ١: ٤) عن عمرو بن عون، عن وكيع، عن زَمْعة بن صالح، عن عيسى بن أزداد، عن أبيه به.

ق في الطهارة (١٩) عن عليّ بن محمد الطَّنافِسيّ، عن وكيع به. و(١٩) عن محمد بن يحيى الذُّهليّ، عن أبي نُعيم، عن زَمعةَ به. رواه جماعةٌ عن زمعة، منهم: عيسى بن يونس، وسفيان بن عُيينة، والمعتمر بن سليمان، وأبو أحمد الزبيريُّ، وإسماعيل بن عيَّاش، وأبو داود الطيالسيُّ، وعبد الرزاق، وأبو عاصم، وروح بن عُبادة[2]. وأخرجه أحمد بن حنبل في المسند (٤: ٣٤٧). وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: هو مرسَل.[3]

فقوله: " رواه جماعةٌ عن زمعة، منهم: عيسى بن يونس... " إشارة إلي تلك المتابعات.

وهو أنفع كتب الأطراف في معرفة المتابعات والشواهد، لكن مما يصعب الوصول إلي هذا هو تفرق طرق الحديث الواحد باعتبار تعدد رواته، فمثلاً الحديث الذي يرويه عن أبي هريرة سعيد بن المسيب، وعبد الرحمن الأعرج، فيذكر أحد طريقيه في حرف السين في رواية سعيد وبعضها في حرف العين في رواية عبد الرحمن الأعرج.

ويلتحق بكتب الأطراف في معرفة المتابعات والشواهد: كتب المسانيد لكونها تجمع مرويات كل صحابي علي حدة، وإن كثرت طرقه، فلا يعاب علي مؤلفي المسانيد تكرار الحديث الواحد من عدة طرق عن صحابي واحد، لأنه يفيد في معرفة المتابعات،

---

(١) أخرجه أبوداود في المراسيل، كتاب الطهارة، ص ٧٣ ح٤، عن عَمْرُو بْنُ عَوْنٍ، عن وَكِيعٌ، عَنْ زَمْعَةَ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ عِيسَى بْنِ أَزْدَادَ، عَنْ أَبِيهِ، وابن ماجه في سننه، كتاب الطهارة، باب الاستبراء بعد البول، ١/ ١١٨ ح٣٢٦، من طريقين: الأول: عن عليّ بن محمد الطَّنافِسيّ، عن وكيع به، والثاني: عن محمد بن يحيى الذُّهليّ، عن أبي نُعيم، عن زَمعةَ به. ، وأحمد في مسنده ٣١/ ٣٩٩ ح١٩٠٥٣، عن وَكِيعٌ، عن زَمْعَةُ به إسناده ضعيف لضعف زمعة بن صالح الجندي، وعيسى بن يزداد وأبوه مجهولان، قال ابن معين: لا يعرف من عيسى ولا أبوه. (الجرح والتعديل ٦/ ٢٩١، الكاشف ١/ ١١٣، الكامل في ضعفاء الرجال ٥/ ٢٥٤، تهذيب الكمال٢/ ٣١٦)

(٢) أحمد في مسنده ٣١/ ٤٠٠، ح ١٩٠٥٤، من حديث روح، عن زكريا بن إسحاق، عن عيسى به.

(٣) تحفة الأشراف ٣/ ٢٩

أما الشواهد فيصعب الوقوف عليها داخل كتب المسانيد.

ويلتحق بكتب الأطراف والمسانيد الكتب المستخرجة علي الكتب السابقة[١] لها مثل: " المستخرج علي صحيح البخاري "الحافظ (أبي بكر أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل الإسماعيلي الجرجاني[٢]

والحافظ (أبي بكر أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب الخوارزمي البَرْقاني) نسبة إلى برقانة قرية من نواحي خوارزم الشافعي المتوفى: ببغداد سنة خمس وعشرين وأربعمائة التسعة على كل منهما.[٣]

والحافظ (أبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصفهاني[٤] نسبة إلى أصبهان مدينة عظيمة مشهورة من أعلام المدن وأعيانها الصوفي الشافعي صاحب التصانيف المتوفى: بأصبهان سنة ثلاثين وأربعمائة

---

(١) قال العراقي: أن يأتي المصنف إلى الكتاب فيخرج أحاديثه بأسانيد لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب فيجتمع معه في شيخه أو من فوقه قال شيخ الإسلام وشرطه أن لا يصل إلى شيخ حتى يفقد سندا يوصله إلى الأقرب إلا لعذر من علو أو زيادة مهمة. تدريب الراوي ١/ ١١٢، توجيه النظر ١/ ٣٤٦، توضيح الأفكار ١/ ٦٤

(٢) إمام أهل جرجان الشافعي المتوفى: سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة وقد قال الذهبي فيه: ابتهرت بحفظه وجزمت بأن المتأخرين على إياس من أن يلحقوا المتقدمين في الحفظ والمعرفة.

(٣) احمد بن محمد بن احمد بن غالب أبو بكر الخوارزمي المعروف بالبرقانى، قال الخطيب: وكان ثقة ورعا متقنا متثبتا فهما لم ير في شيوخنا اثبت، منه حافظا للقران عارفا بالفقه، له حظ من علم العربية كثير الحديث حسن الفهم له والبصيرة فيه، وصنف مسندا ضمنه ما اشتمل عليه صحيح البخاري ومسلم. (تاريخ بغداد ٤/ ٣٧٤، الأنساب ٢ / ١٥٦، تذكرة الحفاظ ٣ / ١٠٧٤، سير أعلام النبلاء ١٧/ ٤٦٤)

(٤) أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني الحافظ المشهور صاحب كتاب حلية الأولياء؛ كان من الأعلام المحدثين، وأكابر الحفاظ الثقات، أخذ عن الأفاضل، وأخذوا عنه، وانتفعوا به، وكتابه الحلية من أحسن الكتب، وله كتاب تاريخ أصبهان. (وفيات الاعيان ١ / ٩١، ٩٢، تذكرة الحفاظ ٣ / ١٠٩٢، لسان الميزان ١ / ٢٠١، النجوم الزاهرة ٥ / ٣٠، طبقات الحفاظ ٤٢٣)

والمستخرج علي صحيح مسلم: " لأبي عوانة "[1]، " لأبي نعيم الأصبهاني " أيضًا.

ولما قل تصنيف المستخرجات برز نوع آخر من التخريج في معاجم الشيوخ، فصار المؤلف علي هذا النهج يجتهد في تخريج أحاديث يرويها عن شيوخه علي وجه تقع به مشاركة أصحاب الكتب الستة أو غيرهم، بحيث يكون من الموافقة أو البدل، أو غيرها من أنواع العلو المعروفة عند أهل الحديث.

فمعاجم الشيوخ أيضًا من مظان المتابعات الخاصة، ومن تلك المعاجم: " معجم الشيوخ " لابن الأعرابي[2]، ولأبي بكر الإسماعيلي، ولأبي نُعيم الأصبهاني، ولأبي طاهر السِّلفي[3].

أما الشواهد فمظانها في ثلاثة من أنواع التآليف الحديثية وهي:

---

(١) الوضاح بن عبد الله، مولى يزيد بن عطاء اليشكري، الواسطي، البزاز. وقال أحمد بن حنبل: هو صحيح الكتاب، وإذا حدث من حفظه، ربما يهم، وقال عفان بن مسلم: كان أبو عوانة صحيح الكتاب ثبتا، كثير العجم، والنقط. ، وقال يحيى بن سعيد القطان: ما أشبه حديثه بحديث سفيان، وشعبة.

(التاريخ الكبير: ٨ / ١٨١، الجرح والتعديل: ٩ / ٤٠، تاريخ بغداد: ١٣ / ٤٦٥، تذكرة الحفاظ: ١ / ٢٣٦، ميزان الاعتدال: ٤ / ٣٣٤، العبر: ١ / ٦٩).

(٢) ابن الأعرابي إمام اللغة، أبو عبد الله، محمد بن زياد بن الأعرابي الهاشمي مولاهم الأحول النسابة ، يروي عن: أبي معاوية الضرير، والقاسم بن معن، وأبي الحسن الكسائي، وعنه: إبراهيم الحربي، وعثمان الدار مي، وثعلب، وأبو شعيب الحراني، وشمر بن حمدويه، وآخرون، ولد بالكوفة سنة خمسين ومائة.

ولم يكن في الكوفيين أشبه برواية البصريين منه. (سير أعلام النبلاء ١٠/ ٦٨٧، تاريخ بغداد ٥ / ٢٨٢ – ٢٨٥، الانساب ١ / ٣١٠).

(٣) أبو طاهر أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم الاصبهاني الجرواني. ويلقب جده أحمد سلفة، وهو الغليظ الشفة، الامام العلامة المحدث المفتي، شيخ الاسلام شرف المعمرين، قال الحافظ ابن نقطة: كان السلفي جوالا في الآفاق، حافظا، ثقة، متقنا، سمع منه أشياخه وأقرانه. (سير أعلام النبلاء ٢١/ ٥- ٢٥، وتذكرة الحفاظ ٤ / ١٢٩٨، وميزان الاعتدال ١ / ١٥٥، والسبكي في طبقات الشافعية ٦ / ٣٢، وابن كثير في البداية: ١٢ / ٣٠٧، وابن حجر في لسان الميزان ١ / ٢٩٩).

١- المصنفات علي الأبواب، وذلك لأن المصنف يجمع في الباب الواحد رواية حديث في معنيً معين عن جماعة من الصحابة إلا أن بعضهم كان يميل إلي الاختصار، فربما ترك سياق ما عنده في الباب من حديث جماعة من الصحابة طلبا لذلك، وبعضهم يذكر هذه الشواهد علي سبيل الإجمال كما في سنن الإمام الترمذي.

٢ - كتب اهتمت بجمع طرق بعض الأحاديث

كطرق حديث: **(إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا)**[١] لأبي نعيم الأصفهاني وطرق حديث: (الحوض)[٢] للضياء المقدسي وطرق حديث: (الإفك)[٣] لأبي بكر

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الشروط، باب ما يجوز من الاشتراط والثنيا في الإقرار والشروط التي يتعارفها الناس بينهم، ٢/ ٩٨١ ح٢٥٨٥، من حديث أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله صلى الله عليه و سلم قال (إن لله تسعة وتسعين اسما مائة إلا واحدا من أحصاها دخل الجنة)، وكتاب التوحيد، باب إن لله مائة اسم إلا واحد٦/ ٢٦٩١ ح٦٩٥٧، من حديث أبي الزناد به، ومسلم في صحيحه، كتاب الذكر والدعاء والتوبة، باب فِي أَسْمَاءِ اللهِ تَعَالَى وَفَضْلِ مَنْ أَحْصَاهَا، ٨/ ٦٣ ح٦٩٨٦، من حديث أَيُّوبَ عَنِ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَعَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الفضائل، باب إِثْبَاتِ حَوْضِ نَبِيِّنَا -صلى الله عليه وسلم- وَصِفَاتِهِ ٧/ ٧٠ ح ٦١٣٢، من حديث قَتَادَةَ عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ عَنْ مَعْدَانَ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ الْيَعْمَرِيِّ عَنْ ثَوْبَانَ أَنَّ نَبِيَّ اللهِ -صلى الله عليه وسلم- قَالَ « إِنِّي لَبِعُقْرِ حَوْضِي أَذُودُ النَّاسَ لأَهْلِ الْيَمَنِ أَضْرِبُ بِعَصَايَ حَتَّى يَرْفَضَّ عَلَيْهِمْ ». فَسُئِلَ عَنْ عَرْضِهِ فَقَالَ « مِنْ مَقَامِي إِلَى عَمَّانَ ». وَسُئِلَ عَنْ شَرَابِهِ فَقَالَ « أَشَدُّ بَيَاضًا مِنَ اللَّبَنِ وَأَحْلَى مِنَ الْعَسَلِ يَغُتُّ فِيهِ مِيزَابَانِ يَمُدَّانِهِ مِنَ الْجَنَّةِ أَحَدُهُمَا مِنْ ذَهَبٍ وَالآخَرُ مِنْ وَرِقٍ ».

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المغازي، باب حديث الإفك، ٤/ ١٥١٧ ح٣٩١٠، من حديث ابن شهاب قال حدثني عروة بن الزبير وسعيد بن المسيب وعلقمة بن وقاص وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن عائشة رضي الله عنها زوج النبي صلى الله عليه و سلم، ومسلم في صحيحه، كتاب التوبة، باب فِي حَدِيثِ الإِفْكِ وَقَبُولِ تَوْبَةِ الْقَاذِفِ. ٤/ ٢١٢٩ ح٢٧٧٠، من حديث معمر من رواية عبد وابن رافع قال يونس ومعمر جميعا عن الزهري أخبرني سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير وعلقمة بن وقاص وعبيدالله بن عبدالله بن عتبة بن مسعود عن حديث عائشة رضي الله عنها.

الآجري[١]، وطرق حديث: (قبض العلم)[٢] ل محمد بن أسلم الطوسي[٣] و (لأبي الفتح نصر بن إبراهيم المقدسي الشافعي)[٤]و (للخطيب البغدادي)[٥] وهو في ثلاثة أجزاء.[٦]

٣- كتب التخريج: فعادة المخرِّج غالبًا أنه يهتم بجمع رواة حديث ما من الصحابة

---

(١) أبو بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الإمام، المحدث، القدوة، شيخ الحرم الشريف، أبو بكر محمد بن الحسين بن عبد الله البغدادي الآجري، صاحب التواليف، منها: كتاب (الشريعة في السنة)كبير، وكتاب (الرؤية)، وكتاب (الغرباء)، وكتاب (الأربعين)، وكتاب (الثمانين)، وكتاب (آداب العلماء)، وكتاب (مسألة الطائفين)، وكتاب (التهجد)، وغير ذلك هذه النسبة إلى عمل الآجر وبيعه، ونسبة إلى درب الآجر (سير أعلام النبلاء ٣١/ ١٥٦، الأنساب للسمعاني ١/ ٥٩، وفيات الأعيان ٤/ ٢٩٢، تاريخ بغداد ٤/ ٢٤٣)

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب العلم، باب كيف يقبض العلم، ١/ ٥٠ ح١٠٠ من حديث هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه و سلم يقول (إن الله لا يقبض العلم انتزاعا ينتزعه من العباد. . .) الحديث، ومسلم في صحيحه، كتاب العلم، باب رفع العلم وقبضه وظهور الجهل والفتن في آخر الزمان٤/ ٢٠٥٨ ح٢٦٧٣، من حديث هشام بن عروة عن أبيه به

(٣) محمد بن أسلم ابن سالم بن يزيد، الامام الحافظ الرباني، شيخ الاسلام، أبو الحسن، الكندي مولاهم الخراساني الطوسي. (الجرح والتعديل ٧ / ٢٠١، حلية الاولياء ٩ / ٢٣٨، ٢٥٤، تذكرة الحفاظ ٢ / ٥٣٢، ٥٣٤، العبر ١ / ٤٣٧، ٤٣٨، الوافي بالوفيات ٢ / ٢٠٤، تاريخ ابن كثير ١٠ / ٣٤٤، النجوم الزاهرة ٢ / ٣٠٨، طبقات الحفاظ: ٢٣٣، ٢٣٤، شذرات الذهب ٢ / ١٠٠)

(٤) نصر بن إبراهيم بن نصر بن إبراهيم بن داود أبو الفتح المقدسي الفقيه الشافعي الزاهد. (تاريخ دمشق ٦٢/ ١٥، طبقات الشافعية للسبكي ٥ / ٣٥١ والنجوم الزاهرة ٥ / ١٦٠ وسير أعلام النبلاء ١٩ / ١٣٦)

(٥) الامام الاوحد، العلامة المفتي، الحافظ الناقد، محدث الوقت أبو بكر، أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي البغدادي، صاحب التصانيف، وخاتمة الحفاظ. الانساب: ٥ / ١٥١، تاريخ دمشق ٢ / ٧ وفيات الاعيان ١ / ٩٢ - ٩٣، تذكرة الحفاظ ٣ / ١١٣٥ - ١١٤٦، العبر ٣ / ٢٥٣)

(٦) الرسالة المستطرفة ١/ ١١٢ .

في موضع واحد فيكون بعضها شاهد لبعض.

وهذه المظان الخاصة التي ذكرتها منها ما يكون مصدرًا للمتابعات والشواهد، ومنها ما يكون مرشدًا إليها بالإحالة علي الكتب التي ذكرتها.

المبحث السادس

من يعتبر بحديثه ومن لا يُعتبر

اعتنى الإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم بتقسيم مراتب الجرح والتعديل، ثم تتابع العلماء من بعده على جمع الألفاظ المشهورة وتصنيفها إلى مراتب تتجلّى بها درجة كل راو.

فممن تكلم في ذلك ابن الصلاح، والذهبي، والعراقي، والسخاوي، حيث تكلم كلّ منهم بحسب اجتهاده.

وقد أودع الحافظ ابن حجر مقدمة كتابه (تقريب التهذيب) تصنيفاً خاصاً بمراتب الرواة في ذلك الكتاب.

فأما ابن أبي حاتم فقد ذكر تقسيماً مُجملاً لمراتب الرواة، وتقسيماً آخر مُفصَّلاً لمراتب ألفاظ الجرح والتعديل.

فقال في تقسيمه المجمل لمراتب الرواة:

ووجدت الألفاظ في الجرح والتعديل على مراتب شتى، وإذا قيل: للواحد أنه ثقة أو متقن ثبت فهو ممن يحتج بحديثه، وإذا قيل له: إنه صدوق أو محله الصدق أولا بأس به فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه وهي المنزلة الثانية، وإذا قيل: شيخ فهو بالمنزلة الثالثه يكتب حديثه وينظر فيه إلا أنه دون الثانية، وإذا قيل: صالح الحديث فإنه يكتب حديثه للاعتبار، واذا أجابوا في الرجل بلين الحديث فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه اعتبارًا، وإذا قالوا: ليس بقوي فهو بمنزلة الأولى في كتبه حديثه إلا أنه دونه، وإذا قالوا: ضعيف الحديث فهو دون الثاني لا يطرح حديثه يعتبر به، وإذا قالوا: متروك الحديث أو ذاهب الحديث أو كذاب فهو ساقط الحديث لا يكتب حديثه وهي المنزلة الرابعة.[1]

فقد ذكر ابن أبي حاتم مراتب التعديل عنده علي أربع مراتب:

---

(١) الجرح والتعديل عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس أبو محمد الرازي التميمي، ط: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الأولى، ١٢٧١ – ١٩٥٢، التقريب والتيسير للنووي ص٨، الرفع والتكميل ص ١٣١.

الأولي: ثقة أو متقن ثبت، وحكمه: أنّه ممن يحتج بحديثه، فهذا الذي لا يُختلَف فيه ويُعتمد على جرحه وتعديله ويُحتج بحديثه وكلامه في الرجال.

الثانية: صدوق أو محله الصدق أولا بأس به، وحكمه: أنّه ممن يكتب حديثه وينظر فيه وهي المنزلة الثانية –

الثالثة: شيخ، وحكمه: أنه ممن يكتب حديثه وينظر فيه إلا أنه دون الثانية.

الرابعة: صالح الحديث، وحكمه: أنّه ممن يكتب حديثه للاعتبار.

أما مراتب الجرح عنده فأربعة أيضًا، وهي:

الأولي: لَيِّن الحديث، وحكمه: أنه ممن يُكتب حديثه ويُنظر فيه اعتباراً.

الثانية: ليس بقوي، وحكمه: أنه بمنزلة الأولى في كَتْبَةِ حديثه إلّا أنه دونه.

الثالثة: ضعيف الحديث، وحكمه: أنه لا يُطرح حديثه بل يُعتبر به.

الرابعة: متروك الحديث أو ذاهب الحديث أو كذاب، وحكمه: أنه ساقط الحديث لا يُكتب حديثه.

وهذا التقسيم قد جعل المراتب الثلاث الأولى للاعتبار، لكن بعضها أرفع من بعض وأقوى.

كما أنه جعل المتروك والكذاب في درجة واحدة لاشتراكهما في حكم المرتبة المذكورة (لا يكتب حديثه)، وإلّا فإنه من المعلوم أن منزلة الكذاب هي أدنى المنازل وفوقها منزلة المتهم بالكذب، وفوق ذلك المتروك.

ما زاده ابن الصلاح من ألفاظ الجرح والتعديل:

ذكر ابن الصلاح في علوم الحديث[1] كلام ابن أبي حاتم المتقدم ووصفه بالحسن إلا أنه زاد ألفاظًا أخرى على ما ذكره ابن أبي حاتم. وذلك على النحو الآتي:

أما ألفاظ التعديل فعلى مراتب:

١ – ما نَصَّ على دخوله في المرتبة الأولى من مراتب التعديل، حيث قال: وكذا إذا قيل: (ثبت) أو (حجة)، وكذا إذا قيل في العدل: إنه (حافظ أو ضابط)[2].

(١) علوم الحديث ص ٦٢.

(٢) المرجع السابق ص ٦١.

٢ – ما ذكره من الألفاظ دون تصنيف لكن صنَّفها العراقي في كتابه: (التقييد والإيضاح لما أُطْلِقَ وأُغْلِقَ من كتاب ابن الصلاح)، وذلك على النحو التالي:

أ – ألفاظ من المرتبة الرابعة من مراتب التوثيق. وهي:

(فلان روى عنه الناس)، (فلان وسط)، (فلان مقارب الحديث)، (فلان ما أعلم به بأسا).

ب – ألفاظ من المرتبة الأولى من مراتب الجرح. وهي:

(فلان ليس بذاك)، (فلان ليس بذاك القوي)، (فلان فيه ضعف)، (فلان في حديثه ضعف).

ومن المرتبة الثانية: (فلان لا يُحتج به)، (فلان مضطرب الحديث).

ومن المرتبة الثالثة: (فلان لا شيء)، (فلان مجهول)[١].

وترتيب العراقي لها يقتضي أنها جميعًا من أوصاف رواة الاعتبار.

وقد علّق الإمام السيوطي علي ذلك فقال: ومن ألفاظهم في الجرح والتعديل (فلان روى عنه الناس وسط مقارب الحديث) وهذه الألفاظ الثلاثة من المرتبة التي يذكر فيها شيخ وهي الثالثة من مراتب التعديل فيما ذكره النووي تبعًا لغيره.

وقولهم: (مضطرب، لا يحتج به، مجهول) وهذه الألفاظ الثلاثة في المرتبة التي فيها ضعيف الحديث وهي الثالثة من مراتب التجريح.

قولهم: (لا شيء) هذه من مرتبة رد حديثه التي أهملها المصنف وهي الرابعة.

قولهم: (ليس بذلك، ليس بذاك القوي) فيه ضعف (أو في حديثه ضعف) هذه من مرتبة لين الحديث وهي الأولى.

قولهم: (ما أعلم به بأسا) هذه أيضا منها أو من آخر مراتب التعديل كأرجو أن لا بأس به.[٢]

وإذا نظرنا إلي تفصيل السيوطي لمراتب الجرح والتعديل، وما ذكره العراقي وجدنا هناك اتفاقًا في كون جميع هذه الألفاظ أوصاف لرواة الاعتبار، سوي (فلان روي عنه

---

(١) انظر: علوم الحديث ص ٢٤٠، والتقييد والإيضاح ص ١٦١.

(٢) تدريب الراوي ١/ ٣٤٨.

الناس، وسط، مقارب الحديث) فهي عنده في الثالثة من مراتب التعديل.

وتبع ابن جماعة في " المنهل الروي "[١] ما ذكره ابن أبي حاتم، وزاد في الثالثة: (روى عنه الناس أو لا أعلم به بأسا)، وفي الرابعة: (وسط)، وزاد في الأولي من مراتب الجرح: (مقارب الحديث مضطرب أو لا يحتج به أو مجهول).

وزاد في الثانية: (ليس بذاك أو ليس بذلك القوي).

وزاد في الثالثة: (فيه ضعف، في حديثه ضعف).

ويستفاد من زياداته أن قولهم: " وسط، ومقارب الحديث، ومضطرب، ولا يحتج به، ومجهول، وليس بذاك، وليس بذلك القوي، فيه ضعف، في حديثه ضعف " هي من أوصاف رواة الاعتبار.

مراتب الجرح والتعديل عند الحافظ الذهبي:

قَسَّم الحافظ الذهبي مراتب التعديل إلى أربع مراتب. وقسم مراتب الجرح إلى خمس مراتب، لكن نقل السخاوي أن مراتب الجرح عند الذهبي ست مراتب بزيادة مرتبة (ضعيف).

قال الذهبي في ألفاظ التعديل: (فأعلى العبارات في الرواة المقبولين:

١ - (ثبت حجة)، و(ثبت حافظ)، و(ثقة متقن)، و(ثقة ثقة).

٢ - ثم (ثقة).

٣ - ثم (صدوق)، و(لا بأس به)، و(ليس به بأس).

٤ - ثم (محلّه الصدق) و(جيد الحديث) و(صالح الحديث) و(شيخ وسط) و(شيخ حسن الحديث) و(صدوق إن شاء الله) و(صويلح) ونحو ذلك)[٢].

ثم ذكر ألفاظ الجرح مُبْتَدِأً بالأشد منها فما دونه، لكن ترتيبها مع الابتداء بالأخف على النحو التالي:

١ - (يُضعَّف)، (فيه ضَعْف)، (قد ضُعِّف)، (ليس بالقوي)، (ليس بحجة)، (ليس بذاك)، (تَعْرِفُ وتُنْكِر)، (فيه مقال)، (تُكُلّم فيه)، (لَيِّن)، (سيء الحفظ)،

---

(١) ١/ ٦٥

(٢) ميزان الاعتدال ١/ ٤.

(لا يُحتج به)، (اختلف فيه)، (صدوق لكنه مبتدع).

٢ - (ضعيف)، (ضعيف الحديث)، (مضطربُه)، (منكَرُه)[١].

٣ - (واهٍ بمرّة)، (ليس بشيء)، (ضعيف جداً)، (ضَعَّفوه)، (ضعيف واهٍ)، (منكر الحديث).

٤ - (متروك)، (ليس بثقة)، (سكتوا عنه)، (ذاهب الحديث)، (فيه نظر)، (هالك)، (ساقط).

٥ - (متهم بالكذب)، (متفق على تركه).

- (دجّال)، (كذاب)، (وضّاع)، (يضع الحديث)[٢].

وهذا التقسيم دقيقٌ جداً في تحديد مراتب الألفاظ، كما يشهد بذلك تفريقُه بين (صدوق) و(صدوق إن شاء الله) و(صدوق لكنه مبتدع).

وقد حكم الحافظ الذهبي على ما ذكره من ألفاظ الجرح بقوله:

" ونحو ذلك من العبارات التي تدلّ بوضعها على اطّراح الراوي بالأصالة أو على ضعفه، أو على التوقف فيه، أو على جواز أن يُحتجّ به مع لِينٍ مّا فيه"[٣].

ولعله أراد بقوله: " تدلُّ بوضعها على اطّراح الراوي بالأصالة": ثلاث مراتب هن: الرابعة، والخامسة، والسادسة.

وبقوله: (أو على ضعفه) المرتبتين الثانية والثالثة.

وبقوله: (أو على التوقف فيه، أو على جواز أن يُحتج به مع لِينٍ مّا فيه))، المرتبة: الأولى، لكثرة ما يحصل في حق أهلها من توقف أهل العلم عن الحكم عليهم بالضعف المطلق، أو من تجويزهم للاحتجاج بأولئك؛ لأن ضعفهم يسير.

ومعلوم أن التردد يقع كثيراً في حق ذوي المرتبة الأخيرة من التعديل والمرتبة

---

(١) فتح المغيث ١/ ٣٧٦.

(٢) ميزان الاعتدال ١/ ٤.

(٣) المصدر نفسه.

الأولى من الجرح.[1]

أما العراقي فإنه عدّ في شرح الألفية مراتب التعديل أربعًا أو خمسًا، وليس في كلامه ما يركن إليه في تعيين الحكم علي الرواة من جهة الاعتبار وعدمه.

مراتب التعديل على أربع أو خمس طبقات.

فالمرتبة الأولى: العليا من ألفاظ التعديل، ولم يذكرها ابن أبي حاتم، ولا ابن الصلاح فيما زاده عليه؛ وهي: إذا كرر لفظ التوثيق المذكور في هذه المرتبة الأولى، إما مع تباين اللفظين، كقولهم: " ثبت حجة " أو " ثبت حافظ" أو " ثقة ثبت "، أو " ثقة متقن " أو نحو ذلك. وإما مع إعادة اللفظ الأول، كقولهم: " ثقة ثقة "، ونحوها. فهذه المرتبة أعلى العبارات في الرواة المقبولين، كما قاله الحافظ أبو عبد الله الذهبي في مقدمة كتابه " ميزان الاعتدال ".

المرتبة الثانية: وهي التي جعلها ابن أبي حاتم، وتبعه ابن الصلاح المرتبة الأولى.

المرتبة الثالثة: قولهم: " ليس به بأس، أو لا بأس به، أو صدوق، أو مأمون، أو خيار".

وجعل ابن أبي حاتم وابن الصلاح هذه المرتبة: الثانية واقتصرا فيها على قولهم: صدوق، أو لا بأس به. وأدخلا فيها قولهم: محله الصدق. وقال ابن أبي حاتم: إن من قيل فيه ذلك، فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه. وأخرت هذه اللفظة إلى المرتبة التي تلي هذه تبعا لصاحب " الميزان ".

المرتبة الرابعة: قولهم: محله الصدق، أو رووا عنه، أو إلى الصدق ما هو، أو شيخ وسط، أو وسط، أو شيخ، أو صالح الحديث، أو مقارب الحديث - بفتح الراء وكسرها - أو جيد الحديث، أو حسن الحديث، أو صويلح، أو صدوق إن شاء الله، أو أرجو أنه ليس به بأس، واقتصر ابن أبي حاتم في المرتبة الثالثة من كلامه على قولهم: شيخ. وقال:

---

(١) ضوابط الجرح والتعديل مَعَ دِرَاسَةٍ تَحْلِيلِيَّةٍ لِتَرْجَمَةِ إِسْرَائِيلَ بْنِ يُونُسَ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ السَّبِيعِي- رحمه الله وغفر له ولوالديه -الأستاذ المشارك بكلية الحديث الشريف بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة تأليف فضيلة الشيخ الدكتورعبد العزيز بن محمد بن إبراهيم العبد اللطيف ١/ ١١٣.

هو بالمنزلة التي قبلها يكتب حديثه، وينظر فيه إلا أنه دونهما واقتصر في المرتبة الرابعة على قولهم: صالح الحديث. وقال: إن من قيل فيه ذلك يكتب حديثه للاعتبار. ثم ذكر ابن الصلاح من ألفاظهم على غير ترتيب، قولهم: فلان روى عنه الناس، فلان وسط، فلان مقارب الحديث، فلان ما أعلم به بأسا. قال: وهو دون قولهم: لا بأس به.

وقد ذكر العراقي نفسه ما زاده علي ابن أبي حاتم وابن الصلاح فقال: " وأما تمييز الألفاظ التي زدتها على كتاب ابن الصلاح، فهي المرتبة الأولى بكمالها، وفي المرتبة الثالثة قولهم: مأمون خيار، وفي المرتبة الرابعة قولهم: فلان إلى الصدق ما هو، وشيخ وسط، ووسط، وجيد الحديث، وحسن الحديث، وصويلح، وصدوق إن شاء الله، وأرجو أنه لا بأس به، وهي نظير ما أعلم به بأسا، و الأولى أرفع؛ لأنه لا يلزم من عدم العلم حصول الرجاء بذلك ".[1]

ثم عدّ مراتب الجرح خمسًا، وذكرها علي النحو الآتي:

مراتب ألفاظ التجريح على خمس مراتب، وجعلها ابن أبي حاتم - وتبعه ابن الصلاح - أربع مراتب:

المرتبة الأولى: وهي أسوؤها أن يقال: فلان كذاب، أو يكذب، أو فلان يضع الحديث، أو وضاع، أو وضع حديثا، أو دجال. وادخل ابن أبي حاتم، والخطيب بعض ألفاظ المرتبة الثانية في هذه. قال ابن أبي حاتم: " إذا قالوا: متروك الحديث، أو ذاهب الحديث، أو كذاب، فهو ساقط، لا يكتب حديثه ".

وقال الخطيب: أدون العبارات أن يقال: كذاب ساقط، وقد فرقت بين بعض هذه الألفاظ تبعا لصاحب " الميزان ".

المرتبة الثانية: فلان متهم بالكذب، أو الوضع، وفلان ساقط، وفلان هالك، وفلان ذاهب، أو ذاهب الحديث، وفلان متروك، أو متروك الحديث أو تركوه، وفلان فيه نظر، وفلان سكتوا عنه - وهاتان العبارتان يقولهما البخاري فيمن تركوا حديثه -، فلان لا يعتبر به، أو لا يعتبر بحديثه، فلان ليس بالثقة، أو ليس بثقة، أو غير ثقة ولا مأمون، ونحو ذلك.

---

(١) شرح التبصرة والتذكرة/ الحافظ العراقي تحقيق: د. ماهر ياسين الفحل١/ ١٢٢.

المرتبة الثالثة: فلان رد حديثه، أو ردوا حديثه، أو مردود الحديث، وفلان ضعيف جدا، وفلان واه بمرة، وفلان طرحوا حديثه، أو مطرح، أو مطرح الحديث، وفلان أرم به، وفلان ليس بشئ، أو لا شئ، وفلان لا يساوي شيئا، ونحو ذلك. وكل من قيل فيه ذلك من هذه المراتب الثلاث، لا يحتج به، ولا يستشهد به، ولا يعتبر به.

المرتبة الرابعة: فلان ضعيف، فلان منكر الحديث، أو حديثه منكر، أو مضطرب الحديث، وفلان واه، وفلان ضعفوه، وفلان لا يحتج به.

المرتبة الخامسة: فلان فيه مقال، فلان ضعف، أو فيه ضعف، أو في حديثه ضعف، وفلان تعرف وتنكر، وفلان ليس بذاك، أو بذاك القوي وليس بالمتين، وليس بالقوي، وليس بحجة، وليس بعمدة، وليس بالمرضي وفلان للضعف ما هو، وفيه خلف، وطعنوا فيه، أو مطعون فيه، وسيئ الحفظ، ولين، أو لين الحديث، أو فيه لين، وتكلموا فيه، ونحو ذلك.

فقد صرح العراقي بأن الأوصاف المذكورة في المرتبتين الرابعة والخامسة من مرتب الجرح، هي لرواة الاعتبار(١).

مراتب ألفاظ الجرح والتعديل عند الحافظ ابن حجر:

رتب الحافظ ابن حجر ألفاظ الجرح والتعديل علي نحو فريد فقال:

وباعتبار ما ذكرت انحصر لي الكلام على أحوالهم في اثنتي عشرة مرتبة، وحصر طبقاتهم في اثنتي عشرة طبقة

فأما المراتب:

فأولها: الصحابة: فأصرح بذلك لشرفهم.

الثانية: من أكد مدحه: إما: بأفعل: كأوثق الناس، أو بتكرير الصفة لفظا: كثقة ثقة، أو معنى: كثقة حافظ.

الثالثة: من أفرد بصفة، كثقة، أو متقن، أو ثبت، أو عدل.

الرابعة: من قصر عن درجة الثالثة قليلا، وإليه الإشارة: بصدوق، أو لا بأس به، أو ليس به بأس.

---

(١) شرح التبصرة والتذكرة/ الحافظ العراقي تحقيق: د. ماهر ياسين الفحل١/ ١٢٤

الخامسة: من قصر عن الرابعة قليلا، وإليه الإشارة بصدوق سيء الحفظ، أو صدوق يهم، أو له أوهام، أو يخطئ، أو تغير بأخرة ويلتحق بذلك من رمي بنوع من البدعة، كالتشيع والقدر، والنصب، والإرجاء، والتجهم، مع بيان الداعية من غيره.

السادسة: من ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله، وإليه الإشارة بلفظ: مقبول، حيث يتابع، وإلا فلين الحديث.

السابعة: من روى عنه أكثر من واحد ولم يوثق، وإليه الإشارة بلفظ: مستور، أو مجهول الحال.

الثامنة: من لم يوجد فيه توثيق لمعتبر، ووجد فيه إطلاق الضعف، ولو لم يفسر، وإليه الإشارة بلفظ: ضعيف.

التاسعة: من لم يرو عنه غير واحد، ولم يوثق، وإليه الإشارة بلفظ: مجهول.

العاشرة: من لم يوثق البتة، وضعف مع ذلك بقادح، وإليه الإشارة: بمتروك، أو متروك الحديث، أو واهي الحديث، أو ساقط.

الحادية عشرة: من اتهم بالكذب.

الثانية عشرة: من أطلق عليه اسم الكذب، والوضع[1].

ولم يفصح الحافظ ابن حجر عن أحكام رواة هذه المراتب من يعتبر بحديثه ومن لا يعتبر به، مع دقة ترتيبه وانفراده بسرد كليّ لمراتب ألفاظ الجرح والتعديل معًا.

وقد حاول العلامة أحمد شاكر بيان أحكام هذه المراتب فقال: " والدرجات من بعد الصحابة، فما كان من الثانية والثالثة فحديثه صحيح من الدرجة الأولي وغالبه في الصحيحين.

وما كان من الدرجة الرابعة فحديثه صحيح من الدرجة الثانية، وهو الذي يحسنه الترمذي ويسكت عليه أبو داود.

وما بعدها فمن المردود إلا إذا تعددت طرقه مما كان من الدرجة الخامسة والسادسة فيتقوي بذلك ويصير حديثه حسنًا لغيره.

وما كان من السابعة إلي آخرها فضعيف علي اختلاف درجات الضعف من المنكر

---

(١) تقريب التهذيب ص ٧٤.

إلي الموضوع "[1]

ويتضح من هذا أن رواة الاعتبار عند ابن حجر في التقريب هم أهل المرتبتين الخامسة والسادسة، لقبول حديثهم التقوية.

مراتب ألفاظ التعديل عند السخاوي:

المرتبة الأولى: ما أتى بصيغة أفعل: أوثق الخلق، أثبت الناس، أصدق من أدركت من البشر.

ويُلْحَقُ بها: إليه المنتهى في التثبُّت.

ويحتمل أن يُلْحَقَ به: لا أعرف له نظيراً في الدنيا.

المرتبة الثانية: لا يُسْأَلُ عن مثله.

المرتبة الثالثة: ثقة ثبت، ثبت حجة، ثقة ثقة.

المرتبة الرابعة: ثقة، ثبت، كأنه مُصْحف، متقن، حجة، وكذا إذا قيل لعدل: حافظ، ضابط.

المرتبة الخامسة: ليس به بأس، لا بأس به، صدوق، مأمون، خيار.

المرتبة السادسة: محله الصدق، رووا عنه، روى الناس عنه، يُروَى عنه، إلى الصدق ما هو، شيخ وسط، وسط، شيخ، مقارِب الحديث، صالح الحديث، يُعتبر به، يكتب حديثه، جيد الحديث، حسن الحديث، ما أقرب حديثه، صويلح، صدوق إن شاء الله، أرجو أن ليس به بأس[2].

مراتب ألفاظ الجرح عند السخاوي:

المرتبة الأولى: فيه مقال، فيه أدنى مقال، ضُعِّفَ، فيه ضَعْفٌ، في حديثه ضَعْف، تَعْرِف وتُنْكِر، ليس بذاك، ليس بذاك القوي، ليس بالمتين، ليس بالقوي، ليس بحجّة، ليس بعمدة، ليس بمأمون[3]، ليس من إبل القِباب، ليس من جِمال المحامِل، ليس من جَمّازات المحامِل، ليس بالمرضي، ليس يحمدونه، ليس بالحافظ، غيره أوثق منه، في

(١) الباعث الحثيث ص ٨٠

(٢) انظر: فتح المغيث ١/ ٣٦٢ـ٣٦٨.

(٣) إن كان المراد به من جهة العدالة فدخولها في هذه المرتبة محل نظر.

حديثه شيء، فلان مجهول[1]، فيه جهالة، لا أدري من هو، للضعف ما هو، فيه خُلْفٌ، طعنوا فيه، مطعونٌ فيه، نزكوه، سيء الحفظ، لَيِّنٌ، لين الحديث، فيه لِيْن، تكلموا فيه، سكتوا عنه، فيه نظر (من غير البخاري).

المرتبة الثانية: ضعيف، منكر الحديث، حديثه منكر، له ما يُنكر، له مناكير، مضطرب الحديث، واهٍ، ضَعَّفوه، لا يُحتج به.

المرتبة الثالثة: رُدَّ حديثه، ردوا حديثه، مردود الحديث، ضعيف جداً،

واهٍ بمرَّة، تالف، طرحوا حديثه، إرم به، مُطَّرح، مُطَّرح الحديث، لا يكتب حديثه، لا تَحِلُّ كَتْبَةُ حديثه، لا تَحِلُّ الرواية عنه،

ليس بشيء، لا شيء، لا يساوي فلساً، لا يساوي شيئا.

المرتبة الرابعة: يسرق الحديث، متهم بالكذب، متهم بالوضع، ساقط، هالك، ذاهب، ذاهب الحديث، متروك، متروك الحديث، تركوه، مجمعٌ على تركه، هو على يَدَي عدل، مُوْدٍ، لا يعتبر به، لا يعتبر بحديثه، ليس بالثقة، ليس بثقة، غير ثقة ولا مأمون، سكتوا عنه، فيه نظر (من البخاري).

المرتبة الخامسة: كذاب، يضع الحديث، يكذب، وضّاع، دجّال، وضع حديثا.

المرتبة السادسة: أكذب الناس، إليه المنتهى في الوضع، ركن الكذب[2].

حكم مراتب التعديل عند السخاوي:

قال السخاوي: " ثم إن الحكم في أهل هذه المراتب الاحتجاج بالأربع الأولى منها، وأما التي بعدها فإنه لا يُحتجّ بأحد من أهلها لكون ألفاظها لا تشعر بشريطة

---

(١) المجهول عند ابن حجر قسمان: مجهول الحال، وهو فوق الضعيف. ومجهول العين وهو دونه وفوق المتروك.

(٢) فتح المغيث ١/ ٣٧١ ـ ٣٧٥. وقد ذكر السخاوي -تبعاً لنظم ألفية العراقي- مراتب التجريح مبتدأ بأسوء الألفاظ

(أكذب الناس) وذكر أن الأنسب ترتيبها على هذا النحو المذكور هنا، لتكون مراتب القسمين (التعديل والتجريح) منتظمة في سلك واحد بحيث يكون أولها الأعلى من التعديل وآخرها الأعلى من التجريح انظر: فتح المغيث ١/ ٣٧١.

الضبط، بل يُكتب حديثهم ويختبر... "[١].

وأما السادسة فالحكم في أهلها دون أهل التي قبلها، وفي بعضهم من يكتب حديثه للاعتبار دون اختبار ضبطهم لوضوح أمرهم فيه"[٢].

ما ذكره – رحمه الله – بالنسبة للمرتبة الخامسة مأخوذ من كلام ابن الصلاح كما نقله بعد ذلك، لكننا نجد الأئمة يُحَسِّنون حديث (الصدوق) كما هو الشأن في محمد بن عمرو ابن علقمة[٣]، ومحمد بن إسحاق[٤] ونحوهما.

وأما المرتبة السادسة فالظاهر أن الحكم فيها يخضع لما يدور حول الراوي من القرائن في تلك الرواية، فرُبَّما كان الراوي (صدوقًا يخطئ) لَكِنْ هو أوثق من يروي عن ذلك الشيخ لطول ملازمته له وخِبْرَته بحديثه فيتقوّى بذلك.

الحكم في مراتب الجرح عند السخاوي:

المرتبتان الأولى والثانية: تخرج أحاديث أصحابها للاعتبار، حيث تصلح في المتابعات والشواهد؛ لأن صِيَغَ تلك المرتبتين تُشْعِرُ بصلاحية المُتَّصِفِ بها لذلك وعدم منافاتها له.

لكن يُستثنى من ذلك لفظ (منكر الحديث) لأن الحكم فيه يختلف بحسب اصطلاح قائله.

وأما المراتب الأربع الأخيرة: فلا تصلح أحاديث أصحابها للاعتبار مطلقًا.[٥]

بعد عرضنا لأقوال هؤلاء الأئمة يتبين لنا ألفاظ علماء الحديث في الجرح والتعديل

* يمكن أن نلخص ما اتفقوا عليه فيما يأتي:

– منها أن ألفاظ الجرح والتعديل ليست في مرتبة واحدة بل متفاوتة.

– منها أن هذه المراتب مبنية عندهم علي استقراء اصطلاح أهل هذا الفن، ومن

---

(١) فتح المغيث ١/ ٣٦٧

(٢) المرجع السابق ١/ ٣٦٨.

(٣) ميزان الاعتدال ٣/ ٦٧٣

(٤) سير أعلام النبلاء ٧/ ٤١، وفتح الباري ٩/ ١٨١، فقد حَسَّن الحافظ ابن حجر إسناد حديث أخرجه أبو داود والحاكم من طريقه

(٥) فتح المغيث ١/ ٣٧٥.

خرج عنهم في لفظ ميزوه.

- منها أن رواة الاعتبار نجدهم في آخر مراتب التعديل وأول مراتب الجرح.

- منها: أن من يعتبر حديثه يدخل حديثه في المتابعات والشواهد للتقوية دون من لا يعتبر بحديثه.

ويسهل بعد هذه المقدمة التي عرضتها في ألفاظ الجرح والتعديل يمكن لنا أن نعرف من يعتبر بحديثه ومن لا يعتبر بحديثه.

الرواة الذين يعتبر بحديثهم:

وهم الرواة الذين فيهم ضعف يسير، فينزل حديثهم عن رتبة الاحتجاج مع الانفراد، وضعفهم علي درجات متفاوتة.

والألفاظ المعبرة عنهم حسب ما نقله النقاد لمراتب الجرح والتعديل وهي:

اللفظ الأول: شيخٌ

عبارة تقع في كلام بعض أئمة الحديث - وذكر ذلك ابن أبي حاتم، وابن الجزري، وابن الوزير، والسخاوي - في معرض بيان حال الراوي على سبيل النعت المستقل، لا مضمومة إلى غيرها، وأكثرهم لها استعمالاً الإمام أبو حاتم الرازي.

قال الذهبي: " فقوله هو شيخ ليس هو عبارة جرح، ولهذا

لم أذكر في كتابنا أحدا ممن قال فيه ذلك، ولكنها أيضا ما هي عبارة توثيق، وبالاستقراء يلوح لك أنه ليس بحجة.[1]

اللفظ الثاني: صالح الحديث

وهذا يعني أن كلمة: (صالح الحديث) أي للاعتبار في الشواهد والمتابعات.

وممن استعمل هذا اللفظ ابن أبي حاتم، وابن الصلاح، والنووي، والسخاوي، والسيوطي.

اللفظ الثالث: ليّن الحديث، أو " ليّن ".

ذكر هذا اللفظ ابن أبي حاتم، وابن الصلاح، والنووي، والعراقي، والسخاوي، والسيوطي.

---

(١) ميزان الاعتدال ٢/ ٣٨٥ ترجمة العباس بن الفضل العدنى، نزيل البصرة.

اللفظ الرابع: فيه لين. ذكره العراقي، والسخاوي، والسيوطي.

اللفظ الخامس: ليس بذاك أو ذلك. ذكره ابن جماعة، والعراقي، والسخاوي، والسيوطي.

اللفظ السادس: ليس بالقوي. ذكره ابن جماعة، والعراقي، والسخاوي، والسيوطي.

اللفظ السابع: ليس بقوي. ذكر هذا اللفظ ابن أبي حاتم، وابن الصلاح، والنووي، والسخاوي، والسيوطي.

اللفظ الثامن: ليس بالقوي. ذكره العراقي، والسخاوي.

اللفظ التاسع: ضعيف الحديث أو ضعيف. ذكره ابن أبي حاتم، وابن الصلاح، والنووي، والعراقي، والسخاوي والسيوطي.

اللفظ العاشر: روي عنه الناس أو روي الناس عنه. ذكره العراقي، والسخاوي.

اللفظ الحادي عشر: وسط. ذكره ابن جماعة، والعراقي، والسخاوي.

اللفظ الثاني عشر: شيخ وسط. ذكره السخاوي.

اللفظ الثالث عشر: مقارب الحديث. ذكره ابن جماعة، والعراقي، والسخاوي

اللفظ الرابع عشر: ما أعلم به بأسًا. ذكره العراقي، والسيوطي.

اللفظ الخامس عشر: أرجو أن لا بأس به. ذكره العراقي، والسخاوي، والسيوطي.

اللفظ السادس عشر: فيه ضعف. ذكره ابن جماعة، والعراقي، والسخاوي، والسيوطي.

اللفظ السابع عشر: في حديثه ضعف. ذكره ابن جماعة، والعراقي، والسخاوي، والسيوطي.

اللفظ الثامن عشر: لا يحتج به. ذكره ابن جماعة، والعراقي، والسخاوي، والسيوطي.

اللفظ التاسع عشر: مضطرب الحديث أو مضطرب. ذكره ابن جماعة، والعراقي، والسخاوي، والسيوطي.

اللفظ العشرون: لا شئ. ذكره العراقي.

اللفظ الحادي والعشرون: فيه جهالة. ذكره السخاوي.

اللفظ الثاني والعشرون: مجهول. ذكره ابن جماعة، والسيوطي.

اللفظ الثالث والعشرون: منكر الحديث. ذكره العراقي، والسخاوي، والسيوطي.

الفظ الرابع والعشرون: حديثه منكر. ذكره العراقي، والسخاوي، والسيوطي.

اللفظ الخامس والعشرون: له ما يُنكر. ذكره السخاوي.

اللفظ السادس والعشرون: له مناكير. ذكره السخاوي.

اللفظ السابع والعشرون: واهٍ. ذكره العراقي، والسخاوي، والسيوطي.

اللفظ الثامن والعشرون: ضعّفوه. ذكره العراقي، والسخاوي، والسيوطي.

اللفظ التاسع والعشرون: فيه مقال. ذكره العراقي، والسخاوي، والسيوطي.

اللفظ الثلاثون: تعرف وتنكر أو يُنكر مرة، ويعرف أخري. ذكره العراقي، والسخاوي، والسيوطي.

اللفظ الحادي والثلاثون: ليس بالمتين. ذكره العراقي، والسخاوي، والسيوطي.

اللفظ الثاني والثلاثون: ليس بحجة. ذكره العراقي، والسخاوي، والسيوطي.

اللفظ الثالث والثلاثون: ليس بعمدة. ذكره العراقي، والسخاوي، والسيوطي.

اللفظ الرابع والثلاثون: ليس بالمرضيِّ أو ليس بمرضيٍّ. ذكره العراقي، والسخاوي، والسيوطي.

اللفظ الخامس والثلاثون: للضعف ما هو أو إلي الضعف ما هو. ذكره العراقي، والسخاوي، والسيوطي.

اللفظ السادس والثلاثون: فيه خُلف. ذكره العراقي، والسخاوي، والسيوطي.

اللفظ السابع والثلاثون: طعنوا فيه. ذكره العراقي، والسخاوي.

اللفظ الثامن والثلاثون: مطعون فيه. ذكره العراقي، والسخاوي، والسيوطي.

اللفظ التاسع والثلاثون: تكلموا فيه. ذكره العراقي.

اللفظ الأربعون: محله الصدق. ذكره السخاوي.

اللفظ الحادي والأربعون: إلي الصدق ما هو. ذكره السخاوي.

اللفظ الثاني والأربعون: رووا عنه. ذكره السخاوي.

اللفظ الثالث والأربعون: يُروي عنه. ذكره السخاوي.

اللفظ الرابع والأربعون: يُعتبر به. ذكره السخاوي.

اللفظ الخامس والأربعون: يُكتب حديثه. ذكره السخاوي.

اللفظ السادس والأربعون: جيد الحديث. ذكره السخاوي.

اللفظ السابع والأربعون: حسن الحديث. ذكره ابن الوزير.

اللفظ الثامن والأربعون: صويلح. ذكره العراقي، والسخاوي، والسيوطي.

اللفظ التاسع والأربعون: صدوق إن شاء الله. ذكره العراقي، والسخاوي، والسيوطي.

اللفظ الخمسون: فيه أدني مقال. ذكره السخاوي.

اللفظ الحادي والخمسون: ضُعِّف. ذكره العراقي، والسخاوي، والسيوطي.

اللفظ الثاني والخمسون: ليس بمأمون. ذكره السخاوي.

اللفظ الثالث والخمسون: ليس بثقة. ذكره السخاوي.

اللفظ الرابع والخمسون: ليس يحمدونه. ذكره السخاوي.

اللفظ الخامس والخمسون: ليس بالحافظ. ذكره السخاوي.

اللفظ السادس والخمسون: غيره أوثق منه. ذكره السخاوي.

اللفظ السابع والخمسون: فيه شئ. ذكره السخاوي.

اللفظ الثامن والخمسون: لا أدري ما هو. ذكره السخاوي.

اللفظ التاسع والخمسون: سئ الحفظ. ذكره العراقي، والسخاوي، والسيوطي.

اللفظ الستون: تكلموا فيه. ذكره العراقي، والسخاوي، والسيوطي.

اللفظ الحادي والستون: ليس من أهل القباب. ذكره السخاوي.

اللفظ الثاني والستون: ليس من أهل جمال المحامل أو ليس من جمازات المحامل. ذكره السخاوي.

اللفظ الثالث والستون: في حديثه شئ. ذكره السخاوي.

اللفظ الرابع والستون: تركوه. ذكره السخاوي.

اللفظ الخامس والستون: مقبول. ذكره السيوطي وجعله من زيادات ابن حجر.

اللفظ السادس والستون: يُنظر حديثه. ذكره ابن الوزير.

اللفظ السابع والستون: فيه نظر. ذكره السخاوي.

اللفظ الثامن والستون: يُقال فيه. ذكره ابن الوزير.

الرواة الذين لا يُعتبر بحديثهم:

وهم الرواة الذين فيهم ضعف شديد ينزل بحديثهم عن رتبة الاعتضاد مع المتابعة، وضعفهم علي درجات متفاوتة أيضًا، والألفاظ المعبرة عنهم حسب ما نقله النقاد المصنفون لمراتب الجرح والتعديل وهي:

اللفظ الأول: لا شئ. ذكره العراقي، والسخاوي، والسيوطي.

اللفظ الثاني: ليس بشئ. ذكره العراقي، والسخاوي، والسيوطي.

اللفظ الثالث: لا يساوي شيئًا. ذكره العراقي، والسخاوي، والسيوطي.

اللفظ الرابع: كذاب. ذكره العراقي، والسخاوي، والسيوطي.

اللفظ الخامس: يكذب. ذكره العراقي، والسخاوي، والسيوطي.

اللفظ السادس: يضع الحديث أو يضع. ذكره العراقي، والسخاوي، والسيوطي.

اللفظ السابع: وضّاع الحديث أو وضّاع. ذكره العراقي، والسخاوي، والسيوطي.

اللفظ الثامن: وضع حديثًا. ذكره العراقي، والسيوطي.

اللفظ التاسع: دجّال. ذكره العراقي، والسخاوي، والسيوطي.

اللفظ العاشر: متهم بالكذب. ذكره العراقي، والسخاوي، والسيوطي.

اللفظ الحادي عشر: متهم بالوضع. ذكره العراقي، والسخاوي، والسيوطي.

اللفظ الثاني عشر: ساقط. ذكره العراقي، والسخاوي، والسيوطي.

اللفظ الثالث عشر: هالك. ذكره العراقي، والسخاوي، والسيوطي.

اللفظ الرابع عشر: فيه نظر. ذكره العراقي، والسخاوي، والسيوطي.

اللفظ الخامس عشر: سكتوا عنه. ذكره العراقي، والسخاوي، والسيوطي.

اللفظ السادس عشر: لا يُعتبر به أو بحديثه. ذكره العراقي، والسخاوي، والسيوطي.

اللفظ السابع عشر: ذاهب الحديث أو ذاهب. ذكره ابن أبي حاتم، وابن الصلاح، والنووي، و العراقي، والسخاوي، والسيوطي.

اللفظ الثامن عشر: غير ثقة. ذكره السخاوي.

اللفظ التاسع عشر: ليس بالثقة أو ليس بثقة. ذكره العراقي، والسخاوي، والسيوطي.

اللفظ العشرون: ليس بثقة ولا بمأمون. ذكره العراقي، والسيوطي.

اللفظ الحادي والعشرون: غير ثقة ولا مأمون. ذكره ابن الوزير.

اللفظ الثاني والعشرون: ليس بمأمون. ذكره ابن الوزير.

اللفظ الثالث والعشرون: رُد حديثه. ذكره العراقي، والسخاوي، والسيوطي.

الفظ الرابع والعشرون: يُرد حديثه. ذكره ابن الوزير.

اللفظ الخامس والعشرون: ردوا حديثه. ذكره العراقي، والسخاوي، والسيوطي.

اللفظ السادس والعشرون: مردود الحديث. ذكره العراقي، والسخاوي، والسيوطي.

اللفظ السابع والعشرون: ضعيف جدًا. ذكره العراقي، والسخاوي، والسيوطي.

اللفظ الثامن والعشرون: واهي الحديث أو واهٍ. ذكره العراقي، والسيوطي.

اللفظ التاسع والعشرون: واهٍ بمرة. ذكره العراقي، والسخاوي، والسيوطي.

اللفظ الثلاثون: طرحوا حديثه. ذكره العراقي، والسخاوي، والسيوطي.

اللفظ الحادي والثلاثون: مطروح الحديث أو مُطَّرح أو مطروح. ذكره العراقي، والسخاوي، والسيوطي.

اللفظ الثاني والثلاثون: ارم به. ذكره العراقي، والسيوطي.

اللفظ الثالث والثلاثون: أكذب الناس. ذكره السخاوي.

اللفظ الرابع والثلاثون: إليه المنتهي في الكذب. ذكره السخاوي.

اللفظ الخامس والثلاثون: ركن الكذب. ذكره السخاوي.

اللفظ السادس والثلاثون: منبع الكذب. ذكره السخاوي.

اللفظ السابع والثلاثون: يسرق الحديث. ذكره السخاوي.

اللفظ الثامن والثلاثون: تالف. ذكره السخاوي.

اللفظ التاسع والثلاثون: لا يُكتب حديثه. ذكره السخاوي.

اللفظ الأربعون: لا تحل كتابة حديثه. ذكره السخاوي.

اللفظ الحادي والأربعون: لا تحل الرواية عنه. ذكره السخاوي.

اللفظ الثاني والأربعون: لا ينبغي أن يُروي عنه. ذكره ابن الوزير.

اللفظ الثالث والأربعون: لا يساوي فلسًا. ذكره السخاوي.

اللفظ الرابع والأربعون: متروك الحديث أو متروك.

ذكره ابن أبي حاتم، وابن الصلاح، والنووي، والعراقي، السخاوي، والسيوطي.

اللفظ الخامس والأربعون: تركوه. ذكره العراقي، والسخاوي، والسيوطي

الخاتمة

بعد هذه الجولة في ثنايا كتب علوم الحديث، ودراسة لموضوع (الاعتبار بالمتابعات والشواهد وأثرها في تقوية الحديث) قد خرجنا بعدد من النتائج:

١ – أهميته في تقوية الحديث من الضعف – إذا كان الضعف يسيرا – إلي درجة الحديث الحسن، أو من درجة الحديث الحسن إلي درجة الحديث الصحيح لغيره

٢ – أن الاعتبار: هو سبر طرق الحديث للنظر هل تابع راو غيره فيما روي.

٣ – ليس الاعتبار قسيما للمتابع والشاهد بل هو هيئة التوصل إليهما.

٤ – الشاهد حديث يساوي آخر أو يشبهه في المعنى فقط والصحابي غير واحد وإيراده يسمى استشهادا

٥ – لا بد في الشواهد والمتابعات المطلوبة للتقوية أن تكون صالحة للاعتبار.

٦ – من فوائد معرفة الاعتبار التعرف علي حال الحديث، وتقوية الحديث، والوقوف علي أصل الحديث، وأنّ الحكم بالتفرد لا يكون إلا بعد الاعتبار.

٧ – من فوائد المتابعات: لنعلم أن الضعيف لم ينفرد به عن ذلك الشيخ، والوقوف علي ما يُعين علي تمييز رواية المختلط، فبتتبع الطرق ربما وجدنا راويًا حمل عن ذلك الشيخ المختلط قديمًا قبل اختلاطه، والوقوف علي ما يساعد علي تمييز رواية المدلسين، بأن نجد راوايًا روي عن هذا المدلس، عرفنا أنه لا يحمل عنه ما دلسه، كرواية شعبة بن الحجاج عن قتادة بن دعامة، أو تقف في شيء من التصريح بسماع المدلس.

٨ – من فوائد الشواهد:

معرفة المتواتر، وكثرة طرق الحديث ربما بلغت به حد التواتر، ومعرفة الآحاد بحيث لو وجد له شواهد فيخرج بذلك عن حد الغرابة، أو لا يوجد له شاهد فيبقي آحادا، ومعرفة الأفراد من الأحاديث، فإذا بحثنا عن الشواهد ولم نجد علمنا بذلك أنه انفرد بروايته هذا الصحابي

٩ – الرواة الذين لا يُعتبر بحديثهم:

وهم الرواة الذين فيهم ضعف شديد ينزل بحديثهم عن رتبة الاعتضاد مع المتابعة، وضعفهم علي درجات متفاوتة أيضًا.

قائمة المصادر والمراجع

١ – الأدب المفرد محمد بن اسماعيل البخاري ط دار البشائر الإسلامية بيروت الطبعة الثالثة ١٤٠٩/ ١٩٨٩ تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي.

٢ – أجوبة أبي زرعة الرازي على سؤالات البرذعي / عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد الرازي أبو زرعة [١٩٤ – ٢٦٤] الناشر: الجامعه الاسلامية – المدينه المنورة الطبعة: الأولى، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢ م المحقق: د. سعدي الهاشمي

٣ – الاستيعاب في معرفة الأصحاب / أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ)،: دار الجيل، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ/ ١٩٩٢ م، المحقق: علي محمد البجاوي

٤ – الإصابة في تمييز الصحابة / أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي ط: دار الجيل – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢، تحقيق: علي محمد البجاوي

٥ – الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث / عماد الدين أبو الفداء اسماعيل بن كثير – أبو الأشبال احمد شاكر ط دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع الطبعة الأولي ١٤٣٥ هـ

٦ ـ– البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع / محمد بن علي الشوكاني موقع ملتقي أهل الحديث.

٧ ـ– التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح / أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (المتوفى: ٨٠٦هـ)، محمد عبد المحسن الكتبي صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م، المحقق: عبد الرحمن محمد عثمان.

٨ – التوضيح الأبهر لتذكرة ابن الملقن في علم الأثر / محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي ط. مكتبة أضواء السلف، الطبعة الأولى – ١٤١٨ هـ/ ١٩٩٨م

٩ – الثقات / محمد ابن حبان بن أحمد البستي ط دار الفكر الطبعة الأولي ١٣٩٥ / ١٩٧٥ م تحقيق السيد شرف الدين.

١٠ – الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع / أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي أبو بكر٢/ ٢١٢، ط / مكتبة المعارف – الرياض، ١٤٠٣تحقيق: د. محمود

الطحان

١١ – الجرح والتعديل / أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ) طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية – بحيدر آباد الدكن – الهند، دار إحياء التراث العربي – بيروت الطبعة: الأولى، ١٢٧١ ه– ١٩٥٢ م

١٢ – الرسالة للإمام محمد بن ادريس الشافعي ط مكتبة الحلبي – مصر الطبعة الأولي ١٣٥٨/ ١٩٤٠ تحقيق أحمد شاكر.

١٣ – الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المصنفة / محمد بن جعفر الكتاني ط دار البشائر الإسلامية – بيروت ١٤٠٦/١٩٨٦ نحقيق محمد المنتصر الزمزمي.

١٤ – الرفع والتكميل في الجرح والتعديل / أبو الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي الهندي، ط. مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة

١٥ – السنن الكبرى وفي ذيله الجوهر النقي / أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، ط. مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة في الهند ببلدة حيدر آباد، الطبعة: الطبعة: الأولى – ١٣٤٤ هـ

١٦ – العبر في خبر من غبر/ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبس ط مطلعة حكومة الكويت ١٩٨٤ تحقيق د/ صلاح الدين المنجد.

١٧ – العلل ومعرفة الرجال أحمد بن محمد بن حنبل ابو عبد الله الشيباني ط المكتب الإسلامي دار الخاني بيروت الرياض الطبعة الأولي ١٤٠٨/١٩٨٨ تحقيق وصي الله بن محمد عباس

١٨ – العلل لابن أبي حاتم / المؤلف: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ)، الناشر: مطابع الحميضي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ/ ٢٠٠٦ تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد و د/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي.

١٩ – العلل الواردة في الأحاديث النبوية / أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن

مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ) المجلدات من الأول، إلى الحادي عشر، تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي. ، الناشر: دار طيبة - الرياض. الطبعة: الأولى ١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٥ والمجلدات من الثاني عشر، إلى الخامس عشر، علق عليه: محمد بن صالح بن محمد الدباسي، الناشر: دار ابن الجوزي – الدمام الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ

٢٠ - القاموس المحيط / مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (المتوفى: ٨١٧هـ) مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي.

٢١ - الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة/ شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ) ط. دار القبلة للثقافة الإسلامية - مؤسسة علوم القرآن، جدة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ/ ١٩٩٢ م المحقق: محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب.

٢٢ - الكامل في ضعفاء الرجال عبد الله ابن عدي بن عبد الله أبو أحمد الجرجاني ط دار الفكر - بيروت الطبعة الثالثة ١٤٠٩/ ١٩٨٨ تحقيق يحيي مختار غزاوي.

٢٣ - المجروحين محمد ابن حبان البسني ط دار الوعي حلب تحقيق محمود ابراهيم زايد.

٢٤ - المختصر في علم الأثر / محمد بن سليمان بن سعد بن مسعود الرومي الحنفي محيي الدين، أبو عبد الله الكافِيَجي (المتوفى: ٨٧٩هـ) ط. مكتبة الرشد – الرياض / الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ/ المحقق: علي زوين ٢٥ - المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي / أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي ط / المكتبة العلمية – بيروت.

٢٦ - المراسيل / أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨، المحقق: شعيب الأرناؤوط

٢٧ - المعجم الكبير سليمان بن أحمد الطبراني ط مكتبة العلوم والحكم - الموصل الطبعة الثامية ١٤٠٤/ ١٩٨٣ تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي.

٢٨ – المغني في الضعفاء / شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر.

٢٩ – المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، لأبي عبد االله محمد بن إبراهيم بدر الدين بن جماعة ط دار الفكر – دمشق الطبعة الثانية ١٤٠٦ تحقيق د/ محيي الدين عبد الرحمن رمضان.

٣٠ – النهاية في غريب الحديث والأثر / أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري، ط. المكتبة العلمية – بيروت، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى – محمود محمد الطناحي

٣١– النكت على مقدمة ابن الصلاح، لبدر الدين الزركشي. النكت علي مقدمة ابن الصلاح / بدر الدين أبي عبد الله محمد بن جمال الدين عبد الله بن بهادر ٢/ ١٧١ / ط أضواء السلف – الرياض / الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م / تحقيق: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج

٣٢ – أسد الغابة في معرفة الصحابة / أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير (المتوفى: ٦٣٠هـ)،: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى١٤١٥هـ/ ١٩٩٤ م، المحقق: علي محمد معوض – عادل أحمد عبد الموجود.

٣٣ – أجوبة أبي زرعة الرازي على سؤالات البرذعي / عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد الرازي أبو زرعة [١٩٤ – ٢٦٤]، الجامعه الاسلامية – المدينه المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢ المحقق: د. سعدي الهاشمي

٣٤ – تاج العروس من جواهر القاموس / محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي ط / دار الهداية. ومعجم مقاييس اللغة أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، ط / دار الفكر، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩ م

٣٥ – تاريخ بغداد أحمد بن علي أبو بكر البغدادي ط دار الكتب العلمية – بيروت

٣٦ – تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف / المؤلف: الحافظ المزي ١/ ٢تحقيق: عبد الصمد شرف الدين طبعة: المكتب الإسلامي، والدار القيّمةالطبعة الثانية: ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

٣٧ – تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي / عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ط. مكتبة الرياض الحديثة – الرياض، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف

٣٨ – تذكرة الحفاظ / شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)

ط. دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ– ١٩٩٨م

٣٩ – تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس / الحافظ أحمد بن علي بن حجر، ط / مكتبة المنار عمان ١٤٠٥ الطبعة الأولي

٤٠ – تقريب التهذيب ابن حجر العسقلاني ط دار الرشيد بحلب الطبعة الأولي ١٤٠٦ هـ.

٤١ – تنقيح تحقيق أحاديث التعليق / شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي الناشر دار الكتب العلمية، سنة النشر ١٩٩٨م، مكان النشر بيروت تحقيق أيمن صالح شعبان.

٤٢ – تهذيب التهذيب / أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي ط دار الفكر – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤ – ١٩٨٤.

٤٣ – توجيه النظر إلى أصول الأثر / طاهر الجزائري الدمشقي ط / مكتبة المطبوعات الإسلامية – حلب / الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة.

٤٤ – توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار محمد بن اسماعيل الأمير الحسني الصنعاني ط المكتبة السلفية المدينة المنورة تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.

٤٥ – جامع التحصيل في أحكام المراسيل، لصلاح الدين أبو سعيد خليل بن عبد االله العلائيط عالم الكتب بيروت الطبعة الثانية ١٤٠٧/ ١٩٨٦ تحقيق / حمدي عبد المجيد السلفي.

٤٦ – سنن أبي داود سليمان بت الأشعث السجستاني ط دار الفكر – بيروت.

سنن الترمذي الجامع الصحيح المشهور ب سنن الترمذي محمد بن عيسي بن سورة الترمذي ط دار احياء التراث العربي – بيروت تحقيق احمد شاكر وآخرون.

٤٧ – سنن النسائي (المجتبي من السنن) أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن

النسائي ط مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب الطبعة الثانية ١٤٠٦/ ١٩٨٦ تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة.

٤٨ – سنن ابن ماجة محمد بن يزيد ابو عبد الله القزويني ط دار الفكر بيروت نحقبق محمد فؤاد عبد الباقي.

٤٩ – سنن الدارمي عبد الله بن عبد الرحمن ابو محمد الدارمي ط دار الكتاب العربي – بيروت الطبعة الأولي ١٤٠٧ تحقيق: فواز أحمد زمرلي، خالد السبع العلمي.

٥٠ – سير أعلام النبلاء / شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، ط. دار الحديث- القاهرة، الطبعة: ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م

٥١ – شرح التبصرة والتذكرة / الحافظ العراقي المحقق: د. ماهر ياسين الفحل

قام بفهرسته أبو أكرم الحلبي من أعضاء ملتقى أهل الحديث، معتمداً على النسخة التي نشرتها مكتبة المشكاة على موقعها.

٥٢ – شرح النووي علي مسلم (المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج) أبو زكريا يحيي بن شرف النووي ط دار إحياء التراث العربي، بيروت الطبعة الثانية ١٣٩٢ هـ.

٥٣ – شرح علل الترمذي، لأبي الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي ملتقي أهل الحديث.

٥٤ – شعب الإيمان أبو بكر احمد لن الحسين البيهقي ط دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة الأولي ١٤١٠ تحقيق محمد السعيد بسيوني زغلول

٥٥ – صحيح البخاري (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلي الله عليه وسلم وسننه وأيامه) أبو عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري ط دار طوق النجاة الطبعة الأولي ١٤٢٢ هـ، تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر.

٥٦ – صحيح مسلم مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النبسابوري ط دار احياء التراث العربي – بيروت تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي.

٥٧ – ضوابط الجرح والتعديل مَعَ دِرَاسَةٍ تَحْلِيلِيَّةٍ لِتَرْجَمَةِ إِسْرَائِيلَ بْنِ يُونُسَ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ السَّبِيعِي- رحمه الله وغفر له ولوالديه -الأستاذ المشارك بكلية الحديث

الشريف بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة تأليف فضيلة الشيخ الدكتورعبد العزيز بن محمد بن إبراهيم العبد اللطيف.

٥٨ – علوم الحديث أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهروزوري بن الصلاح ط مكتبة الفارابي الطبعة الأولي ١٩٨٤ م

٥٩ – غريب الحديث / أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن علي إبن عبيدالله بن حمادي بن أحمد بن جعفر ط. دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٥تحقيق: د. عبدالمعطي أمين قلعجي

٦٠ – فتح المغيث شرح ألفية الحديث / شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، ط/ دار الكتب العلمية – لبنان الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ

٦١ – فيض القدير شرح الجامع الصغير عبد الرؤف المناوي ط المكتبة التجارية الكبري – مصر الطبعة الأولي ١٣٥٦ هـ.

٦٢ – قفو الأثر في صفوة علوم الأثر / رضي الدين محمد بن إبراهيم الحلبي الحنفي، مكتبة المطبوعات الإسلامية – حلب، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة.

٦٣ – قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث العلامة جمال الدين القاسمي الدمشقي ملتقي أهل الحديث.

٦٤ – لسان العرب / محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: ٧١١هـ)، ط. دار صادر – بيروت الطبعة: الثالثة – ١٤١٤ هـ

٦٥ – مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح للملا علي القاري

٦٦ – مناهج المحدثين في تقوية الأحاديث الحسنة والضعيفة، للدكتور المرتضي الزين أحمد

٦٧ – مسند الحميدي عبد الله بن الزبير ابو بكر الحميدي ط دار الكتب العلمية، مكتبة المتنبي – بيروت، القاهرة تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي

٦٨ـ– معرفة الثقات أحمد بن عبد الله بن صالح أبو الحسن العجلي ط مكتبة الدار المدينة المنورة الطبعة الأولي ١٤٠٥/ ١٩٨٥ تحقيق عبد العليم عبد العظيم البستوي.

٦٩ - موطأ الإمام مالك / مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (المتوفى: ١٧٩هـ)

المحقق: بشار عواد معروف - محمود خليل ط. مؤسسة الرسالة سنة النشر: ١٤١٢ هـ

٧٠ - ميزان الاعتدال للذهبي ط دار المعرفة بيروت - لبنان تحقيق علي محمد البجاوي

٧١ - منهج النقد في علوم الحديث د نور الدين عتر ط دار الفكر دمشق سورية الطبعة الثالثة ١٤٠١/ ١٩٨١

٧٢ - نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر الحافظ ابن حجر العسقلاني ط مكتبة المشكاة.

فهرس الموضوعات

ملخص البحث ٦٨٤

مقدمة ٦٨٨

أسباب اختيار الموضوع: ٦٨٩

الدراسات السابقة: ٦٩٠

منهجي في البحث: ٦٩١

خطة البحث: ٦٩١

المبحث الأول: تعريف الاعتبار، والمتابع، والشاهد ٦٩٣

أولاً: تعريف الاعتبار: ٦٩٣

تعريف المتابعة: ٦٩٦

تعريف الشاهد: ٦٩٨

الفرق بين الاعتبار والمتابعات والشواهد: ٦٩٩

الفرق بين المتابعات والشواهد: ٦٩٩

هل تسمي المتابعات شواهد وبالعكس؟ ٧٠٠

المبحث الثاني: تاريخ نشأة الاعتبار والمتابع والشاهد ٧٠٣

المبحث الثالث: أقسام الاعتبار والمتابعات والشواهد ٧١٧

أقسام المتابعات: ٧١٧

أقسام المتابعات باعتبار طبقة المتابع: ٧١٧

مثال للمتابعة التامة: ٧١٨

أقسام المتابعات باعتبار نوع المتابعة[٥]: ٧٢٠

أقسام الشواهد: ٧٢٥
شروط الاعتبار والمتابعات والشواهد: ٧٢٦
المبحث الرابع: فوائد معرفة الاعتبار والمتابعات والشواهد ٧٣٢
أولاً: فوائد معرفة الاعتبار: ٧٣٢
ثانيـًا: فوائد المتابعات: ٧٣٥
المبحث الخامس: مظان المتابعات والشواهد ٧٣٧
المبحث السادس: من يعتبر بحديثه ومن لا يُعتبر ٧٥٠
مراتب الجرح والتعديل عند الحافظ الذهبي: ٧٥٣
مراتب ألفاظ الجرح والتعديل عند الحافظ ابن حجر: ٧٥٧
مراتب ألفاظ التعديل عند السخاوي: ٧٥٩
مراتب ألفاظ الجرح عند السخاوي: ٧٥٩
حكم مراتب التعديل عند السخاوي: ٧٦٠
الحكم في مراتب الجرح عند السخاوي: ٧٦١
الرواة الذين يعتبر بحديثهم: ٧٦٢
الرواة الذين لا يُعتبر بحديثهم: ٧٦٦
الخاتمة ٧٦٨
قائمة المصادر والمراجع ٧٦٩
فهرس الموضوعات ٧٧٧